

فهرس كتاب جامع التعزيرات من كتب الشفات

المقدمة في تعريف التعزير وبيان
مشروعيتها وحكمه والفرق بينه وبين الحكمه

٣ * * *

الفصل الاول في الموجبات التي تتعلق بالنسبة الى ما يحرم
في الشرع وبعد عا راني العرف وبلحق به الاذى والشين

الفصل الثاني فيما يسقط الحد والفصاص فيه يفقد شرط

٢٧ *

لفصل الثالث في الشبهة القوية

٢٩ *

الفصل الرابع في السعي بالفساد والشهوة به
والسعاية الى الظلمة لانتلاف الاموال والمكابرة بالظلم

٥٨ * * *

الفصل الخامس في الشهادة بالزور

٧٠ *

الفصل السادس في التهمة بافعال ضميمة
وان لم يكن ثابتة وغيرها من الموجبات الجزئيات

٧٦ *

الفصل السابع في انواع التعزير

٩٢ *

الخاتمة في السياسة

١٠٨ *

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٥١٨
٥١٨

الحمد لمن قدر وفضي * وفوض فامضي * لا يحيطه حد * ولا يفتا
به احد * تنزه عن الشهوة * وتنفذ عن التهمة * والصلوة
على من سأس العالم بالعدل * اذ به بالفسط الاكفى *
محدد جهات الصلاح والسموات * مسح بآب الظلم والفساد *
وعلى آله واصحابه ائمة الامة * وكشف الغمة * زلاة الاسلام *
وفضاه الانام * وبعد فيقول اقل الخليفة * بل لاشي في الخفيفة *
احوج المربوبين الى ربه الغني * سراج الد بنعلي * وفقه
الله تعالى بتوفيقه الخفي والجلي * ان اعظم ابواب الفقه
وطراً * واتخذها خطراً * واتمها نفعاً * واحدها نفعاً * باب الحدود
والفصاح والتعزيرات * اذ بها تحرز النفوس والا موال من
الموالك والآفات * وتحفظ العباد والبلاد * عن الشر والفساد
والعناد * وقد كانت الكتب مشحونة بمسائل الحدود والفصاح
باتم تبسبب واكمل تفصيل * لا حاجة فيها الى تكميل ولا تدنيل *

لكنني لم اجد في احد منها من مسأئل التعزير * الا ما هو قليل
 يسير * مع ان الاحتياج اليها اشد واتم من غيرها في هذا الزمان *
 لان اثبات موجبات الحمد والفصاص موقوف على المنفعة
 وحرمان * واقوى الحجج الشرعية الشهادة والاقرار * ولما
 يوجد الاقرار عند المحاكم فيفيت الشهادة وحدها محلا للاعتبار *
 واكثر شروطها مفقودة في غالب الاحالات * والحمد و
 والفصاص تندرج بالشبهات * فلولم يعتبر الظن الغالب الذي كثيرا
 ما يربط به التعزير * لم يكن الى سد ابواب الظلم سبيل ومدير *
 فلهذا كان يختلج في قلبي ان اؤلف كتابا يجمع فيه مسأله
 التي يحتاج اليها في اكثر الاوقات * جمعا لم يكن في المتداولات *
 حتى تغلث بافتاء العدالة المعنومة * في عهد تولد امرها باميرين
 كبيرين همارئيسار وساء المحاكم واعظمهم في المفاخر والمكرم *
 اعد لهم خلفا خلفا * واكملهم نظاما ونسقا * اعلامهم تهذيبا وتاديبا * باسطا
 الامن والامان * ناشر العدل والاحسان * ملجأ العلماء والمحكماء *
 ملاذ الغرباء والفقر * مستر هنري كبروك ومسترجان هربرت
 هارنكتن نفع الله تعالى بعد لهما الورى * ووفقوا بما هو خير
 وابقى * وامرني الرئيس الثاني ان اسلي نبذة منها فامتثلت
 بامره المطاع الاجل * وامليت ما قل ودل * وخدمت بتلك
 الوجيزة * خدمته الرفيعة * وقرأت عليه من البدابة الى
 النهاية * فمظرا ليها بعين العناية * وادمى اليها من مختلفات
 في فرستتي من الغدبم * فقرأت امره اخرى بالاتباع والندبهم *

فافتبست من أكثر المعتبرات * القناري والروايات * وما
 اجتنبت فيما هو غير المشهور من الروايات تكرار البيان *
 ليؤكد ويقرر في الاذهان * ولم احتز من ايراد ما هو الخارج
 عن المرام * تتميماً للفائدة ومناسبة للمقام * والمرجوع من الكرام
 ان يستوا التحلل * ويعفوا الزلل * ورتبته على مقدمة *
 وسبعة فصول وخاتمة * وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم
 الوكيل نعم المولى ونعم النصير * المفدمة في تعريف التعزير
 وبين مشروعيته وحكمه والفرق بينه وبين الحد التعزير
 من العزرو هو في اللغة الرد والردع كذا في المغرب وفي عرف
 الشرع عقوبة زاجرة غير مفردة جزاء الا ارتكاب المنكر او ايداء
 الغير فولاً او فعلاً * في الاشياء والنظائر * كل معصية ليس فيها
 حد مفد ففهي التعزير * وفي النجس الرائق * كل من ارتكب
 منكراً او اذى مسلماً بقوله او فعله وجب عليه التعزير انتهى
 وتفصيلاً الايداء بما لمسلم اتعافى لان كل من اذى غيره بقول
 او بفعل يعزر حتى لو قال للذمي يا كافرياً ثم يعزر ان شق عليه
 كما في الاشياء وفي فتح القدر لو شتم مسلم ذمياً يعزر لانه
 ارتكب معصية وفي منح الغفار نفلان الفنية لو قال ليهودي
 او مجوسي يا كافرو شق عليه فمفتضاه ان يعزر لارتكابه ما يوجب
 الاثم وقد جعل من الفاظ الشتم يا كافراً منافق وفي محيط
 السرخسي جعل منه يا يهودي انتهى قال في الكشاف العزr المنع
 ومنه التعزير لانه بمنع من معاودة الفبيح وعرفا تاديب دون

في الزكاة

الحمد وذلك التعزير لا يختص بالضرب بل قد يكون به فيكون دون الحمد انتهى فقد افاد ان المراد من قولهم التعزير ناديب دون الحمد التعزير بالضرب لا مطلقا كما سيأتي ومشروعيته بالكتاب والسنة واجماع الامة اما الكتاب فقوله تعالى واهجروهن الى المصاحع واضربوهن فان اطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا الآية امر الله تعالى بضرب الزوجات تاديبا وتهديبا واما السنة فكثيرة منها ما قال في المحيط روي عنه عم قال رحم الله امرءا علق سوطه حيث يراه امله وفي الكافي قال عم لا ترفع عصاك عن اهلك وما روي انه عم عز ررجلا قال لغيره يا منخنك وافومي من هذه الا حاديت قوله عم لا يجلد فوق عشر الا في حد وقوله عم فاضر بوهم علي تركها بعشر في الصبيان واجتمعت الامة على وجوب في كبر لا توجب الحمد وجذاته غير موجبة له قال في فتح القدير واجمع عليه الصحابة بالمعنى وهوان الزحر عن الافعال السيئة كيلا تصير ملكات فتفحش وتستدرج الى ما هو افحش وافحش واجب * وفي البحر * والحاصل ان كل من ارتكب معصية ليس فيها حد مفدر وثبت عليه عند المحاكم فانه يجب عليه التعزير ومن الحسامية التعزير انما يجب في الشيء الذي اذا فعله المفذوف به وجب عليه التعزير فاذا نسب الغاذف اليه يجب عليه التعزير والفذوف ههنا بمعنى الشتم وحكمه انزجار من يقام عليه واعتبار غبرد به قال في المحيط يجب التعزير لبلزحر من ذلك ويعتبر غيره به انتهى وهو اعم من ان يكون حفا

للعبد ا وحفاه الله تعالى فما كان حفا للعبد بحري فية ما بحري في
 سائر حفوفه من العفو والا براء وغير ذلك وما كان حفا
 لله تعالى فلا مرفيه الي الا مام * قال في فتم الغدير * وفي فتاوى
 فاضيل خان التعزير بحق للعبد كسائر حفوفه بحوز فية العفو والا براء
 والشهادة على الشهادة وبحري فية اليمين يعني اذا انكر انه
 سبه بحلف ويفضي بالنكول ولا يخفى على احد انه ينقسم الى
 ما هو حق العبد وحق الله تعالى فحق العبد لا شك في انه بحري
 فيه ما ذكر واما ما وجب منه حفا لله تعالى فقد قد منا انه
 يجب على الامام اقامته ولا يحل له تركه الا فيما علم انه انزجر
 الفاعل فلذلك ثم يجب ان يتفرع عليه انه بحوز اثباته بمدع
 شهد به فيكون مدعيا شاهدا اذا كان معه آخر فان قلت في فتاوى
 فاضيل خان وغيره اذا كان المدعى عليه ذامروا وكان اول
 ما فعل بوعظ استحسننا ولا يعزرفان عاده وتكرر منه الفعل روي عن
 ابي حنيفة ربح انه يضرب وهذا يجب ان يكون في حقوق الله تعالى
 فان حقوق العباد لا يتمكن القاضي فيها من اسقاط التعزير قلت
 يمكن ان يكون محله ما قلت من حقوق الله ولا منافضة لانه
 اذا كان ذامروا فقد حصل تعزيره بالسجرات الى باب القاضي والدعوى
 فلا يكون مسقطا لحق الله سبحانه وتعالى في التعزير وقوله ولا يعزرفان
 يعني بالضرب في اول مرة فان عاده عزرة بالضرب ويمكن كون محله
 حق العبد من الشتم وهو ممن تعزيره بما ذكرنا وقد روي عن محمد
 ربح في رجل بشتم الناس ان كان له مروءة بوعظ وان كان دون ذلك

حبس وان كان شتاً ما ضرب وحبس بعني الذي دون ذلك والمروءة
عندي في الدين والصلاح * وفي البحر نغلا عن مشكل الآثار * واقامة
التعزير الى الامام عند البيحنيقة وابي يوسف ومحمد والشافعي
رح والعفو اليه ايضا * قال الطحاوي * وعندي ان العفو ثابت
للذي جنى عليه لا للامام فالرئيس ولعل ما قالوه ان العفو الى الامام
فذلك في التعزير الواجب فقال الله تعالى بان ارتكب منكرا
ليس فيه حد مشروع من غير ان يجتي على انهما فهذا كله بدل
على ان العفو لا مام جائز وهو مخالف لما في فتح القدر انتهى
ما في البحر ويمكن التوفيق بان مراد الشيخ الامام كما ان الدين
ان هما من قوله يجب على الامام الخ انه ان رأى الامام مصلحة
في الاقامة يجب عليه ذلك وان لم يره كما اذا علم ان جارا لجانبي
من قتل لم يحزو وجب تركه لان شرعيته ليس الا للزجر فلما
حصل الزجر قبل الاقامة فهي تحصيل الحاصل وان لم يحصل
فاستغاطه اسقاط ما يجب بلا مسقط ولا عهد له في الشرع
* وفي نصاب الاحتساب * ان الفرق بين الحمد والتعزير من وحي
احد ما ان الحمد مفدر شرعا والتعزير مفوض الى راي الامام
والثاني ان الحمد بدرءا للشبهات والتعزير يجب مع الشبهات
والثالث ان الحمد لا يجب على الصبي والتعزير بشرع عليه
والرابع الحمد بطلق على الذمي والتعزير لا بطلق عليه
وانما صمي عفو به لان التعزير بشرع للتطهير والكافر ليس
من اهل التطهير وانما يسمى في حق اهل الذمة اذا كان

غير مفد ر عفونة من مبسوط شمس^٢ لا تمتد السرخسي في
باب النكحة اهل الذمة انتهى* وفي ضياء المحلوم* والتعزير
التعظيم قال الله تع وتعزروه وتوفروه* وفي الفاموس* انه من
الا ضد اد بطلق على التعظيم والتفخيم وعلى التاديب انتهى
وهذا ايضا يصلح علة للوجه الرابع والموجب الكلي في هذا
الباب ما ذكرنا من الابداء والارتكاب وتحتهما موجبات جزئية
بلاضات وان كانت كليات بالحفيضة كما لا يخفى على من له ممارسة
في الفتيا الفصل الاول في الموجبات التي يتعلق بالنسبة الى
ما يحرم في الشرع ويعد عارافي العرف ويلحق به الاذى
والشين قال في شرح الوفاة واعلم ان الالفاظ الدالة على
القبائح لا تعد ولا تحصى فالواجب ان يذكر لها ضابطه تعرف
بها احكام جميعها فاقول قد عرفت ان نسبة المحسن الى الزنا توجب
حد الفذف فنسبة غير المحسن كاعبد والكافر اليه لا توجب
الحد لا انحطاط درجاتهما بل توجب التعزير لا شاعة الفاحشة
ونسبة المحسن الى غير الزنا لا توجب حد الفذف وهل توجب
التعزير او لا فان نسبة الى فعل اختياري يحرم في الشرع
ويعد عارافي العرف بحسب التعزير والا فلا الا ان يكون
تقديرا للاشراف وانما قلنا الى فعل اختياري احترازا عن
الامور الخلفية فلا تعزير في باحمار لان معناه الحفيضي غير
مراد بل معناه المجازي كالبليد مثلا وهو امر خلفي وكذا الشرذيراد
بذنبه العورة والكلب يراد به سبب الخلق اذ ان يقال لا نسان

شريف النسب كعالم أو علوي أو رجل صالح فانهم اهل الاكرام
 فيعزرباها انتهم بخلاف الارزال فانهم يتفوهون بامثال هذه
 الكلمات كثيرا ولا يبالون من ان يقال لهم وانما قلنا يحرم في
 الشرع احترازا عن افعال اختيارية لا يحرم في الشرع مع انه
 بعد عار في العرف كاللحجام ونحوه براد به دني الهمة وكذا لك
 بالفارسية باناكس ان قيل للاشراف عزروا لغيرهم لا الاترى
 ان السوفية لا يبالون بافعال اختيارية فيها النخسة والدناءة وانما
 قلنا وبعد عارا في العرف احترازا عن افعال اختيارية
 تحرم شرعا ولا تعد عارا في العرف كلعب النرد والغناء واعمال
 الدبوان في زماننا انتهى * وفي البحر * من فذف مملوكا او كافرا
 بالزنا او مسلما بيا فاسق وباكافرو باخبيث وبالص وبافاجروبا
 منافق وبالموطي وبامن يلعب بالعبيان وبآكل الربوا وباشا رب
 الخمر وبادبوث وبافرطبان وبامخند وباخاعن وبابن الفحبة
 وبامادي الزواني وباحرامزادة عزرلانه جنائية فذف في الاولين
 وقد امتنع وجوب السحد بفقد الا حصان فوجب التعزير وفيما
 عداهما فذاذاه والحق الشين به ولا مدخل فيه للغياس
 فوجب التعزير والاحصان عبارة عن النعم الجميلة والاحصان
 الحميدة لان معناها الدخول في المحصن وانما يصير الانسان
 داخلا في المحصن اذا توفرت وتكاملت عليه نعم الله تعالى
 الزاجرة عن ارتكاب الكبيرة وهو ضربان احصان الفذف واحصان
 الرجم اما احصان الفذف فسراة خمسة العفل والبلوغ والسريرة

والإسلام والعفة عن الزنا كذا في المحيط وأما إحصان الرجم
 فلا يحتاج إلى ذكره في هذا المقام * قال في النهر الفائق * في قوله
 يا كافرين إيمان إلى أنه لا يكفر أي الشاتم به وكان الفقيه أبو بكر
 الأعمش يقول أنه يكفر قال في الخزائن والأول أصح * وفي
 الذخيرة * المختار للفتوى أنه إن أراد الشتم ولا يعتفده كفر لا يكفر
 وإن اعتفده كفر فيخاطبه بهذا إبناءً أعلى اعتفاده أنه كافر يكفر
 لأنه لما اعتفده المسلم كافر فقد اعتفده دين الإسلام كافر وأما
 في التاتارخانية نفل عن المضمرات قال بعضهم من قال لا خير بكافر
 لا يجب التعزير مالم يقل كافر بالله لأن الله سمي المؤمن كافر
 بالطاغوت قال فمن يكفر بالطاغوت فيكون محتملاً انتهى
 والطاغوت فلحوت من الطغيان وهو تجار والحمد وأصله
 طغيوت فقد صولاه على عينه على خلاف القياس ثم قلبوا
 آياء الغافضار طاغوت وهو يطلق على الكاهن والشيطان
 والأصنام وعلى كل رئيس في الضلالة وعلى كل ما يبتعد عن ذكر
 الله تعالى عبادته وعلى كل ما عبد من دون الله تعالى وبحسب
 مفردا كقوله تعالى يربسون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وفيه
 أسروا أن يكفروا به وجمعا كقوله تعالى والذين كفروا أوليائهم
 الطاغوت يخرجونهم من النور إلى الظلمات وأما في بعض
 تعليلات المختصر أن من قال لخبره بالطاغوت بعزروا أنه شتم
 النبي ولم أر من فرق بين الفسق والفجور وإنما هو لا و
 عم والثاني إخص وفي قوله بالرب إيمان إلى أنه لا يسأ

عن نيئته وفيل يسأل فان عني انه من قوم لوط عدم لا يعزروا
عني انه بعمل عمل قوم لوط عزز علي قول الامام وحذ علي
قولهما والصحيح انه يعزرا نكان في غضب قلت او هزل ممن تعود
بالهزل وبلعب بالصبيان اي يلعب معهم والدبوث بالمثلثة
من لا غيرة له ممن يدخل الرجال على امرأته والفرطبان لغة
سوء في رجل لا غيرة له عن الليث وعن الازهري هذا من كلام الحاضرة
ولم ار البوادي نطفوا به ولا يعرفوه كذا في المغرب وهو ظاهر في
ترافعهما وبه صرح ملاخسر وقال انه مغرب قلتبان وفي اقتصار
الشارح الزيلعي على تفسيره ايماء اليه حيث قال هو الذي يرمي
مع امرأته او محرمه رجلا فيدعه خاليا بها وفيل هو السبب
للجمع بين الاثنين لمعنى غير ممدوح وفيل هو الذي يبعث امرأته
مع غلام بالغ او مع مزارعة الى الضيعة وباذن لهما بالدخول عليه
في غيبته انتهى وعلى كل تغدير فهو المعنى بالمعروض في ديارنا بكسر
الراء وبالسين المهملة والعوام يلحنون فيه فيفتحون الراء واثروا
بالصاد قاله العينى انتهى ومن هذا ظهر ان لفظا معرض بالصاد رفع
في فتح الغدير على لحن العوام انتهى وفي ابن الفحبة ايماء الى انه
اذا شتم اسلمه عزرب طلب الولد كيا ابن الفاسق وبا ابن الكافروا انه
يعزروا قوله بالفحبة فان قلت ينبغي وجوب الحمد به لما في الظهيرية
الفحبة الزانية من الفحاب وهو السعال وكانت الزانية من العرب
اذا مر بها رجل سعلت ليفضي منها حاجته فسميت الزانية فحبة
انتهى وفيل هي افحش من الزانية لانها قد تفعل سرا والفسبة من

تجأهر به بالاجرة وفيل من همتها الزنا قلت هذا الفذ انما يجب
 اذا فذه بصريح الزنا وما في حكمه بان يدل عليه اللفظ افتضاء كما في
 قوله لست لا بيبك ولست با بن فلان في غضب ولفظ فحبة لم يوضع
 بمعنى الزانية بل استعمل فيه بعد وضعه بمعنى آخر كما مر ولا يدل
 عليه افتضاء البضا وهو ظاهر قاله ملا خسرو وحرارة زيادة هو المتولد من
 الحرام وهو اعم من الزنا كالوطى في حاله الحيض وفي العرف لا يراد
 به الاولد الزنا وكثيرا ما البيب اللسيم انتهى * وفي فتح القدير * ولوفال
 باحمار او باخنزير لم يعزرا لانه لم ينسبه الى معصية ولم يلحق به
 شين اصلا بل انما الحق الشين بنفسه حيث كان كذب ظاهر او مثله
 بابقر با ثور با حية يا تيس با فرد يا ذئب با حجام با بغا با ولد الحرام
 با عيار با ناكس با منكوس يا سكرة يا ضحكة يا كشكان با ابله
 با ابن الحجام وابوه ليس بحجام او با ابن الا سودا وبوه ليس
 كذ لك ويا كلب وبار ستافي ويا موارو ويا موسوس لم يعزروا الحق
 ما قاله بعض اصحابنا انه يعزروا في الكشكان اذ قيل انه قريب من
 معنى الفرطبان والذبوث والراد به الفرطبان والفرطبان في العرف
 الرجل الذي يدخل الرجال على امرأته ومثله في عرف ديار
 مصر والنشام المتعص والفواد وعدم التعزير في الكلب والخنزير
 ونحوهما سواء امر الرواية عن علماءنا الملة واختار الهندواني انه
 يعزربه وهو قول اكثر الثمثة لان هذه اللفاظ تذكر للشيء الممتنع
 محرما وفيه فاضحة في كلب لا يعزروا وعن الفقيه ابي جعفر
 انه يعزروا بعد شتمه ثم قال والصحيح انه لا يعزروا لانه كاذب شطعا لانه

وفي المبسوط فان العرب لا بعده شتيمة ولهذا يسمون بكلب
 وذيب وذكر فاضيل عن ابي مالي ابي يوسف رح في باختر بر
 و باحمار يعزرو ثم قال وفي رواية محمد رح لا يعزرو وهو الصحيح
 وصاحب الهداية استحسن التعزير اذا كان المخاطب من الاشراف
 فتمحصلت ثلثة والمذهب هو ظاهر الرواية لا يعزرو مطلقا ومنحترار
 الهندواني يعزرو مطلقا والمفصل بين كون المخاطب من الاشراف في يعزرو
 قائمه والا فلا ويعزرو في مقام وفي فذر وفيل في بليد وانا ظن انه
 يشبه بيا ابله ولم يعزروا به انتهى ما قال في فتح القدير ولو قال
 بما معفوج فانه يعزرو ولا يجب السجدة في قولهما حتى يضيف الفعل الى
 السبيل وعلى قول ابي حنيفة رح لا يكون فذ فاحمال وعليه التعزير
 لانه الحق الشين به بل هو اقوى ابداء لان الابنة في العرف عيب
 شديدا كذا في الظهيرية انتهى وفي البحر * وسوى في فتح القدير بين
 قوله باحجام وبين قوله با ابن السجدة حيث لم يكن كذلك في عدم
 التعزير وفرق بينهما في التبيين فوجب التعزير في با ابن السجدة
 دون باحجام كانه لعدم ظهور الكذب في قوله با ابن السجدة
 بموت ابيه فالسا معون لا يعلمون كذبه فنحذف الشين بخلاف
 قوله باحجام لانهم يشاهدون صنعته واما با بغير الواو وحدة ولعين
 النجدة المشددة فهو الما بون بالفارسية ويقال بغا كانه اشرع من
 البني كذا في المغرب وينبغي ان يجب التعزير فيه اتفاقا لانه الحق
 الشين به لعدم ظهور الكذب فيه واما الواو اجوفان كان بكسر
 الواو فهو الما بون لا يجب الا ان هذا لا يلاحظ بهذا المعنى

فم اللغة خطأ وان كان بفتح الجيم بمعنى الموجر بالفتح يقال آجر
 المملوك فاسم المفعول موار كدافى المغرب فكذا نسبه الى ان غيره
 قد استاجره ولا عيب فيه سواء كان صاد او كاذبا لانها عطف شرعي
 واما ولد الحرام فينبغى التعزير به لانه فى العرف بمعنى ولد الزنا
 فلم يجز حد الغذف لانه ليس بصريح وقد الحق الشين به وقد ابد له
 فى فتح الغد يربيا ولد الحمار وهذا هو الظاهر واما العيار بالعين
 المهملة المفتوحة والياء المثناة التحتانية المشددة وهو كثير المجي
 والذهاب عن ابن دريد وعن الانباري العيار من الرجال الذي
 تخلى نفسه وهواها لا يردعها ولا يجرها وفي اجناس الساطفي الذي
 يتردد بلا عمل وهو ماخوذ من قولهم فرس عائر وعيار كذا فى
 المغرب وكأنه لما كان امر الانسان ظاهرا من التردد او كثرة المجي
 والذهاب لم يلحق الشين به فلذلك لم يعزر واما قوله ياناكس
 يامنكوس ففي ضياء المحلوم من باب فعل بكسر العين بفعل بالفتح
 النكس الضعف ومن باب فعل بالفتح بفعل بالضم النكس قلب
 الشي على راسه قال الله تعالى ثم نكسوا على رؤسهم انتهى فكانه
 دعاء على المخاطب فلا يعزر فيه لعدم الحاق الشين به واما السخرة
 بضم السين ففي المغرب السخري من السخرة وهو ما يتسخر اى
 يستعمل بغير اجرا انتهى فلا شين فيه بل هو مدح والضحكة بضم
 الصاد فهو شى يضحك منه كذا فى ضياء المحلوم ولا يخفى ان
 المقول له اذا لم يكن كذلك فقد استخف به ومن استخف بغيره
 فينبغى التعزير به ولذا قال فى الولوا الحية لو قال يا سخرة يا ضحكة

بامغامر لا يعزرها كذا ذكر في بعض المواضع والظاهر انه يجب واما
الكشمان فראيت في بعض الكواشي بالحاء المهملة وفي المغرب
الكشمان الدبوث الذي لا غير له كشحته اي شتمته انتهى فتح هو
بمعنى الفرطبان والدبوث فيجب فيه التعزير ولذا قال في فتح
الفدبر والحق ما قاله بعض اصحابنا انه يعزرفي الكشمان فيل انه
قريب من معنى الفرطبان والدبوث انتهى فما في المختصر مشكل
لكن في ضياء المحلوم كشم القوم عن الشيء اذا بغرفوا عنه وذهبوا
وفيل الكاشح المتباعد من مودة صاحبه من قولهم كشم القوم
عن الشيء اذا ذهبوا عنه وفي السد بئ افضل الصدقة على ذي
الرحم الكاشح فان صح مجي الكشمان منه فلا اشكال في انه ليس
بمعنى الفرطبان فلذا افرق بينهما واما الابله ففي ضياء المحلوم
البله الغفلة وفي السد بئ اكثر من بدخل الجنة البله فيل البله
في امر الدنيا والغافل عن الشروا لم يكن له بله قال الزهرقان
ع خير اولادنا البله الغفول *اي الذي هولشدة حياؤه كالا بله
فهو غافل انتهى فعلم انها صفة مدح وان كانت مفضولة بالنسبة
لمن عند لا حذو وعلم كما صرح به الفرطبي في شرح المسلم في قوله عم
ان اهل الجنة يتراون والغرف فوفهم كالكوكب الذي وصرح
بان المراد بهم البله وان العلماء هم اهل الغرف فوفهم وفيد بالابله
احترازا عن البليد فانه يعزربه قال في الولوالحية لو قال بابليد بافذر
يجب فيه التعزير لانه الحق الشين به واما الموسوس ف ضبطه في
الظهير بة في فصل التعزير بكسر الواو وفي المغرب رجل موسوس

بالكسور ولا يقال بالفتح ولكن موسوس له ا واليه اي ملغى اليه
 الوسوسة وقال ابو الليث رح لا يجوز طلاق الموسوس اي المغلوب
 في عقله وعن الحاكم هو المصاب في عقله اذا تكلم تكلم بغير انتظام :
 انتهى والمعفوج من العفج وهو لضرب عفجه بالعصا اي ضربه بها
 وبكنى به ايضا عن الجماع كذا في الصراح والمراد به المأبون ولو قال
 لسب من بني فلان فلاحد وكذا اذا قال لهاشمي لسب بهاشمي لكنه
 يعزركذا في المبسوط قال في فتح القدير العرف في مثله ان يراد نفي
 المشابهة في الاخلاق او عدم الفصاحة اما قد افاده اوجه من
 جدانه لا بيده فلا يخطر بالبال انتهى ولا يخفى ان المفرد في باب التعزير
 في عامة المتون التفصيل بين ما يوجب التعزير وبين ما لا
 يوجبه من الالفاظ مع حصول الاذى بالقسامين قطعاً حتى صرحوا
 بانه لو قال باخنزير لم يعزروا انت خبير بما يحصل بها من الاذى
 التام كذا في شرح الاشباه للفاضل الحموي وفي الحاوي القدسي
 والاصل ان كل سب عادي شينه الى الساب فانه لا يعزربه فان عاد
 الشين الى المسبوب عزر انتهى وفي البحر واقتصر وافي مسائل
 الشتم على النداء وليس بغيد كما اذا قال انت فاسق او فلان
 فاسق ونحوه قال في الغنية لو قال يا منافق وانت منافق يعزرا انتهى
 واطلقوا وجوب التعزير بالشتم وهو مفيد بان يعجز الفاعل عن
 اثبات ما قاله فلو قال يا فاسق يا فاسق يا فاسق يا فاسق يا فاسق
 او لص مثلاً لا يعزرك ذكره المحسن في المحرد لانه صادق في اخباره فلا
 يكون فيه الحاق الشين به بل الشين كان ملحفاً به كذا في المحيط فان

في فتح القدير وذكره الناطقي اي وجوب التعزير بالشتم وفيدده بما
 اذا قال لرجل صالح اما لو قال لفاسق با فاسق او للص بال ص او لفاجر
 با فاجر مثلاً لا شيء عليه والتعليل بفيد ذلك وهو قولنا انه اذا ه بما
 الحق به من الشين فان ذلك انما يكون فيمن لم يعلم اتصافه به اما
 من علم اتصافه به فان الشين قد الحقه هو بنفسه قبل قول الفائل
 انتهى ولو قال له با فاسق مثلاً ثم اراد ان يثبت فسفه بالبينة ليدفع
 التعزير عن نفسه لا تسمع بينته لان الشهادة على مجرد الجرح لا تقبل
 بخلاف ما اذا قال با زاني ثم اثبت زناه بالبينة فقبل لأنه متعلق
 الحد ولو اراد اثبات فسفه ضمنها لما تصح فيه الخصومة كجرح الشاهد
 اذا قال رشوته بكذا ليلاً يشهد علي بالكذب فعليه رده فقبل
 البينة كذا هذا كذا في الفنية وهذا اذا شهد واعلى فسفه ولم يبينوه
 واما اذا بينوه بما يتضمن اثبات حق الله او العبد فانها تقبل كما اذا
 قاله با داسق فلما رفع الى القاضي ادعى انه رآه بفعل اجنبية او عانفها
 او خلى بها ونحو ذلك ثم اقام رجلين شهدا انهما راباه فعل ذلك
 فلا شك في قبولها وسقوط التعزير عن الفائل لانها تضمنت إثبات
 حق الله تعالى وهو التعزير على الفاعل لان حق الله تعالى لا يختص
 بالحد بل اعم منه ومن التعزير ووكذلك بجري هذا في جرح الشاهد
 بمثله واقامة البينة عليه وينبغي على هذا للقاضي ان يسأل الشاتم
 عن سبب فسفه فان بين سببا شرعياً طلب منه اقامة البينة عليه
 و ينبغي انه ان بين ان سببه ترك الاشتغال بالعلم مع الحاجة اليه
 ان يكون صحيحاً وفي مثل هذا لا يطلب منه البينة بل يسأل المقول له

عن الفرائض التي يفترض عليه معرفتها فان لم يعرفها ثبت فسفه
فلا شيء على الفائل له بيا فاسق لما صرح في المجتبى ان من ترك
الاغتغال بالفقه لا تغبل شهادته * كذا في البحر الرائق * والمراد
ما يجب عليه تعلمه منه كذا في النهر الفائق * والآصل ان الشهادة
على الجرح المجرد لا تغبل الا اذا تضمن ايجاب حق ~~من حقوق~~ حقوق الله
او من حقوق العباد لان الفسق المجرد لا يدخل تحت الحكم
لان الفاسق يرفع فسفه بالتوبة ولعله قد تاب في مجلسه او قبله
فلا يتحقق الا لزام وان فيه هتك الستر واشاعة الفاحشة من غير
ضرورة واذا كان في اثبات ما يوجب التعزير بمنفعة عامة لم يكن
جرحا مجردا او يدخل التعزير تحت قولهم في تفسير الجرح المقبول
في كتاب الشهادة ما تضمن حفا لله تعالى او حفا للعبد والجرح
المجرد الذي لا يغبل ولا يسمع البيعة عليه هو ما لم يتضمن حفا لله
تعالى ولا حفا للعبد كما في الهداية وغيره فحق الله اعمر من المحدود
والتمعازير التي من حقوق الله تعالى لان المراد بحق الله كما صرح
به في التلويح ما تعلق نفعه بالعامة * قال في البحر * لكن الظاهر
ان مرادهم من الحق المحدود فلا يدخل التعزير فيه لقولهم وليس
في وسع القاضي الرامة لانه يدفعه بالتوبة بخلاف المحدود فانها
لا تسقط بها فوضح الفرق ويدل عليه انهم مثلوا للجرح المجرد
باكل الربوا مع انه يوجب التعزير فنتعين ارادة المحدود * وفي
التمتة من كتاب السير * ان الذي اذا وجب عليه التعزير فاسلم
لم يسقط عنه * وفي الغنية * وبضرب المسلم ببيع الكمر ضربا وجيعا

بخلاف الذي حتى يتقدم فان باع في المصوب بعد التقدم ثم اسلم
 لا يسقط عنه الضرب فهذه دليل على ان التعزير لا يسقط بالتوبة
 انتهى ولا يخفى ان التعزير ينقسم الى ما هو حق الله والى ما هو حق
 العبد وامامنا واجب حفظه تعالى فانه يسقط بالتوبة ومن صرح
 بذلك صاحب البحر في بحث الشهادة على الجرح المجرد انتهى
 واعلم ان عدم قبول الشهادة على الجرح المجرد اجماع من
 ان يكون قبل التعديل او بعده كما في البحر لكن في الدرر والغرر
 ما يخالفه فانه قال ان الشهادة على الجرح المجرد
 لا تقبل بعد التعديل وقبله وانما تقبل قبل التعديل
 لانه اذا اخبر من خبر ان الشهود فساق او اكله الربوا فان
 الحكم لا يجوز قبل ثبوت العدالة واما بعد التعديل فيجوز
 لانه رفع للشهادة بعد ثبوتها حتى وجب على القاضي العمل
 بها ان لم يوجد الجرح المعتبر ومن الاصول ان الدفع اسهل
 من الرفع وهو السر في كون الجرح المجرد مقبولا ولو من واحد
 قبل التعديل غير مقبول بعده بل يحتاج الى نصاب الشهادة
 واثبات حق الشرع والعبد انتهى وحكم الشهادة وجوب الحكم
 على القاضي بموجبها بعد التزكية واقتراضه فلو امتنع القاضي
 من الحكم بها بعد وجود شرائطها اثم لتركه الفرض واستحق
 العزل لان الفاسق مستحقه على المذهب وعزير لا تركابه مالا يجوز
 شرعا وكفران لم ير الوجوب اي ان لم يعتقد اقتراض القضاء
 عليه بعد توفير شرائطها فالعلامة الكافي في رسالته المسماة

بسبق الفضاة على البغاة * فانفلت هل يجب عليه فوراً حتى
لواخرا الحكم بلا عذر عمدا قالوا انه يكفر هكذا اطلقه وفيد
ابن الملك في شرح المجمع بما اذا لم يرد واجبا هذا هو الظاهر * وفي
شرح الكنز للزبلي * ان الفضاة واجب عليه بعد ظهور
عد التهمة حتى لو امتنع ^{بشأن} العزل ويعزر * كنه في منح الغفار *
والعدالة هي انزجار عما يعتقده حراما في دينه كذا في تنوير الابصار
* وفي الذخيرة * احسن ما قيل في تفسير العدل ان يكون
مجتنبا عن الكبائر ولا يكون مصرا على الصغائر و يكون صلاحه
اكثر من فساده وصوابه اكثر من خطائه انتهى ولا يسأل القاضي
عن شاهد بلا طعن من الخصم بل يفتصر على ظاهر العدالة
في المسلم ولا يسأل ولا يتفحص ان الشاهد عدل ام لا فاذا طعن
سأل القاضي عنه في السر و ذكر في العلانية الا في حدود وفوداته
يسأل في السر و يذكر في العلانية فيهما بالاجماع طعن الخصم ولا
لانه بحتم لا سفاطهما فيشترط الاستقصاء فيهما وعندهما يسأل
في الكل سرا و علنا وان لم يطعن الخصم لان بناء الفضاة على
الحجة وهي شهادة العدل به يفتى في هذا الزمان * كذا في
الهداية * ومحل السؤال على قولهما عند جهل القاضي بحالهما ولذا
قال في الملتقط اذا عرف الشهود بجرح او عدالة يسأل عنهم * كذا
في البحر * وكفى في التزكية قول المزكي هو عدل في الاصح لثبوت
المحرية بالدار * كذا في الهداية * وفي البحر حاكيا عن السراجية
* والفتوى على انه يسأل في السر وقد تركت التزكية في العلانية

في زماننا كيلا يتخذ ع المزكي ولا يخوف انتهى * وفي البرازية
 * وينبغي ان يعدل فطعا ولا يقول هم عدول عندي لاخبار الثقات
 به ولو قال لا اعلم منهم الا خيرا فهو تعدل في الاصح انتهى
 * قال في البحر * المجرح بفتح الجيم لغة من جرحه بلسانه
 جرحا عابه ونقصه ومنه جرحت الشاهد اذا ظهرت فيه ما ترد به
 شهادته كذا في المصباح وفي الاصطلاح اظهار فسق الشاهد فان لم
 يتضمن ذلك اثبات حق الله او العبد فهو جرح مجرد وان تضمن
 اثبات حق الله او العبد فهو غير مجرد والاول هو المراد من اطلاقه
 كما افصح به في الكافي وهو غير مقبول مثل ان يشهد وان شهد
 المدعي فسقة او زنا او اكلت الربوا او شربة الخمر او على اقرارهم
 ان المدعي مبطل في هذا الدعوى او على اقرارهم انهم اجراء
 في هذه الشهادة او على اقرارهم انه لا شهادة لهم على المدعي
 عليه في هذه الحادثة وانما لم تقبل لان البينة انما تقبل على
 ما يدخل تحت الحكم وفي وسع القاضي الزامه والفسق مما يردحل
 تحت الحكم وليس في وسع القاضي الزامه لانه بدفعه بالتوبة ولان
 الشاهد بهذه الشهادة صار فاسقا لان فيها اشاعة الفاحشة بلا ضرورة
 وهي حرام بالنص والمشهود به لا يثبت بشهادة الفاسق ولا يقال
 ان فيه ضرورة وهي كف الظالم عن الظلم بالشهادة الكاذبة
 لانا نقول لا ضرورة في هذه الشهادة على ملاء من الناس ويمكن
 كفه عن الظلم باخبار القاضي بذلك سرا الا اذا شهد واعلى اقرار
 المدعي انهم فسقة او شهدوا بزورا ونحوه لانهم ما شهدوا باظهار

ينبغي

عامة عبادة

الفاحشة وانما حکوا اظهارها عن غیرهم فلا یصیر وانفسه بذلك
 والافرار مما یدخل تحت الحکم ویفقد الغاضی علی الالزام
 لانه لا یرتفع بالتوبة وكذا لو اقام المدعی علیه البینة علی ان
 المدعی استاجرهم لاداء الشهادة لم تقبل لانه شهادة علی
 جرح مجرّد والاستیجار وان كان امرا زائدا علی المجرّم ولكنه
 لا خصم فی اثباته اذ لا تعلّق له بالاجرة حتی لو اقام المدعی
 علیه البینة علی ان المدعی استاجر الشهود بعشرة دراهم لاداء
 الشهادة وعطاهم العشرة من مالى الذی كان فی یدیه تقبل
 لانه خصم فی ذلك وثبت المجرّم بناءً علیه وكذا لو اقام المدعی
 علیه البینة علی انی صالحت الشهود علی كذا من المال
 ودفعته الیهم علی ان لا شهدوا علی الباطل فعلیهم ان یردوا
 ذلك المال تقبل بینته لان فیہ ضرورة لیصل الی ماله حتی
 لو قال لم اعطهم المال لم تقبل لان فیہ اظهار الفاحشة من غیر
 ضرورة واما الثانی اعنی غیر المجرّد فهو كما لو اقام المدعی
 علیه البینة علی انهم زناوا وصفوا الزنا وشربوا الخمر او صرفوا منی
 كذا ولم یقتادح العهد او انهم عبیدوا واحدهم عبدا وشربك
 المدعی والمدعی مال او فاذن والمفذوف یدعیه او محدودون
 فی الفذوف او علی افرار المدعی انه استاجرهم علی هذه الشهادة
 تقبل لمكان الحاجة الی احياء هذه الحقوق وفیما اذا شهدوا
 انهم محدودون فی فذوف لیس فیہ اشاعة الفاحشة لان الاظهار
 حصل بالقضاء وانما حکوا عن اظهار الفاحشة عن غیر كذا فی النهاية

والكافي بتمامه وههنا فوائد مهمة يجب التنبيه عليها الاول
ان النظر في الجرح المجرد وغيره انما هو بعد التزكية الشرعية
كما في السراج الوهاج فاذا سأل القاضي عن الشهود سرا وعلنا
وثبت عنده عد التهم قطع الخصم فان كان مجردا لم يقبل
والاقبل ولكن عدم قبول الشهادة على الجرح المجرد اعم من ان يكون
قبل التعديل او بعده فان قلت ليس الخبر عن فسق الشهود
قبل اقامته البينة على عد التهم بمنع القاضي عن قبول شهادتهم
والحكم بها قلت نعم لكن ذلك للطعن في عد التهم لا بثبوت
امر بسقطهم عن حيز القبول ولذا لو عدلوا بعد هذا تقبل
شهادتهم ولو كانت الشهادة على فسقهم مقبولة لسقطوا
عن حيز الشهادة ولم يبق لهم محل التعديل ذكره ابن الكمال
وفي شرح الوفاة لا تقبل الشهادة على الجرح المجرد اذا اقام
البينة على العدالة اما اذا لم يفهم البينة عليها فاخبر مخبر
ان الشهود فساق او اكله الربوا فان الحكم لا يجوز قبل ثبوت
العدالة لا سيما اذا اخبر مخبر ان الشهود فساق الثاني
ان التفصيل انما هو فيما اذا ادعاه الخصم وبرهن عليه
جهرا اما اذا اخبر القاضي به سرا وكان مجردا طالب منه
البرهان عليه فاذا برهن عليه سرا بطلت الشهادة لتعارض
الجرح والتعديل عنده فيعدم الجرح فاذا قال الخصم
للقاضي سرا ان الشاهد آكل الربوا وبرهن عليه رد شهادته كما
افاد في الكافي * كما قد مناه وظاهر كلامه ان الخصم لا يضره

الاعلان بالجرح المجرد وانما يشترط الاخبار سرا في الشاهد وفي
 الخانية * بهمكن دفع الضرورة من غير هتك الستر بان يقول شاهد
 الجرح ذلك للهدمي سرا او يقول للقاضي في غير مجلس الحكم
 لانه لا يباح اظهار الفلانة من غير الضرورة انتهى الثالث ان
 قولهم اذا تضمن حقا من حقوق الشرع لم يكن مجرودا شامل لما
 اذا تضمن التعزير حقا لله تعالى فعلى هذا الوجه ان الشاهد خلى
 بالا جنبيه بفعل لتضمنه اثبات التعزير لكن الظاهر ان مرادهم
 من الحق الحد فلا بد خل التعزير لقولهم وليس في وسع القاضي
 الزامه لانه يدفعه بالتوبة لان التعزير حقا لله تعالى يسقط بالتوبة
 بخلاف الحد ودانها لا تسقط بها فوضح الفرق وبدل عليه انهم
 مثلو المجرود باكل الربو امع انه بوجب التعزير وبما فرارهم
 بالزور مع انه بوجب التعزير فيتعين ارادة الحد ودفعه الرابع
 انهم جعلوا من المجرودهم زنا او شربة الخمر ومن غيره
 انهم زنوا او شربوا الخمر فيحتاج الى الفرق بينهما فقال
 الشارح بحمل الاول على ما اذا تفادى العهد والثاني على ما اذا لم
 يتفادى والا فلا فرق الخامس انه لا بد خل تحت الجرح ما اذا
 برهن على افرار المدمعي بفسقهم او انهم اجراء او انهم لم
 يحضروا الواقعة او على انهم محد ودون في فذف او على رق
 الشاهد او على شركة الشاهد في العين كما قد منا * ولذا قال
 في الخلاصة للخصم ان يطعن بثلاثة اشياء ان يقول هما عبدان
 او محد ودان في فذف او شريكان فاذا قال هما عبدان يقال للشاهد بين

سأله

بما

افيما البينة على الحرية وفي الاخر بن يقال للنخصم اقم البينة
 على انها كاذبة لك انتهى فعلى هذا الجرح في الشاهد اظهر
 بما ينحل بالعدالة لا بالشهادة مع العدالة فاوضح هذه المسائل
 في الجرح المقبول كما فعل ابن الهمام مردود بل من باب الطعن *
 كما في الخلاصة وفي خزائن الاكمل * لو برهن علي اقرار
 المدعي بنفسه او بما تبطل شهادتهم تقبل وليس هذا الجرح
 وانما هو من باب اقرار الانسان على نفسه انتهى السادس
 ان الامام انخصان لم يفرق بين المجرد وغيره في القبول احياء
 للمنفوق ولما كان مخالفا لصریح المذهب حمله المشايخ على ما
 اذا برهن علي اقرار المدعي به او على التزكية كما ذكره الشارح
 ومعنى قولهم او على التزكية بان يجعل كشاهد زكاه نفرو وجرحه
 نفرو السابح ان قولهم لو برهن علي ان الشاهد شر بك المدعي
 محمول على الشركة عقدا بان فيما حصل من هذا الباطل يكون
 له منفعة لان يراد انه شر بك في المدعي به والا كان اقرارا
 بان المدعي به لهما الثامن لو طعن النخصم بانه ابن المدعي
 او ابوه او احد الزوجين او مملوكه قبل * كما في العنابة * والخاص
 ان الطعن بما لا يكون فسفا بل رد الشهادة للتهمة مقبول ومنه
 ما اذا برهن ان الشاهد كان وكيل عن المدعي وخاصمه كما في السراج
 الوهاج وعلى هذا لو برهن ان الشاهد عدو بسبب الدنيا تقبل
 اذا قلنا ان المنع من شهادته عليه للتهمة وان قلنا للفسق لا تقبل
 وينبغي ان يكون الطعن بما ينحل بالمرورة مما لم يكن فسفا مقبولا

التاسع ان الجرح المجروح اذا تضمن دفع ضرر عام تقبل ولذا
قال في المعراج فان قيل اليس انه عم قال اذكروا الفاسق بما فيه
فلنا هو محمول على ما اذا كان ضرره يتعدى الى غيره ولا يمكن
دفع الضرر عنه الا بعد الاعلام انتهى وعلى هذا يجوز اثبات
قبيل رجل عند القاضي اذا كان ضرره عاما كرجل يوذى المسلمين
بيده ولسانه ليمنعه عن ذلك ويخرجه عن البلد * وفي كراهية
الظهارية * رجل يفضل وضر الناس بيده ولسانه فلا باس
باعلام السلطان به ليزجره انتهى وقد وقعت حادثة في القاهرة
ان ثلث اخوة ببولاق شهد جمع كثير عليهم بانواع من الفسق
وابذاء الناس والتزويرو فافتيت بقبول الشهادة ليزجرهم الحاكم
ودفع للضرر العام فزجرهم العاشر * في البزارية * من فصل التحليف
طعن المدعى عليه في الشاهد بانه كان ادعاه لنفسه ورام تحليفه
لا يحلف وان برهن بقبول انتهى فعلى هذا كل طعن يقبل عند
البرهان لا تحليف عليه عند عدمه على الشاهد وعلى المدعى
وهل يقبل اقرار الشاهد به وبصير كالبرهان لم اره وينبغي القبول
* ولذا قال الزبلي * ولو برهن على اقرار الشهود انهم لم يحضروا
المجلس الذي كان فيه الحق يقبل انتهى وبعارضه قوله لو برهن
على اقرار الشهود انهم شهدوا بالزور وانهم اجراء في هذه الشهادة
او ان المدعى مبطل في هذه الدعوى او انهم لا شهادة لهم فانها
لا تقبل وقد مناه الحادي عشرنا قد منا ان المدعى عليه اذا ادعى
انه دفع اليهم مالا لئلا يشهدوا عليه بهذا الباطل وطلب استرداده

ارادعى ان المدعى دفع من ماله كذا اليشهد واعليه وطلب رده
 وبرهن بقبل فله وكذا اذا ادعى اجنبي انه دفع لهم كذا السلا
 يشهد واعلى فلان بهذه الشهادة وطلب رده وبثبت اما ببينة
 او اقرار او نكول فانه يثبت به فسق الشاهد فلا تقبل شهادته
 وفيد وابدفع المال ومفهوم لو ادعى المدعى عليه انه
 استاجرهم لئلا يشهد واعليه ولم يدع دفع المايل فافروا لم يسقط
 العدالة وبه صرح الشارحون الثاني عشر ان الطعن برهما
 لا يتوقف على دعوى سيدهما وان اثباته لا ينحصر في الشهادة
 بل اذا اخبر القاضي برهما اسقط شهادتهما والا حسم ان يكون
 بالشهادة واذا سألهما القاضي فقالا اعتقنا سيدنا وبرهننا ثبت عتق
 السيد في غيبته فاذا حضر لا يلتفت الى انكاره كما في خزانه الاكمل
 واما السرح بانه فاذا فانه يتوقف على دعوى المفذوف
 كما اشار اليه في فتح القدر برانتهى * وفي الخلاصة * لو ادعى عليه
 انه قال له يا فاسق او يا زنديق او يا كافرا او يا منافقا او يا فاجرا
 وغيرهما مما يجب فيه التعزير لا يحلفه بالله ما قلت هذا بل يحلفه
 بالله ماله عايك هذا الحق الذي يدعيه انتهى وهذا لان في ذلك
 ترك له قوله اذا نكل وهو صادق وليس بعاجز عن اثبات ما قاله
 وكل ذلك اذا لم يخرج مخرج الدعوى اما اذا خرج مخرجها
 فلا تعزير الا في دعوى الزنا * قال في الفنية * لو ادعى على رجل
 عند القاضي سرفة وعجز عن اثباتها لا يعزر بخلاف دعوى الزنا
 لان المقصود من دعوى السرفة اثبات المال لا نسبته الى السرفة

بخلاف دعوى الزنا فإنه وإن قصد فيها المحسبة لكن لا يمكن اثباتها
 إلا بالنسبة إلى الزنا فكان فاصداً نسبته إلى الزنا وفي المال يمكنه
 اثباته بدون نسبته إلى السرقته فلم يكن فاصداً نسبته إلى السرقته
 انتهى ولا يخفى ما في هذا التوجيه من الرواكة ولعن ~~الحنفية~~ ربح
 في رجل قال إن زنيته فعبدي حر فادعى العبد أنه زني حلف
 المولى بالله ما زنيته فان حلف ثم يعتق العبد ووجب على العبد
 الحمد وإن لم يحلف عتق العبد ولا حد على من قذفه بعد ذلك
 استحساناً كذا في الظهيرية وإذا ادعى على شخص بدعوى توجب
 تكفيره وعجز المدعي عن اثبات ما ادعاه لا يجب عليه شيء
 أصلاً إذا صد والكلام على وجه الدعوى عند حاكم الشرع أما
 إذا صد ومنه على وجه الانتفاص أو السب فإنه يعزى على ما يلبق
 به * كذا في السراحيبة * والمراد من الرمي في قوله تعالى والذين
 يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة من الشهداء فاجلدوهم
 ثمانين جلدة الرمي بالزنا حتى لو رماها بسائر المعاصي غيره
 لا يجب الحد بل التعزير وفي النص إشارة إليه أي إلى أن المراد
 الزنا هو اشتراط أربعة من الشهداء تشهدون عليها بما رماها به
 ولا شيء يتوقف ثبوته على أربعة إلا الزنا * كذا في حدود البحر *
 ومن قذف امرأة ثم أقام شاهدين أنها زنت وهي مكرهة
 سقط الحد عن الفاذ بسقوط احصائها بهذه الشهادة واعتبار
 عدد الأربعة في الشهادة على الزنا الموجب للحد وهذه شهادة
 على سقوط احصائها * كذا في الكفاية * الفصل الثاني *

فيما يسقط الحد والفصاص فيه بفقد شرط كما مر من وجوب التعزير
 علي فادف المملوك او الكافر الزنا لفقد الاحصان مثلا او بشبهة * قال
 في الهداية * الحد وتندري بالشبهات * وفي السادسة من قواعد
 النوع الثاني من كتاب الاشياء والنظائر * الحد وتدرء بالشبهات
 حديث رواه السيوطي معزبا الي ابن عدي من حديث ابن عباس
 واخرج ابن ماجه من حديث ابي هريرة ارفعوا الحد وروى عن المسلمين
 ما استطعتم واخرج الترمذي والحاكم من حديث عائشة رض
 ادروا الحد وروى عن المسلمين ما استطعتم فان وجدتم للمسلمين
 مخرجاً فخلوا سبيله فان لزاماً لان بخطي في العفو خير من ان بخطي
 في العفوبة واخرج الطبراني عن ابن مسعود موقوفا ادروا الحد و
 عن عباد الله ما استطعتم * وفي فتح القدير * اجمع فقهاء الا مصار
 على ان الحد وتدرء بالشبهات والشبهة ما يشبه النابت وليس
 بثابت انتهى والفصاص كالحد وفي الدفع ولا يثبت الا بما ثبت به
 الحد وروى ما فرغ عليه انه لو ذبح نائماً فقال ذبحته وهو ميت
 فلا فصاص ووجبت الدية * كما في العمدة * ومنها لو جن القاتل
 بعد الحكم عليه بالفصاص فانه ينقلب دية انتهى * وفي الاسرار *
 قد اجمعوا ان الشبهة مانعة من الفصاص والفصاص يسقط بادنى
 شبهة * وفي النهاية * كون المفتول في مواضع اباحة القتل
 تصوير شبهة في اسقاط الفصاص انتهى * وفي منيح الغفار * قضى
 القاضي ببينة اقرار فقال المسروق منه هذا متاعه لم يسرقه
 مني وانما كنت اودعته او شهد شهودي بالزور او اقر هو بباطل

أو ما أشبه ذلك فلا فطع على السارق ويستحب للإمام أن يلفظ
السارق حتى لا يفر بالسرقته لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
أحرق ما أخاله سرق ولأنه احتياان للمدراء وقوله أخاله بكسر الهمزة
معناه أظنه وبالفتح كذالك وكلاهما فعل مضارع من المحيلة
وهي الظن إلا أن السحد به جاء بالكسر انتهى * ~~في محيط~~
البرهاني * إذا تزوج امرأة لا يحل له نكاحها بان تزوج أمه
أو ذات محرم منه أو معتدة الغير أو منكوحته أو مطلقة ثلثا أجمعوا
على أنه إذا قال ثلثت أنها تحل لي فإنه لا يحل عليه لكنه يعزر
واختلفوا فيما إذا قال علمت أنها علي حرام قال أبو حنيفة رَح
أنه لا حد عليه ولكنه يعزر وقال أبو يوسف ومحمد وشافعي رَح
يحسد أن إذا علما بالحرمة * وفي فتح القدير * من تزوج امرأة
لا يحل له نكاحها بان كانت من ذري محارمه من النسب كأمه
أو ابنته فوطيها لم يحسد عليه السحد عند أبي حنيفة وسفيان
الثوري وزفران قال علمت أنها علي حرام ولكن يجب المهر
وبعاقب عقوبة هي أشد ما يكون من التعزير بسياسة ولا حد مفدر
شرعا إذا كان عالما بذلك وإذا لم يكن عالما فلا حد ولا عقوبة
تعزير وذا لا هما والشافعي رَح وكذا مالك وأحمد رَح بحسب حده
إذا كان عالما وعلى هذا الخلاف كل محرمة برضاع أو صهرية متفق
عليه وأما غير ذلك * ففي الكافي لحافظ الدين * منكوحة الغير
ومعتدته ومطلقة الثلث بعد التزوج المحرم قال وإن كان النكاح
مختلفا فيه كالنكاح بالزنا وبلاشهود فلا حد عليه اتفا فالتمكن

الشبهة عند الكل وكذا اذا تزوج امة على حرة او تزوج مجوسية
 او امة بلا اذن سيدها او تزوج العبد بلا اذن سيده فلا حد عليه
 اتفاقا ما عنده فظاهر وكذا عند هملان الشبهة انما ينتفي
 عندهما اذا كان مجمعا على تحريره وهي حرام على التابيد *
 وفي بعض الشروح * اراد بنكاح من لا يحل له نكاحها نكاح
 المحارم والمطلقة الثلث ومنكوحة الغير ومعتدة الغير ونكاح
 الخامسة واخت المرأة في عقدتها والمجوسية والامة على الحرية
 ونكاح العبد والامة بلا اذن المولى والنكاح بغير شهود ففي كل هذه
 لا يجب الحد عند ابي حنيفة رحمه الله وان قال علمت انها علي حرام
 وعندهم يجب اذا علم بالتحرير والا فلا ثم قال ولكن هما فلا
 فيما ليس بحرام على التابيد لا يجب الحد كالنكاح بغير شهود
 فقد تعارض حيث جعل في الكافي الامة على الحرية والمجوسية
 والامة بلا اذن السيد وتزوج العبد بلا اذن السيد محل الاتفاق
 علي سقوط الحد وجعلها هذا الشارح في محل الخلاف فعندهما
 بحد وازان الى ذلك ما سمعت ثم لا يخفى ما في عبارته من
 عدم التحرير ثم قول حافظ الدين في الكافي في تعليل سقوط الحد
 في تزوج المجوسية وما معهما لان الشبهة انما ينتفي عندهما
 بعني حتى يجب الحد اذا كان مجمعا على تحريره وهي حرام
 على التابيد يقتضي ان لا بحد عندهما في تزوج منكوحة الغير
 وما معهما لانها ليست محرمة على التابيد فان حرمتها مفيدة
 ببقاء نكاحها وعدها كما ان حرمة المجوسية مفيدة بتمجسها حتى

لو اسلمت حلت كما ان تلك لو طلفت وانقضت عدتها حلت وانه لا يحد عندهما الا في المحارم فقط وهذا هو الذي يغلب على طنني والذين يعتمد على نقلهم ونحو برهم مثل ابن المنذر كذلك ذكروا فحكى ابن المنذر عنهما انه يحد في ذات المحرم ولا يحد في غير ذلك قال مثل ان يتزوج مجوسية او خامسة او متعة ~~وهي~~ الباطنية الكافي للمحاكم يفيد ذلك حيث قال رجل تزوج امرأة ممن لا يحل له نكاحها فدخل بها قال لا حد عليه وان فعله على علم لم يحد ايضا .

و بوجع عقوقه في قول ابي حنيفة رح وقال ابي بوصف .

ومحمد رح ان علم بذلك فعليه الحد في ذوات المحارم الى هنا لفظه فعمم في المرأة التي لا تحل له في سقوط الحد على قول ابي حنيفة رح ثم خص مخالفتهم بذوات المحارم من ذلك العموم فاللفظ ظاهر في ذلك على ما عرف في الروايات وفي مسئلة المحارم رواية عن جابر ايضا انه يضرب عنقه ونفل عن احمد .

واسحاق واهل الظاهر وقصير ابن حزم قتله على ما اذا كانت امرأة .

ابيه فصر الحد بث الاتي علي مورده ولا محمد رح بضرب عنقه في رواية اخرى وبوخذ ماله لبيت المال وذلك لحد بث البراءة قال .

لغيت خالي ومعه رابة فقلت له اين تريد قال بعثني رسول الله صلعم الى رجل نكح امرأة ابيه ان يضرب عنقه واخذ ماله وهذا الحد بث رواه ابو داود والترمذي وقال هذا حديث حسن وروى ابن ماجه الفريدي .

عن ابن عباس رض قال قال رسول الله صلعم من وقع على ذات محرم منه فافتلوه اجيب معناه انه عغد مستحلا فارقد بذلك وهذا لان الحد ليس .

ضرب العنق واخذ المال بل ذلك لازم للكفر وفي بعض طرقة عن
 معوية بن قرة عن ابيه ان النبي صلعم بعث جده معوية الى
 رجل عرس باهراة ابيه ان يضرب عنقه ويخمس ماله وهذا يدل على
 انه استعمل ذلك لظفار تدبه ويدل على ذلك انه ذكر في الحد بئ عرس
 بها وتعز به بهالا يستلزم وطيه اباهما وغير الواطي لا يحد به فضلا
 عن القتل فحيث كان القتل كان للردة وهذا لا يخلو من نظرفان الحكم
 لما كان عدم الحد والقتل بغير الواطي كان قتله جائزا كونه لو طيه وكونه
 لردته فلا يتعين كونه للردة ويجاب بانه ايضا لا يتعين كونه للوطي فلا دال
 فيه على احد هما بعينه وذلك بكفيينا وقالوا جار فيه احد الامر بن انه
 للاستحلال او امر بذلك سياسة وتعز به زوجه الفاعل بالحد انه وطى
 في فرج مجده على تحر به من غير ملك ولا شبهة ملك والوطي اهل
 الحد عالم بالتحر به فيجب الحد كما لو لم يوجد العقد وليس العقد شبهة
 بانه نفس العقد جنابة هنا بوجوب العفو به انضمت الى الز نفل
 يكن شبهة كما لو اكرهها او عاقبها ثم رضى بها ومدار الخلاف ان هذا
 العقد بوجوب شبهة ام لا فعندهم لا لما ذكر وعندهما بخنيفة وسفیان
 وزفر ربح نعم ومدار كونه بوجوب شبهة على انه ورد على ما هو
 محله او لا فعندهم لان محل العقد ما يقبل حكمه وحكمه الحل وانه
 من المحرمات في سائر الحالات فكان النابت صورة العقد لا انعفاء
 لانه لا انعفاء في غير المحل كما لو عقد على ذكر وعنده نعم
 لان المحلية ليست لقبول الحل بل لقبول المقاصد من العقد وهو
 ثابت ولذا اصح من غيره عليها وبتأمل يسير يظهر انهم لم يتواروا

على محل واحد في المحلية فهم حيث نفوا محليتها ارادوا
 بالنسبة الى خصوص هذا العاقد اي ليست محلا لعقد هذا العاقد
 ولهذا عللوه بعدم حلها فلا شك في حلها لغيره بعقد النكاح
 لا محليتها للعقد من حيث هو العقد وهو حيث اثبت محليتها اراد
 محليتها لنفس العقد لا بالنظر الى خصوص عاقد ولهذا علل بقبول
 مقاصده فانقلت نفدا طلق كل الحنفية في الفقه والاصول عدم
 محلية المحارم لنكاح المحرم ففي الاصول حيث قالوا ان النهي
 عن بيع المضامين والملا فيصح ونكاح المحارم مجاز عن النفي
 لعدم محله وفي الفقه كثير ومنه قولهم محل النكاح انثى
 من بنات آدم ليست من المحرمات فالجواب ان المراد
 نفى المحلية لعقد النكاح الخاص وانيت علمت ان ابا حنيفة رح
 انما اثبت محليتها للنكاح في الجملة لا بالنظر الى خصوص نكاح
 ولا شك في ذلك ففي النظر في ان اي الاعتبارين في ثبوت
 المحلية اولى كونه قابلا للمقاصد او كونه حلالا ان نظرنا الى المعنى
 وهو ان الاصل ان يتبع الحل فيام الحاجة لتدفع به وهو المقصود
 ترجح قوله وان نظرنا الى السمع اعنى محل الاجماع وهو قول الكل
 ان الميتة ليست محلا للبيع مع انها انما فيها عدم الحل ترجموا
 وقد رجع قول ابي حنيفة رح لفوله عم ابما امرؤ نكحت بغير اذن
 وليها فنكاحها باطل فنكاحها باطل فنكاحها باطل فان دخل بها فلها
 المهر بما استحل من فرجها حكمه بالبطلان وارجب المهر وهو مسقط
 للحد بالارتفاق وكونه لا يعتقده على ظاهره لا بضر لا به ماء ولا

بتاويلين احدهما انه ابل الى البطلان باعتبار ان الولي ان كان
 غير كفو والاخر تخصيصه بما اذا لم يكن للمرأة ولا بته على نفسها
 كالامة والصبية وعلى هذا فهو باطل على ظاهره وهو اقرب
 التاويلين لتندرة فسخ ولي بسبب عدم كفاءة من زوجت المرأة
 نفسها منه وقد حكم فيه بالمهران دخل * لكن في الخلاصة *
 قال الفقوى على قولهما وعلى وجهه ان تحقق الشبهة بفتوى
 تحقق الحل من وجه لان الشبهة لا محالة شبهة الحل لكن ليس
 ثابتا والاوجب عدة وثبت النسب ودفع بان من المشايخ
 من التزم ذلك وعلى التسليم فتبوت النسب والعدة اقل ما يبتدى
 عليه وجود الحل من وجه وهو منتف في المحارم وشبهة
 الحل ليست بوثبات الحل من وجه فان الشبهة ما يشبه الثابت
 وليس ثابت فلا ثبوت لما له شبهة الثبوت بوجه من الوجود
 الا ترى ان ابا حنيفة رح الزم عفوته باشد ما يكون وانما لم يثبت
 عفوته هي المحذور فاعرف انه زنا محض عنده الا ان فيه شبهة
 فلا يثبت بالشبهة انتهى ومن محيط السرخسى في الفصل الثاني
 من باب دعوة الولد * تزوج امرأة لا تحل له او تحل له
 نكاحا فاسدا وخلقى بها فجاءت بولد بسببه اشهر منذ تزوج ثبت
 النسب وبجب المهر لان في النكاح الفاسد لا يثبت الفرائش
 الا بعد الوطى ومتى اتصل به الوطى التحق بالصحيح في حق
 افادة الاحكام وان كان ممنوعا عن وطئها شرعا وتاويله اذا خلقى بها
 بعد النكاح بلا فصل اما اذا لم يكن كذلك ينبغى ان لا يثبت

النسب وبعض اصحابنا كانوا يقولون ان من تزوج امرأة لا تحل له
وجاءت بولد لا يثبت النسب على قول ابي حنيفة رخص ولعل
لم ينفوا على هذه الرواية وقد نص هذا انه يثبت النسب ولم يحكى
فيه خلافا ومن شبهة العقد ما اذا استاجر رجل لزوجي بها ففعل
لاحد عليه وبعزروفا لهما والشافعي ومالك واحمد رخص بحد
لان عقد الاجارة لا يستباح به البضع فيه فصار كما لو استاجرهما
للطبخ ونحوه من الاعمال ثم زناها ~~ف~~ عند اتفاقا وله
ان المستوفى بالنزول المنفعة وهي المعقود عليه في الاجارة لكنه
في حكم العين فبالنظر الى الكفيفة يكون محلا لعقد الاجارة
فاورث شبهة بخلاف الاستيجار للطبخ ونحوه لان العقد لم يضاف
الى المستوفى بالوطين والعقد المضاف الى محل بورث الشبهة
فيه لاني محل آخر * وفي الكافي * لو قال امهرتك بكذا لاني بك
لم يجب الجحد وهكذا لو قال استأجرتك او خذي هذه الدراهم
لا طء لك والحق ان في هذا كله وجوب الجحد اذ المذكور معني
بعارضة كتساب الله الزانية والزاني فاجلدوا النج واطافيه
ومن وطئ اجنبية فيمادون الفرج بان اولج في مغاين بطنها
ونحوه وليس المراد ما بعم الدبر وهي المسئلة الاتية بعزولانه
منكر ليس فيه تغدير ففيه التعزير ومثله ما اذا اتت امرأة امرأة
اخرى فانهما بعزرا نكذ لك ومن اتى امرأة اي اجنبية في موضع
المكروه اي دبرها او عمل عمل فوج لوط فلا حد عليه
عند ابي حنيفة رخص ولكنه بعزرو * ~~س~~ حتى بهوت او بتوب

ولوا اعتاد اللواط فقتله الا مام محصنا كان او غير محصن سياسة
اما الحد المفد شرعا فليس حكما له وقال هو كالزنا وهذه العبارة
تفيد اعترافهما بانه ليس من نفس الزنا بل حكمه حكم الزنا
فيحد جلدا ان لم يكن احصن ورجما ان احصن * وذكر في الروضة *
ان الخلاف في الغلام اما لو وطى امرءة في دبرها حد بلا خلاف
والاصح ان الكل على خلاف نص عليه في الزبادات ولو فعل
هذا بعبدته او امته او زوجه بنكاح صحيح او فاسد لا يحد اجماعا
* كذا في الكافي * نعم فيه ما ذكرنا من التعزير والقتل لمن اعتاده
ان رأى الا مام ذلك ومن وطى بهيمة فلا حد عليه وكذا اذا زنى
بميتة لانه للزجور انما يحتاج الى الزجر فيما طر بق وجوده
منفتح سالك وهذا ليس كذلك لانه لا يرغب فيه العفلاء ولا السفهاء
وان اتفق ذلك لبعضهم لغلبة الشبق فلا يفتقر الى الزاجر لحر
الطبع عنه ولهذا لا يجب حمله في البهيمة الا لانه يعزر لما بينا
انه منكر ليس فيه تدبير شرعي ففيه التعزير والذي يروى
انه تدبى البهيمة فذلك لقطع امتداد الحد بث كلما روت
فيتأذى الفا عل به وايس بواجب واذا ذبحت وهي مما لا توكل
ضمن قيمتها ان كان مالها غيرا لا نها ذبحت لاجله وان كانت
مما يوكل اكلت وضمن عند الشكينة رح وعند ابى يوسف
رح لا توكل انتهى ما في الفتح المفد بر * وفي عا لمكبرية
وفي جنابة المنتفى * قال ابو يوسف قال ابو حنيفة رح في رجل فمط
وجلا فطرحة فدام السبع لم يكن على الذي فعل ذلك فودد لادبته

لكنه بعز و بهمس و اما اننا نرى ان احبس ابدا حتى يموت انتهى
 ولو قطعوا الطوبق على مستامن لا يلزمهم شيء الا الحبس والتعزير
 باعتبار اخافه الطوبق لان ماله غير معصوم على التابيد كذا
 في فتح القدير ولو سفاة او جرد اي ناوله سمائم اكرهه على شربه فشرب
 فلا فصاص والدبته على حماقته لان الموت حصل بفعل الساقط
 فيعده قاتلا ولكن القتل حصل بآلة غير جارية فلا يكون عمدا
 عند المحنفة روح وكذلك عندهما بخلاف ما اذا قتله بحجر عظيم
 والغرق لهما ان الا جاري ليس بقتل لا محالة فان السم القليل قد يجعل
 في بعض الادوية للصالح في حق بعض اصحاب العلل فاذا كان قد طلب
 به اصلاح البدن ببعض اصحاب العلل فلا يثبت الفصد الى القتل
 بالقليل منه ويثبت بالكثر منه لان الكثير لا يجعل في الادوية
 للصالح فتمكن الفصور في الفصد الى القتل فكان شبه العمد وكان
 كمن اوجر سقمونيا مفدا رما لا يحتمله النفوس فمات لا يكون عمدا
 فاما القتل بالحجر العظيم ونحوه فلا يفصد به الا القتل عادة فكان عمدا
 كضار لو اعتاد سفاة شربه لافصاص ولادبته لان الشارب هو الذي باشر
 قتل نفسه كما شرب مختارا كمن دفع سكيننا الى رجل فقتل نفسه
 واصله ماروي ان يهودية اهدت الى رسول الله صلعم مصلية
 مسمومة فتناول منها ذراعا وقال هذا الذراع يحد ثني انها مسمومة
 وتناول منها ايضا البر بن معروف فمات من ذلك فلم يعا فبهلو له
 يلزمها شيئا اما اذا اعتاد ذلك فلا سام ان يقتله كذا في المحيط السرخسي
 وفي الخانية ولو سفاة سماحت مات فهو على وجوه ان دفع اليه

في اكل ولم يعلم به فمات لا يجب الفصاص ولا الدبة
 في شرب ولو اوجره ايجار ايجب الدبة على العاقلة
 في شربه فشرب ومات لا يجب الدبة لانه شرب
 الا ان الدافع خدعه فلا يجب فيه الا التعزير
 نغار* وفي الينا بيع* ولو سقى رجلا سماً فمات فيل يجب فيه
 في شربه بعمل النار وذكر في شرح الكرخي قالوا
 اطعم تخيره سماً فمات ان كان الميت بطعم ينفسه فلا ضمان
 في اطعمه وبغزو يضرب وان اوجره فعليه الدبة* كذا
 سمات* وذكر احمد في فتاواه* لو خالط السم بما كول وجهل
 بقتل والمختار في زماننا ان يؤخذ بقول احمد لانه صار ساعياً
 ض بالفساد فيقتل دفعا لشره عن العباد انتهى والحاصل ان
 سم وجعله في الطعام والشراب ودفع ذلك الى غبه ودمع جهل
 بيل العمدة عند علمائنا الثلاثة رح اتفا قابل الا ايجار شبا
 غيه الدبة وغير ذلك ان كان مع جهله ففيه التعزير والا فلا
 اهب اللدنية وفي حديث جابر عن ابي داود ان يهود بن
 خيبر سميت شاة مصلية ثم اهدتها الى رسول الله صلعم
 رسول الله صلعم فاكل منها واكل رهط من اصحابه معه فقاموا
 رفعوا ايديهم وارسل الى اليهود بة فقال سميت هذه الشاة
 من اخبرك قال اخبرتنني هذه الذراع قالت نعم قلت ان كان
 ن بضره وان لم يكن نبيا استرحنا منه في عنها صلعم ولا
 وقوفي اصحابه الذين اكلوا من الشاة واجتمع رسول الله

صلعم على كاهله من اجل الذي اكل من الشاة وفي رواية غيره
 جعلت زينب بنت الحارث امرأة بن مشكم تسأل اي الشاة
 احب الى محمد فيقولون الذراع فعمدت الى غنمهما فذبحتها
 وصلتها ثم عمدت الى سم لا يبطي يعني لا يلبث ان يقتل من ساعته
 وقد شاروت يهودا في سموم فاجتمعوا لها على هذه السم بعينه
 فسهمت الشاة واكثر في الذراعين والكتف فوضعت
 بين يديه ومن حضر من اصحابه وفيهم بشر ابن البراء وتناول
 صلعم الذراع فانتهش منها وتناول بشر ابن البراء عظما آخر
 فلما ازدرد صلعم لفمة ازرد بشر ابن البراء ما في فيه واكل الغوم
 فقال صلعم ارفعوا ايديكم فان هذه الذراع تخبرني انها مسمومة
 وفيه ان بشر ابن البراء مات وفيه انه دفعها صلعم الى اولياء
 بشر ابن البراء فقتلوه ارواه الدمياطي وقد اختلف هل عاقبها
 صلعم فعند البيهقي من حديث ابي هريرة فمعرض لها ومن طريق
 ابي نضر عن جابر نحوه قال فلم يعاقبها وقال الزهري اسلمت
 فتركها قال البيهقي يحتمل ان يكون تركها اولاً ثم لما مات بشر ابن البراء
 من الاكلة قتلها وبذلك اجاب السهيلي وزاد انه تركها لانه كان
 لا ينتقم لنفسه ثم قتلها ببشر فاصا ويحتمل ان يكون تركها
 لكونها اسلمت وانما اخر قتلها حتى مات بشر لان بموته يتحقق
 وجوب الفصاص بشرطه انتهى والصحيح انه لم يعاقبها ولم يقتلها
 لانها لما اهدت اليه صلعم بطريق الامتحان لا بغصد القتل وعلم
 صلعم التسميم بدليل قوله صلعم هذا الذراع تحذني ولم تدفعها

إلى البرأ فلم يكن تخدبها بالنسبة إليه فلم يوجد موجب النقص
 ولا العفوية * وفي شرح الطحاوي * وإذا هلا رجل رجلاً فشق
 يمينه وأخرج هشوه ثم ضرب رجل عنقه بالسيف عمداً فالغائل
 هو الذي ضرب عنقه لأنه قد بعيش الرجل بعينه شق البطن
 ولا بعيش بعد ضرب العنق فان كان عمداً يفتص وإن كان خطأ
 يجب على الذي شق البطن ارش الشق وهو ثلث الدية لأن دية
 الجائفة الثلث فان كان الشق نفيلاً من الجانب الآخر يجب ثلثا
 الدية لأنهما جائفتان في كل سنة ثلث الدية هذا إذا كان
 مما بعيش بعد الشق بوماً وإن كان الشق بحال لا يتوهم معه
 وجود الحيوة ولم يبق معه إلا اضطراب الموت والمسئلة بحالها
 فان الغائل هو الذي شق البطن فيفتص في العمد ويجب الدية
 في الخطأ والذي ضرب عنقه يعزر ولا ضمان عليه لأنه ذبح
 المفرغ عنه وكذلك لو جرح رجل رجلاً جراحة شجة التي
 لا يتوهم العيش معها وجرحه آخر جراحة أخرى فالغائل
 هو الذي جرح جراحة شجة هذا إذا كانت الجراحتان على
 التعاقب وان كانتا معاً فكلهما فتلان انتهى قوله علا رجل رجلاً
 من العلو وهو الضرب يقال علوته بالسيف أي ضربته به
 كما في الصراح * وفي دعاوى الحكماء بطلان نفل من المسوطة *
 إذا ادعى على إنسان سرقته فقال السارق هذا المتاع استودعه
 المسروق منه فمحمد هائم جئت وصرفت أو قال اشتريته منه
 فانه لا يقطع لانه ادعى معني معتبراً لانه لو أقام عليه البينة

يقتضى له ذلك والاصل في جنس هذه المسألة انه لو ادعى
واقام عليه البينة بفضي ذلك فاذا ادعى نفس الدعوى
تصير شبهة في السفوط كما ذكر في الزنا اذا ادعى السكاح او الشراء سخط
الحد بهذا المعنى * وفي شرح الطحاوي * وقال اذا سرق رجلان
فقال احدهما هي لعدو القطع والاصل في هذا ان كل موضع لو اقام
البينة بفضي له بذلك فاذا ادعى سخط الحد بمجرد الدعوى لانه
اورث الشبهة والحدود تسقط بالشبهة فاذا سخط عن احدهما بالشبهة
سقط عن الآخر للشركة وفي السر اجية قال فخر الاسلام من اعتاد
سرقه ابواب المساجد يجب ان يعزروا وبالغ فيه وبحبس حتى يتوب
وعن اصحابنا فيمن اعتاد الفسق باذواغ الفساد بهدم عليه بيته
* وفي الخلاصة * رجل اتى بامرأة واذاها فكاتب المرأة صغيرة
لا يجامع مثلها وكان الانضاء انضاء يستمسك معه البول لاحد عليه
لكنه يعزروا عليه ثلث الدية والعفو بالاجماع وان كان انضاء
يستمسك معه البول لاحد عليه وعليه دية كاملة والتعزير بالاجماع
انتهى اما عدم الحد في الصورتين فليتممكن الفصور في معنى الزنا
هو الا بلاج في قبل المشتهاة ولهذا لا يثبت به حرمة المصاهرة اما
وجوب العفو في الاولى فلان الوطي الحرام في دار الاسلام بوجوب
المهر اذا انتفى الحد واما وجوب ثلث الدية فلكونه جائعة واما
وجوب الدية الكاملة في الثانية فلانه تفويت جنس المنفعة
على الكمال والدية ضمان الكل والمهر ضمان جزء منه و ضمان
الجزء بدخل في ضمان الكل فلهذا لا يجب العفو عند الشك في

خلا فالحمد زح كما في البحر عين الناطق واما مساحقة الرجال
 بالرجال فانه لا يحرم شيئا وفيه التعزير واما مساحقة النساء بالنساء
 فانه لا يحرم شيئا وفيه التعزير وليس فيه الكحل واما مساحقة الرجال
 بالنساء فانه في التحريم كالحجم وفيه التعزير وليس فيه الكحل واما
 مساحقة الرجال بالخصي والعنق والمجبوب والغلام الذي
 يصلح الاستمتاع فانه في التحريم كالحجم وفيه التعزير وليس
 فيه حد من دواهر الفتاوى جماعة نزولوا في دار رجل فدخل
 واحد منهم في بيت صاحب الدار واخذ فمأشه فانه يستوجب
 التعزير والحبس الطويل وعليه رد الا متعة او قيمته ان كانت
 هالك انتهى وفي جنابات الهداية من ضرب رجل مأبنة سوط فبرء
 من تسعين ومات من عشرة ففيه دية واحدة لانه لما برء منها
 لا يبغى معتبرة في حق الارش وان بغيت في حق التعزير فبغى
 الاعتبار للعشرة وكذلك كل جرأة اندملت ولم يبق لها اثر على
 اصل البكينة روح وعن ابي يوسف روح في مثله حكومة عدل وعن
 محمد انه يجب اجرة الطبيب انتهى والمراد ضربه تسعين في موضع
 وعشرة في موضع آخر فبرئ موضع التسعين وسرى موضع العشرة
 كذا في الكفاية * وفي ديات الهداية * وفي اللحية اذا حلفت
 فلم تنبت الدية لانه يغوث به منفعة الجمال وفي شعر الراس الدية
 لما قلنا وقال مالك روح وهو قول الشافعي روح يجب فيها حكومة
 عدل لان ذلك زيادة في الآدمي ولهذا يخلق شعرا لراس كله
 واللحية بعضها في بعض البلاد فصار كشعر الصدر والساق ولهذا

يجب على شعرا العبد نقصان القيمة ولنا ان اللحية في وقتها جمال
وفي حلقها تغوية على الكمال فيجب الدية كما في الاذنين الشاخصين
وكذا في شعر الراس جمال لان من عدمه خلقة بتكلف في حلقه
بخلات شعر الصدر والساق واما لحية العبد فعن ابي حنيفة راح
انه يجب فيها كمال القيمة والتخريم على الظاهر ان الحنيفة
بالاستعمال دون الجمال بخلاف الحروف في شارب حكومة عدل
هو الاصح لانه تابع للحية نصا وبعض اطرافها ولحية الكوسج
اتكان على ذفنه شعرات معدودة فلا شيء في حلقه لان وجوده
يشينه لا يزيينه واتكان اكثر من ذلك وكان على الذفن والخذ
جميعا لكنه غير متصل ففيه حكومة عدل لان فيه بعض الجمال
واتكان متصلا ففيه كمال الدية لانه ليس بكوسج وفيه الجمال
وهذا كله اذا فسد المنبت فان ثبت حتى استوفى كما كان لا يجب شيء لانه
لم يبق اثر الجنابة وبودب على ارتكابه مالا يحل له انتهى
وتفسير حكومة العدن انه لو كان عبدا مجروحا بهذه الجراحة
كم قيمته وبدون الجراحة كم قيمته فيضمن التفاوت الذي
بينهما في الحور من الدية وفي العبد من القيمة * كذا في الكفاية
وايضاً في جناياته من غرق صبيا او بالغافي البحر فلا نصاص
عند ابي حنيفة راح وقال بفتص منه وهو قول الشافعي راح
غير ان عندهما يستوفى جزا وعندده يغرق لهم قوله عدم
من غرق غرقاه ولان الآلة فائلة واستعمالها اماراة العمد به
ولا مراة في العصمة وله قوله عدم الا ان فتيل خطاء العمد فتيل

السوط والعصاء وفيه وفي كل خطأ ارش ولا ن الآلة غير معدة
 للقتل ولا مستعملة فيه لتعذرا استعماله فتمكنت شبهة عدم
 العمدية ولا ن الفصاح بنبي عن المماثلة ومنه يقال افتص اثره
 ومنه المفصية للجلمين ولا تماثل بين الجرح والغرق لفصور الثاني
 عن تحريب الظاهر وكذا لا يتماثلان في حكمة الزجر لان القتل
 بالسلاح غالب وبالمثقل نادر وما رواه غير مرفوع او مسموع
 على السياسة وقد اوصت اليه ما ضافته الي نفسه انتهى فقد
 انادان الفصاح سقط عنده بتمكن شبهة عدم العمدية وحمله الخبر
 على السياسة بغر بنية ايماء الاضافة اي لم يغفل غرقه بل
 قال غرقناه بدل على ان التعزير يجري فيما بدرء فيه الفصاح
 * وفي فتح القدر لا قطع على نباش وهو الذي يسرق الكفان
 الموتى بعد الدفن وهذا عند ابي حنيفة ومحمد رح وقال ابي يوسف
 رح وباقى الأئمة الثلاثة عليه القطع وهو مذهب عمر وابن مسعود
 وعابشة رض ومن العلماء ابو فوروا الحسن والشعبي والنخعي
 وفتاده وحامد وعمر بن عبد العزيز وفول ابي حنيفة رح وفول
 ابن عباس والثوري والاوزاعي ومكحول والزهرى ثم الكفن
 الذي يقطع به ما كان مشروعا فلا يقطع في الزائد على كفن
 السنة وكذا ما ترك معه من طيب او مال ذهب وغيره لانه تضييع
 وصفه فليس محرزا وفي الوجيز في الزائد على العدد الشرعي
 وجهان ثم الكفن للوارث عندهم فهو الخصم في القطع وان كفنه
 اجنبي فهو الخصم لا نه له لهم قوله عم من نبش فطعنناه

وهو حديث منكروا إنما أخرجه البيهقي وصرح بضعفه عن عمرو بن بزيد بن براء بن غار بن عن أبيه عن جده وفي نسخة من مجهول حاله كثير بن جازم وغيره ومثله الحديث الذي ذكره المصنف لا قطع على المحتفي قال وهو النباش بلغة أهل المدينة أي يعرفهم وأما الأثر فقال ابن المنذر روي عن ابن الزبير أنه قطع نباشا وهو ضعيف ذكره البخاري في تاريخه ثم أعلاه بسهيل بن ذكوان الملقب قال عطا كفايتهما بالكذب ويماثله أي في الضعف أثر عن ابن عباس رواه ابن أبي شيبة وفي مجهول حدثنا شيخ لفيته بمعنى عن روح ابن القاسم عن مطرف عن عكرمة عن ابن عباس قال ليس على النباش قطع وأما ما رواه عبد الرزاق وأخبرنا إبراهيم بن أبي محمي إلا سلمني أخبرني عبد الله بن أبي بكر عن عبد الله بن عامر بن ربيعة أنه وجد قومًا يخفون القبور باليمن على عهد عمر بن الخطاب رض فكتب فيهم إلى عمر فكتب عمران أقطع أبديهم فاحسن منه بلا شك ما رواه ابن أبي شيبة حدثنا عيسى بن يونس بن معمر عن الزهري قال أتى مروان بفقوم يخفون أي ينبشون القبور فصور بهم ونفاهم والصحابة متوافرون انتهى وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه أخبرنا معمر به وزاد وطوف بهم وكذا أحسن منه بلا شك ما روى ابن أبي شيبة حدثنا حفص عن أشعب عن الزهري قال أخذ نباش في زمن معاوية وكان مروان أمير على المدبنة قال من يحضر به من الصحابة والفقهاء فاجمع رأيهم على أن يضرب ويطاف به انتهى فح لا شك

في ترجيح مذهبنا من جهة الآثار وما من جهة المعنى فلهم
 ما ذكرنا ولا نهال متفوم محرز بحرز مثله فيقطع فيه اما المالمية
 فظاهر واما المحرز فلان الفبر حرز للميت وثيا به تبعاً فيكون
 حرزها ايضاً وقد سمي النبي صلعم بيتاً في حديث ابي ذر حيث
 قال له النبي صلعم كيف انت اذا اصاب الناس موت يكون البيت
 فيه بالوصف يعني الفبر قلت الله ورسوله اعلم وما حادة الله تعالى
 ورسوله قال صلعم عليك بالصبر وقد بوب ابو داود عليه فقال
 باب قطع النباش قال ابن المنذر واستدل به ابو داود لانه سمي
 الفبر بيتاً والبيت حرز والسارق عن المحرز بقطع ولا نه حرز
 مثله لان حرز كل شيء ما يليق به فحرز الدواب بالاصطبل
 والدرّة بالحق والصندوق والشاة بالحظيرة فلو سرق شيء منها
 قطع ولو سرق الدرّة من اصطبل او من حظيرة لا يقطع الا ترى
 ان الوصي اذا كفن صبياً من ماله لا يضمن بورثته شيئاً فلو لم يكن
 محرم زكاً كان تضيقاً موجبا للضمان فكان اخذ الكفن من الفبر
 عين السرقة والجواب اولاً منع المحرز لانه حفرة في الصحراء
 ما ذون للعموم في المرور به ليلاً ونهاراً ولا غلق ولا حارس
 متصد لحفظه فلم يبق الا مجرد الدعوى انه حرز تسمية ادعاءية
 بلا معنى وهو ممنوع ولزوم التصديق لو لم يكن حرزاً ممنوع
 بل لو لم يكن مصروفاً الى حاجة الميت والصرف الى الحاجة ليس
 تضديعاً فلذا لا يضمن ولو سلم فلا ينزل عن ان يكون في حرز بته شبهة
 وبه ينتفى القطع ويبقى ثبوت الشبهة في كونه مملوكاً وثبوت الخلل

في المقصود من شرعية السجد وهو ما افتصر عليه زيادة فكل منها
 يوجب الدراء اما الاول فلان الكفن غير مملوك لاحد لا للميت
 لا نه ليس اهلا للملك ولا للوارث لا نه لا يملك من التركة
 الا ما يفضل عن حاجة الميت ولذا يقطع بسرقة التركة
 المستغرقة لا نه ملك الغريم حتى كان له ان ياخذها بحقه
 فان صح ما قلنا من انه لا ملك فيه لاحد لم يقطع ولا فتحقت
 شبهة في مملوكيته بقولنا فلا يقطع به ايضا بل تقول تحقق فصور
 في نفس مالكة الكفن وذلك لان المال ما يجري فيه الرغبة
 والذنة والكفن ينفر عنه كل من علم انه كفن به ميت
 الا نادرا من الناس واما الثاني فلان شرع السجد لا نزجار والحاجة
 فيه لا بكثرو وجوده واما ما يندرفلا بشرع فيه لو فو عه
 في غير محل الحاجة لان لا نزجار حاصل تبعا كما قلنا في عدم
 السجد بوطي البهيمة واما الاستدلال بتسميته بيتا فابعد لان
 اطلاقه عليه مجاز فان البيت ما يحوطه اربع حوائط بوضع
 للميت وليس القبر كذلك علي ان حقيقته البيت لا يستلزم الحرز
 فقد يصدق مع عدم الحرز اصلا كالمسجد ومع الحرز مع نقصان
 وهو كثير ومع الحرز التام فمجرد تسميته بيتا لا يستلزم القطع
 خصوصا في مقام وجوب درءه ما يمكن بل يجب حمله على بعض
 المصادقات التي لا حد معها والله سبحانه اعلم وهذا
 في القبر الكائن في الصحراء بخلاف عندنا اما لو كان القبر
 في بيت مغفل ففيل يقطع به لوجود الحرز والصحيح انه

على التخلات فلا يقطع به عندنا وان وجدنا الخنزير للموانع الاخر
 من نقصان المالية وظهور المعوكبة والمفسود من شرعه وكذا اذا سرق
 من تابوت في الفاعلة وفيه الميت لما بينا من تحقق التحلل في المالية
 ولو اعتقاد ذلك لا مانع ان يقطع تعزيرا وسياسة لا حدا
 وهو محل ما رواه عبد الرزاق لو صح انتهى وفي النهر لو قتل سيد
 عبده فانه لا يقتل به الا انه يعزر وفي الصيرفة لو اذ كان الذي طلقها
 ثلثا بغير عندها بالحرمة وينكر عند القاضي فان امرها القاضي
 بطاعته فانها يكون معدرة والاثم على الزوج المطلق وعن
 عبد الله ابن مبارك عن ابي حنيفة رح اذا اضطرب المرأة في الحرام
 وتخاف الله تع جاز لها ان تدفع الحرام عن نفسها بان تقتله لانه
 لا حيلة لها عن التخلص عن الحرام الا بهذا ودفع الظلم والاثم
 عن نفسها واجب قال شاذان رخ جاز لها ان تقتله لانه مباح الدم
 لان الزنا بالمرأة الواحدة بحسب الحد والرجم فكيف بمرات كثيرة
 وقال تقتله بالسم وان كان بالسكين مباحا ولكن لا بضد المرأة
 فيطلب منها الفصاص فاذا قتلته بالسم لا تخاصم بالفصاص فكما
 زنى سرا وار تكب الحرام سرا يقتل سرا به ناخذ انتهى واوردنا
 في هذا الاصل فروعا ليست منه بل بحسب التعزير فيها عينا
 لا ارتكاب المنكر الذي هو الاصل الكلي في التعزيرات مناسبة
 للمقام وموافقة للكلام وظهور ما ذكرناه ان كلما بسفط فيه الحد ود
 والفصاص بشبهة يجب فيه التعزير كما في تصديق ما اقر من موجبات
 الحد لان فيه شبهة البدلية لما في الاشباه التصديق اقرار الا في الحد ود

وكلا فرار في حالة السكر لما في المنار والسكر وهو ان كان من مباح
كشرب الداء وشرب المكره والمضطر فهو كالإغماء فيمنع صحة
الطلاق والعتاق وسائر التصرفات وان كان من محظور فلا ينافي الخطاب
وبلزمه احكام الشرع ويصح عباراته بالطلاق والعتاق والبيع والشراء
والا فإيرأ الردة والا فرار بالحدود النخالصة الفصل الثالث
في الشبهة القوية أي الظن الغالب وهي ما يحصل بالفرائض الدالة
على الفعل بسلمها العقل السليم راداً مستبعداً غير ما بخلاف
الشبهة الكافية في سقوط الحدود والفصاص فانها مع كونها سافطة
عن درجة الغبول يعتبر في درءها كما بسقط القطع عن السارق بدعوى
كون المسروق ملكه * قال في الاشباه والنظائر * الشك تساوي الطرفين
والظن الطرف الراجح والوهم مرجحان جهة الخطاء اما اكبر الراي
وغالب الظن فهو لطرف الراجح اذا اخذ به القلب وهو المعتبر
عند الفقهاء ذكره اللامسي في اصوله وحاصله ان الظن عند الفقهاء
من قبيل الشك لانهم يريدون به التردد بين وجود الشيء وعدمه
هو استويا وترجح احدهما كذا قالوا وفي كتاب الا فرار
لو قال له على الف في ظني لا يلزمه شيء لانه شك وغالب
الظن بلحق باليافين وهو الذي يبتنى عليه الاحكام ويعرف
ذلك من تصفح كلامهم في الابواب انتهى وما قالوا ان الحدود
والفصاص بدرء بالشبهات والتعزير يجب معها معناه ان الشبهة
الضعيفة داربة للحد ويجب التعزير مع تلك الشبهة ببغاء الظن
الغالب الذي هو من موجبات التعزير * قال في دعاوى البحري

ان طرق الفضا ثلثة بينة واقرار و نكول و صرحوا بان منها علم
الفاضي بشئ يفقد القضاء فيه غير السحد و واما الفصا فلله
القضاء به بعلمه كما في الخلاصة و ظاهر ما في جامع الفصولين *
ان الفتوى على ان الفاضي لا يفضي بعلمه لفساد فضاة الزمان
والفسامة ايضا من طرق القضاء بالدقة فهي خمس وزاد ابن الفراس
سادسا امر به الى الآن لغيره فقال او الفرار عن الدالة على ما يطلب
الحكم به دلالة واضحة بحيث يصير في حيزا لمقطوع به فقد
قالوا لو ظهر انسان من دار ومعه سكين في يده متلوكة بالدماء
سريع الحركة عليه اثرا مخوف قد خلوا الدار في ذلك الوقت
على الفور فوجدوا فيها مذبوحا لذلك السكين ولم يكن في الدار
غير ذلك الرجل الذي وجد بتلك الصفة وهو خارج من الدار
يوخذ به اذلا بمتمري احد في لانه قاتله والقول بانه ذبح نفسه
او ان غير ذلك الرجل قتله ثم تسورا الحائط وذهب الى غير
ذلك احتمال بعيد لا يلتفت اليه اذ لم ينشأ عن دليله انتهى
و يفهم من قوله دخلوا و وجدوا على صيغة الجمع ان لو دخل
واحد ولو كان عدلا و وجد بتلك الصفة لم يعتبر قوله عند الفاضي
ولا يخفى ان هذا الطريق مما تفرد به ابن الفراس ولا دليل عليه
وينبغي ان يكون من قبيل اكبر الراي فهو كما لعلم القطعي لا نفسه
فلا يوجب الفصا بل يوجب اشد العفو بات سياسته و اذا ادعى
الاب على ولده الكبير انه بوزني و يشتمني فللفاضي ان يعزره
بمجرد القول والدعوى لان الاب عطفون غالب الغالب كالمتمنق

فيكون صادقا في دعواه لان عمرو بن عمرو ولد بشكابة والدم
ولم يطلب منه شاهد او قال كفى شكابته شاهد امع وفور الشففة
كذا في الشافي * وفي المحيط * لا ترمى ان اراقة الدم با كبر الراي
بجوز حتى من دخل بيت رجل مشاهرا سلاحه ووقع في قبله
انه اتاه ليفتله فحمل له فتلته * وفي الصيرفية * رجلان دخل بيته
فراعى فاجرا مع امرأته او جار بته فتلته لا يجب الفصاص ورجل له
قتله قال ان غلب علي ظنه انه يغلبه حل له فتلته * وفي جنابات
الخنانية * رجل رأى رجلا يزني بامرأته او بامرأة رجل آخر
وهو محصن فصاح به فلم يهرب ولم يمتنع عن الزنا حل لهذا
قتله فان قتلته لا يجب الفصاص عليه وفي الملتقط كذلك اذا وجد
مع امرأة او مع جارية رجلا يريد ان يزني بها وهي مكرهة
فان رآه مع امرأته او مع محرمتها وهي مطاوعة علي ذلك له
قتل الرجل والمرأة جميعا ومن المحاضر في اخبار مصر والقاهرة
اخرج عبد الحكيم عن عبد الله بن عمرو بن عبد الله بن عبد الله بن
علي ام ابراهيم ام ولده الفبطية فوجد عندها نسيبا كان لها قدم معها
من مصر وكان كثيرا ما يدخل عليها فوقع في نفسه شيء فرجع فلغيبه
مرابن الخطاب فعرف ذلك في وجهه فسأله فاخبره فاخذ عمر السيف
ثم دخل على مارية وقربها عندها فاهوى اليه بالسيف فلما رأى
ذلك كشف عن نفسه وكان محبوبا ليس بين رجله شيء فلما رآه
عمرو رجع الى رسول الله ص فاخبره بذلك انتهى واذا عرض
رجل في الصحراء يريد اخذ ماله ان كان ماله بساوي عشرة

وراهم او أكثر فله قتله وكذا لو وجد رجلا ينهب منزله فيرميه
 و يقتله كذا في الملتقط * وفي الذخيرة * عن محمد رح في رجل
 دخل على رجل في بيته يريد اخذ متاعه فله ان يقتله اذا كان
 يخاف ان لا يفوي عليه ان اراد اخذه بيده وكذلك يفوي عليه
 الا انه قد اخذ متاعه وخاف ان يرميه و يقتله وكذلك اذا اراد
 استكره جارية او امرأة وخاف ان يترك حتى ياخذها وبوا فعهما
 فله ان يقتله وكذلك ان كان سطاويع * وفي المنتقى * رجل دخل
 منزله فوجد الرجل الفجور مع اهله فيخاف ان لو اخذه لغهره
 الفاجر وسعه من قتله قال محمد رح ولو ان لصا دخل دار رجل
 ولا صلاح معه وصاحب الدار يفوي على اخذه يكره قتله الا انه
 يخاف ان ياخذ بعض متاعه ويذهب ولا يفدر عليه وسعه ضربه
 و قتله * وفي الينابيع * اذا دخل اللص دار رجل فعلم به صاحب
 الدار وعلم انه لا يفدر على اخذه بيده فان له قتله سواء دخل
 عليه مكبرا او غير مكبر * وذكري المجرد * اذا دخل داره
 يريد ان يسرق حل له قتله فلا يرد عليه القتل ولا الدية * ومن
 العتابة * اذا قتله ثم ادعى انه كابر وهو معروف بذلك تجب الدية
 وروى حسن انه لا شيء فيه * وفي فتاوى السمادية * نفلا من الملتقط
 رجل اراد ان يستكره غلاما وامرأة على الفاحشة فلم يستطع
 دفعه الا بالقتل فلهما ان يقتلاه وان قتله قدمه هدم ما ذا لم
 يستطع الا بالقتل * وفي خزائن الروايات * اذا افترق رجل
 فانه على ثلاثة اوجه احدها ان يقول قتلته لانه كابر في اهلي

ز اظام البينة على ذلك فلا شيء عليه من القول والله به ولا تعزير
 والشأنى ان يقول ذلك ولا بينة له الا ان المفتول متهم فانه لا فهو وعليه
 الدية في رواية والثالث ان يقول ذلك والمفتول غير متهم فعليه
 القود وفي الفنية * اذا نظر في باب دار انسان فغفاً عيینه صاحب الدار
 لا بضمن ان لم يكن تنجيه من غير ففى العین وان لم يكن بظلمين وقال
 الشافعي رح لا بضمن في الارواح او دخل راسه فراح صاحب الدار
 وففى عيینه بضمن بالاجماع لانه شغل ملكه كما لو فصد اخذ
 ثيابه فدفعه حتى يقتله لم بضمن واثما الخلف فيما لو نظر من
 خارجها ومن المبسوط * اما ظلمها فمنازع احتجوا وقالوا ذلك لان
 هذه ارمي مباح فدانولد منه لا يكون مضموناً عليه بخلاف ما اذا
 رمى صيداً فاصاب آدمياً هناك انما يجب الدية لانه لا يصدق وعن
 علي رضي الله عنه قال من نظر في دار فوج فرموا عيینه فلا شيء عليهم
 والمعنى في المسئلة انه فصد الاطلاع على عوراتهم فوجب ان
 لا يجب الدية فيه كما لو ادخل راسه انتهى ولو اطلع رجل على
 دار رجل وعلى الحائط ملائكة فخاف صاحب الدار لو صاح
 باخذ الملائكة و بهرب هل له ان يرميه قال بعضهم له ذلك اذا
 كانت الملائكة يساوي عشوة دراهم وقال الغفقيه ابو الليث اصحابنا
 لم يفدوا هذا التغذير بل اطلقوا ان يرميه لقوله عليه السلام
 قاتل دون مالك وفي الهداية * من دخل عليه ليلاً فاخرج السرقة
 فاتبه فقتله فلا شيء عليه لقوله عليه السلام قاتل دون مالك
 ولا نه بباح له القتل دفعا في الا ابتداء فكذلك الاسترداد في الانتها

و قارب المسئلة اذا كان لا يمكن من الاسترداد الا ~~بالفشل~~ انتهى *
 * ومن المحيط السرخسي * في باب اضافته الا فرار الى حالة لا يجوز
 المبسوط اصله انه متى اضاف الا فرار الى حالة معهوده وهى تنافى
 الوجوب فانهم يصدق لا نه يكون انكارا وجعودا لا صل المال عليه
 لا افرارا به ^{كما لو قال} تزوجتك و انا صبي و قالت المرأة لا بل
 تزوجتني بعد البلوغ او قال لعبد له اختلفت قبل ان اخلق او
 تخلق فالقول له و انك انت لا تنافى الوجوب ولكنها تضمنت
 العناد والبراءة عن الوجوب لا يصدق لا نه مفر باصل الوجوب
 ولكنه بالاضافة والاسناد الى تلك الحالة بدعى البراءة
 عنه فلا يصدق كما لو قال الرجل تزوجتك وانت مجوسية او معتدة
 و قالت تزوجتني و انا مسلمة فارغة عن العدة لا يصدق لانه
 افر باصل العقد ولكنه بهذه الاضافة ادعى الفساد ولو قال
 افررت لك باللف و انا صبي او نائم فالقول له مع بمينه ولا شيء
 عليه لانه اضاف الا فرار الى حالة معهوده تنافى الوجوب
 له لان افرار الصبي والنائم هدر رغيوم ملزم للمال فكان منكرا للمال
 اصلا لا مفرأ به ولو قال و انا ذاهب العفل من برسام ان كان يعرف
 ان ذلك اصابه لم يلزمه شيء والا يلزمه لان الا فرار فى الاصل
 ملزم فيجب العمل بهذا الاصل ما لم يظهر المانع منه والمانع اضافته
 الى حالة معهوده تنافى صحته والاضافة الى حالة غير معهوده لا يصليح
 ما نعا بل يكون دعوى للمسقط بعد ظهور السبب الملزم فلا يقبل
 ذلك الا بحجة * وفي شرح الآثار * من ابى هريرة اسمعوا الى

ما يقول سيدكم انه لغيرور وانا اغير منه والله اغيره نبي يعني سيدكم
 سعد بن عباد قال سعد بن عباد لرسول الله ص لرأيت اوجدت
 مع امرئ تي رجلا امهله حتى اتى باربعة شهداء فقال عليه السلام
 نعم قال والذي بعثك بالحق اني لا اعالجه بالسيف قبل ذلك
 فقال عليه السلام هذا وهذا احد بيت بدل على أن من قتل رجلا
 ثم ادعى انه وجدته على امرئ ته لا يسقط عنه الفصا ص به
 حتى يفهم البينة على كونه مستحقا للرجم ومن الزبادات الاصل
 من اقر بسبب الضمان ثم ادعى ما يبرء عن الضمان لا بصدق
 الا بحجة ومتى انكر سبب الضمان فالقول قوله وعلم ان اسناد
 الفعل الى حالة معهودة تنافي الضمان لا صحاته يكون انكار السبب
 الضمان فيكون القول قوله * وفي العتابة * لو كان قتله بالسيف
 ثم قال كان معي غيري قتل فاما لو قال قتلته انا ورجل كان
 معي مجنون اصدق اذا عرف جنونه والا لم يصدق * ومن الظهيرة *
 عن ابي حنيفة رح قتل وجدني دارفان صاحب الدار دخل
 علي بستر فني فقتلته ان كان معرونا بالسرة فلا شيء عليه
 * وفي النهاية * وان قتلته وفي راءه انه لص ثم تبين انه رجل صالح
 فالغياس ان يفتن وفي الاستحسان الدية فعلم بهذا ان فيما هو
 اهم الامور وهو الدماء والفروج جاز العمل فيها باكثر الرأ
 عند الحاجة * وفي الغوامض * ان في الدبانات والمعاملات والدماء
 يعمل بغالب الرأ وهو كالعالم القطعي في حق الاحكام ومن درر البحور
 اذا قتل رجل رجلا وادعى من غير بينة انه دخل بيته

ليسرق ماله وجب الفودان لم يكن معروفا بذلك وبه قال احمد
وما لك رح خلا لابي خنيقة رح وروى ابو يوسف رح
عن ابي خنيقة رح اذا نهب عليك اللص فادر كته وهو يعقب
فما قتله ولا تحذره وقال ابو يوسف رح حذره والا فارمه وان
دخل سارق فخفف ان يكون معه شيء فيرمىك او يضربك فارمه
ولا تحذره * ومن فتح القدر * واذا قضى القاضي عليهم ابي هاشم
قطاع الطريق بالقتل وحبسهم لذلك قد ذهب اجنبي فقتلهم لاشيء
عليه وكذا لو قطع يده لا نه لما سقطت حرمة نفسه سقطت حرمة
اطرافه ولو قتله قبل الثبوت عليه ثم قامت البيينة بقطعه للطريق
اقتص منه لا نه قتل نفسا معصومة ثم لا يفضى القاضي بحل دمه
بهذه البيينة بعدما قتل لفوات المحل فوجود هذه البيينة كعدمها
الا ان يكون القاتل ولي الذي قتله الفاطع في قطع الطريق فلا يلزمه
شيء لظهور انه استوفى حقه ولو ان لصوصا اخذوا متاع قوم
واستغاثوا بقوم وخرجوا في طلبهم ان كان ارباب المتاع معهم
حل قتالهم وكذا اذا غابوا والخارجون يعرفون مكانهم يفقدون
على رد المتاع عليهم وان كانوا لا يعرفون مكانهم ولا يفقدون
على الرد عليهم لا يجوز لهم ان يقاتلوه لان القتال للرد على
ارباب الاموال ولا قدرة على الرد ولو اقاتلوا مع فاطع
فقتلوه لا شيء عليهم لانهم قتلوه لاجل مالهم فان فر منهم
الى موضع لو تركوه لا يفقد ر على قطع الطريق عليهم فقتلوا كان
عابهم اذ به لا نه قتلوه لاجل مالهم وكذا لو فر رجل

مِنَ الْفُطَاعِ الطَّرِيقُ فَلَحَقُوهُ وَالْفَى نَفْسَهُ الَّتِي مَكَانُ لَا يَفْذَرُ مَعَهُ
 عَلَى قُطْعِ الطَّرِيقِ نَفَتْلُوهُ كَانَ عَلَيْهِمُ الدِّبَّةُ لِأَن قَتَلَهُمْ أَبَا ذَلَّ
 لَا جِلَّ الْخَوْفِ عَلَى الْأَمْوَالِ وَبُجُورُ الرَّجُلِ أَنْ يَفَاتِلَ دُونَ مَالِهِ
 وَأَنْ لَمْ يَبْلُغْ نَصَابًا وَيُقْتَلَ مِنْ بَقَا تَلَهُ عَلَيْهِ لِأُطْلَاقِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 مَنْ قَتَلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ * وَمَنْ الذَّخِيرَةُ * يَجِبُ أَنْ يَعْلَمَ بَانَ
 الْعَمَلِ بِغَالِبِ الرَّأْيِ جَائِزٌ فِي الدِّبَانَاتِ وَفِي بَابِ الْمَعَامَلَاتِ
 وَكَذَلِكَ الْعَمَلُ بِغَالِبِ الرَّأْيِ فِي الدِّمَاءِ حَتَّى أَنْ مَنْ دَخَلَ
 عَلَى رَجُلٍ مَنْزِلَهُ شَاهِرًا صِغْفَهُ وَلَا يَدْرِي صَاحِبَ الْمَنْزِلِ مَا حَالُهُ
 أَهَارِبُ هُوَ مِنَ اللَّصُوصِ وَالتَّجَاءُ إِلَى دَارِهِ أَوْ هَوْلَصَ دَخَلَ عَلَيْهِ
 لِيَأْخُذَ مَالَهُ وَيُقْتَلَ أَنْ مَنَعَهُ فَانَّهُ بِتَحْرِيمِي فِي ذَلِكَ فَإِنْ وَفَّعَ
 فِي تَحْرِيمِهِ أَنْهُ دَخَلَ مَنْزِلَهُ لِيَأْخُذَ مَالَهُ وَيُقْتَلَ وَخَافَ أَنْهُ أَنْ زَجَرَهُ
 أَوْ صَاحَ بِهِ بَادِرًا بِقَتْلِهِ فَلَا بَأْسَ بِقَتْلِهِ وَقَالَ الْوَفِيُّ مِنْ اسْتَفْبِلَ الْمُسْلِمِينَ
 مِنْ جَمَاعَةٍ فِي دَارِ الْحَرْبِ فَاشْكَلْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ حَالُهُ أَنْهُ عَدُوٌّ
 أَوْ سَلَمٌ فَانَّهُمْ يَتَحَرَّوْنَ وَفَدَّرُوهُ الْفَغْيَةُ أَبُو جَعْفَرٍ الْهَنْدَوَانِيُّ
 وَالْحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُمَا رَأَى رَجُلًا فِي دَارِهِ
 شَاهِرًا صِغْفَهُ فَوَفَّعَ فِي غَالِبِ رَأْيِهِ أَنْهُ يَرِيدُ مَالَهُ فَانَّهُ يَحْمِلُ لَهُ قَتْلَهُ
 مِنْ غَيْرِ أَنْ يَصِيحَ وَأَنْ كَانَ يَعْلَمُ أَنْهُ لَا يَرِيدُ نَفْسَهُ وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ
 إِشَارَةٌ إِلَى أَنْهُ مَتَى وَفَّعَ تَحْرِيمَهُ عَلَى قُصْدِ السَّرْفَةِ بِبَاحِ قَتْلِهِ وَلَا
 يُلْزَمُهُ التَّحْرِيمُ مَرَّةً أُخْرَى لِيَعْلَمَ أَنْهُ هَلْ يَنْزَجِرُ بِهِ دُونَ الْقَتْلِ
 أَوْ لَا يَنْزَجِرُ وَأَشَارَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ فِي كِتَابِ الْأَسْتِحْسَانِ إِلَى أَنْ بَعْدَ
 مَا وَفَّعَ فِي غَالِبِ رَأْيِهِ أَنْهُ دَخَلَ لِلْسَّرْفَةِ بِتَحْرِيمِي ثَابِتًا لِيَعْلَمَ أَنْهُ

بنزجر يدورون القتل أولا بنزجر في مثل القفينة أبو جعفر عن رجل
 وحدث رجل مع امرئ به اجل له فقتله قال ان كان يعلم انه بنزجر
 عن الزنا بالصباح او بالضرب بما دون الصلاح فانه ~~يقتله~~
 ولا يقاتل معه وانما اخذ هذا من قول محمد ر ح لان محمد ر ح
 امره بالتحريم مودة اخرى بعد ما تحقق السرقة بالتحريم .
 ليعلم انه هل بنزجر يصادون القتل او لا بنزجر انتهى
 وهو يدور ابة الهذواني والحسن عن ابي سفيان في الخلاصة
 في باب الاستحياء قال في الكتاب الا ترى ان رجلا لو دخل على
 انسان ليلا شاهر سيفه ان وقع في قلبه انه لص جاء ليفتله
 و باخذ ماله ولولم يبارزه فيفعل ذلك حل له ان يفتله وان وقع
 عنده انه هارب من اللصوص ملتجئ لم يفعل فلما جاز العمل
 بغالب الراي في الدم ففي غيره اولى انتهى الفصل الرابع
 في السعي بالفساد والشهرة به والسعاية الى الظلمة لا تلاب
 الاموال والمكابرة بالنظم * قال في منح الغفار * قال القاضي الامام
 ملك الملوك ابو العلاء الناصبي لما سئل عن مفسد يسعى في الارض
 بالفساد وبوقع بين الناس الشررا فعلى الظلمة ماذا يجب
 عليه فاجاب * القتل عليه مشروع واجب * لفساده والقتل
 فيه بقتل * شاهان شه ملك الملوك ابو العلي * نظم الحواب لكل
 من هو بخر * قال ملك الملوك لما سئل من قتل الزنبرور والحشرات
 الموزبة وغيره كالكلب هل يجوز فاجاب قتل الآدمي الموزي
 جائز فضلا عن غيره انتهى * وفي الحمادية * سئل ابو بكر الاعمش

من قتل الإعرنة والسعاة إلى الظلمة في الفتنة فقال بباح لانهم
 ساعون في الأرض بالفساد قيل انهم بمتنعون عن السعي
 بالفساد لو حبسوا فقال ذلك امتنع ضروري ولورد والحادوا
 إلى ما نهوا عنه كما في الحديث وقال لفساداً لب الامام ابا شجاع عن ذلك
 فقال بباح قتلهم ويثاب فاتهم * وفي الفصل الثامن من كرامته
 الخلاصة * وفي فتاوى التنصيف * قتل الاعونة والسعاة
 والظلمة في الفتنة مباح لانهم ساعون في الأرض بالفساد
 قال الامام ابو شجاع يثاب فاتهم وكان يفتي بكفر الاعونة
 والفاضي عملي بن عبد الوهاب السمرقندي يفتي بكفرهم ايضا
 وكفر المغنية ومن يجعل المعصية حرفة انتهى * وفي الصيرفية *
 سئل الامام الزاهد الصفا وعن قتل الاعونة هل يحل قال ذكر
 النخلاف في مختصرة من ضرب الضرايب حل قتله وهو اختيار
 المشائخ * ومن تفسير التبسي * ولهذا فلنا في اصحاب الضرايب
 والمكوسن التي باخذونها من امتعة الناس ان دما تهم مباحة
 واجب على المسلمين قتلهم لكل واحد من الناس ان يقتل
 من قدر عليه من غير انذار ولا يقدم عليه بالقول لانه معلوم
 من حالهم انهم غير قابلين * وفي البحر نفلا من المجتبى * الاصل
 في كل شخص اذا رأى رجلاً برئى بحل له قتله وانما بمتنع خوفاً
 ان يقتله ولا يصدق في انه زنى وعلى هذا الغياص المكابر بالظلم
 وقطاع الطريق وصاحب المكس وجميع الظلمة بادننى شيء له
 قيمة والاعونة والظلمة والسعاة بباح قتلهم ويثاب فاتهم

انتهى والمكس الخراج والعشر والمراد من صاحب المكس من يملك
اموال المارة بحيلة العشر * وفي الحديث * لا يدخل صاحب المكس
في الجنة ومعناه ما قلنا والاعونة اصحاب الضرائب الذين
ينتهبون اموال الناس بحيلة التجزئة فهم كقطع الطريق بل اسوء
حالا منهم بالتحقيق * وفي المغرب * ضربت عليهم ضربة
اوضرائب من الجزية وغيرها اي اخرجت ويحبس الدعار
والذين يخوفون على الناس واهل الفساح حتى يعرف منه
التوبة والدعار من يقصد اتلاف اموال الناس وانفسهم
او كليهما فاذا كان يخاف على الناس منه في النفس والمال حبس
في السجن حتى يظهر منه التوبة * كذا في تاتارخاني * ودفع الضرر
والفساد بقدر الامكان واجب ولهذا اجتمعت الصحابة على
وجوب نصب الامام * كذا في شرح الكمالية * وسئل الامام
الزاهد الصغار عن قتل الظلمة في دار الاسلام هل يجوز ام لا قال
اذا اخذ الحرام ويقول اعطني حفي واعتفد الباطل حفا يحكم
بكفره ويباح قتله وسئل ابو بكر بن محمد عن هذه المسئلة فقال
سمعت مشايخ بخارا قالوا انما يباح قتلهم دفعا للشروع لا لكفرهم
ودفع الشر واحب ولهذا قال من خمس من الموديات يقتل
في الحبل والحرم فانهم يبدأون بالاذى غالب الغراب والحدادة
والفارة والعقرب والحية وفي رواية الكلب العفور وهذا
الظاهر في معنى هذه الخمسة الا ترى ان قتل البغاة وقطاع
الطريق يباح دفعا لشرهم وان لم يحكم بكفرهم كذلك ههنا

خصوصاً على أصل أصحابنا فإن علة القتل ههنا الجواب لا الكفر
 * ومن جنابات المبسوط * الخناق والساحر يقتلان لأنهما ساعيان في
 الأرض بالفساد وإن تابا لا يقبل ذلك منهما لأن تو بتهما لا تقبل
 قال الفقيه أبو الليث إن قابلا يقبل أن اخذ اقبل تو بتهما وإن
 اخذ اثم تابا لا يقبل ذلك منهما ويقتلان * وفي الكبري * نص
 معروف وجد هرجل يذهب في حاجته غير مشغول بالسرفه
 ليس له أن يقتل ~~وله أن~~ باخذه وبأقبيه إلى الامام فيحبسه حتى
 يتوب لأن الحبس للزجر حتى يتوب * ومن المبسوط * لو خنق
 رجلاً حتى مات أو طرحه في بئر أو الفلاة من جبل أو سطح فمات
 لا فصاص عليه في هذا كله عند أبي حنيفة رح لأن القتل لم يوجد إلا
 أن يكون معروفًا بذلك بفعله غير مبرور فحينئذ يجب عليه القتل
 * وفي محيط السرخسي * لو خنق رجلاً ومات فهو شبه العمد
 لا فصاص فيه عند أبي حنيفة رح لأن القتل حصل بآلة غير جارحة
 وقاطعة وإنها غير مفضية جزماً لأن التخنيق قد لا يفضي إلى
 القتل إلا أن يكون معروفًا بذلك فيقتل صيانة للمسلمين دفع الشر
 فإن شره فلما يندفع بالحبس كما في البغاة وقطاع الطريق و
 عندهما إن دام على التخنق حتى مات يجب الفصاص لأنه قصد
 القتل وكان عمداً وإن ترك التخنق ثم مات بنظر إن دام على
 التخنق مفقداً ما يموت الإنسان منه غالباً يجب لأنه قصد قتله
 وإن كان ما لا يموت منه غالباً لا يجب لأنه قصد خنقه لا قتله
 وكان عمداً باعتبار التخنق خطأ باعتبار القتل وكان شبه

العبد انتهى * وفي فتح الغدير * فان خندق غير مؤمن ولا فيه ظهر
 قصد الى القتل بالتحقيق حيث عرفت اظنه ان القتل لم
 استمر واعتاده ولانه ما راعيا في الارض بالفساد والفساد
 كان كذلك بدفع شره بالقتل انتهى * وفي التمهيد * في القول في
 تكفير اهل الاقواء ثم القتال مع اهل الاقواء اذ اظهرت
 بدعتهم بجميع بوجوب الكفر فانه يباح قتلهم اذ لم يرجعوا
 و لم يتوبوا واذا تابوا واسلموا فانه تقبل توبتهم جميعهم
 قال بعضهم بانه تقبل توبتهم جميعا الا الخطا بية والغالية
 والشيعة من الروافض وكذلك الفرامطة والزنادقة من
 الفلاسفة لا تقبل توبتهم بحال من الاحوال وبقتل بعد التوبة
 لانهم لم يعتقوا وبالصانع حتى يتوبوا ويرجعوا اليه وقال
 بعضهم ان تاب قبل الاخذ والاظهار فانه تقبل توبته وان
 تاب بعد الاخذ والاظهار فانه لا تقبل توبته وموفياس قول
 الشيخ فيفة رح ولا يضرب الجزية على المبتدع وان كان كافرا
 بحال من الاحوال ولا يسترق فاما اذا كانت بدعته لا توجب
 الكفر فانه بوجوب الزجر والامتناع وبوجوب التعزير وبإي وجه
 يمكن فانه يمتنع عن ذلك فان كان لا يمكن منعه وزجره بدنه
 الحبس والسوط فانه يجوز حبسه وضربه وكذلك لو لم يمكن
 المنع بدونه السيف ان كان رئيسهم ومفتد بهم فانه يجوز
 قتله سياسة وامتناعا فيلضمير الجمع في قوله لانهم لم يعتقوا
 بالصانع الخ يرجع الى هؤلاء الفرق المذكورة ويرد على هذا

أهل الشيعة منهم يعتقدون بالصانع وكتبوا من الأصول كما استفادوا فكيف يقال عليهم اتهم لم يعتقدوا به كما يقال على القرامطة والزنادقة الطميعين نعم الغلاة من الروافض الذين يعتقدون بالوهمية عليهم السلام ولا خطا ببيت بالوهمية إلا مرة عم من ولده غيور معتقد بين الصالح الحق جل برهانه فينغي أن لا ينسبوا لهم لأن عبادة الطواغيت وأهل العصية والصالح في الكفر سواء عند الجمهور واجب بان الشيعة أيضا كغيرهم من الفرق المذكورة لأنهم يسمون السلف الصالح ولا يعتقدون بحقية خلافة الخلفاء رض الدين ممكن الله بهم الدين واستخلفهم في الأرض فكانهم كفروا ولم يعتقدوا بالصانع انتهى ولا يخفى ما فيه لأن المجسمة وغيرهم من مخالف في أهل الحق في كثير من الأصول لا يكفرون فكيف يكفرون المنكر بمسئلة فرعية وهي الخلافة والسب ليس من موجبات الكفر سوى سب النبي صلعم لكنه بوجب الفرق بلا شك فكل صاحب فاسق وإن كان ميسوبا من عرض الناس فضلا عن أكابر الاسلام وأئمة المسلمين قال السيد السند اشرف المحققين قدس سره في شرح المواصف ^{لهم} جمهور المتكلمين والفقهاء على أنه لا يكفر أحد من أهل القبلة فان الشيخ أبي الحسن قال في أول كتاب مقالات الاملايين اختلف المسلمون بعد نبينهم ص في اشياء ضلل بعضهم بعضها وتبرأ بعضهم عن بعض فعاروا فرقا متباينين الا ان الاسلام يجمعهم فهذا مذهبه وعليه أكثر اصحابنا وقد نفل عن الشافعي رح انه قال لا ارى رد شهادة

احد من اهل الاهواء الا الخطا بية فانهم يعتقدون خل الكذب
 وحكى الحاكم صاحب المختصر في كتاب المنتقى عن ابي حنيفة
 رح انه لا يكفر احد من اهل القبلة وحكى ابو بكر الرازي مثل
 ذلك عن الكرخي والمعتزلة الذين كانوا قبل ابي الحسن كما مضوا
 فكفروا الا صاحب في امور وسيا تيك تفصيله فعارضهم بعضا
 بالمثل فكفروهم في امور اخرى استطاع عليها وقد كفر المجسمة
 مخالفيهم من اصحابنا ومن المعتزلة وقال استاذ ابواحق كل
 مخالف يكفرنا فمن تكفروا والا فلا لنا على ما هو المختار عندنا
 وهوان لا تكفر احدا من اهل القبلة وقد كفروا الروافض والخوارج
 بوجوه الاول ان الفدح في اكابر الصحابة الذين شهد لهم القرآن
 والاحاديث الصحيحة بالتزكية والايما ن تكذب بالقرآن والرسول
 حيث اثنى عليهم وعظمهم فيكون كفرا فلنا لا ثناء عليهم خاصة
 اي لا ثناء في القرآن على واحد من الصحابة بخصوصه وهؤلاء
 قد اعتقدوا ان من قد حوا فيه ليس داخلا في الثناء العام الوارد
 فيه واليه اشار بقوله ولا داخلون فيه عندهم فلا يكون قدحهم
 تكذبا للقرآن واما الاحاديث الواردة في تزكية بعض معين
 من الصحابة والشهادة لهم بالجنة فمن قبيل الاحاد فلا يكفر
 المسلم بانكارها او نقول ذلك الثناء عليهم وتلك الشهادة عليهم
 مفيدان بشرط سلامة العاقبة ولم يوجد عندهم فلا يلزم تكذبهم
 للرسول الثاني الاجماع من الامة منعقد على تكفير من كفر عظماء
 الصحابة وكل واحد من الفريقين يكفر بعض تلك العظماء فيكون

كافرا فلما هو ابي من كفر جماعة مخصوصة من الصحابة لا يسلم
 كونهم من اكابر الصحابة وعظماؤهم فلا يلزم كفره انتهى
 * وفي منح الغفار من باب من يقبل شهادته ومن لا يقبل
 * وتقبل شهادته اهل الاهواء لان فسفهم من حيث
 الا اعتقاد وما اوقعه فيه الا قد بينه وصار كمن شرب المثلث
 او اكل متروك التسمية مستبيحا لذلك واهل الاهواء على ما ذكر
 في الكتب الكلامية اهل القبلة الذين لا يكون معتقدهم معتقد
 اهل الهنة وهو الجبرية والقدرية والروافض والخوارج والمعتزلة
 والمشبهة وكل منهم اثني عشر فرقة فصاروا اثنين وسبعين
 انتهى والهوى مقصورا مصدر هو يتهووا اذا احبته وعلقت به
 ثم اطلق على ميل النفس وانحراطها نحو الشيء ثم استعمل
 في ميل مذموم فيقال اتبع هواه وهو من اهل الاهواء والهواء
 محدودا المسخوبين السماء والارض * كذا في المصباح * واظلفه في
 الكنز * وفيد في الذخير * بهوى لا يكفر به صاحبه * وزاد في السراج
 الهواج * ان لا يكون ما جناه يكون عدلا في تعاطيه وهو الصحيح
 انتهى * قال في البحر * وليس هذا الفيد في ظاهر الرواية * قال
 المحاكم الشهيد في الكافي * قال قال ابو حنيفة رح وابن ابي ليلى
 شهادة اصحاب الاهواء جائزة الا ترى ان اصحاب محمد صلعم
 قد اختلفوا وانتقلوا وشهادة بعضهم على بعض كانت جائزة فلبس
 بين اصحاب الاهواء من الاختلاف اشد مما كان بينهم من القتال
 انتهى ولا تقبل شهادة من يظهر سب السلف لظهور فسفه لانه

لو كتبه تفبيل * كذا في النهاية * قال في العنايه * روى سماعه
عن ابي يوسف رح انه قال لا قبل شهادة من سب اصحاب
: رسول الله صلى الله عليه وسلم وا قبل شهادة من تبرأ منهم وقد فرغوا بان اظهار
سفه لا ياتي به الا الاسقاط السخفة وشهادة السخيف لا تفبيل
ولا كذلك المتبري لانه يعتقده ديناً وان كان على باطل فلم يظهر
فسفه * وفسر السلف في العنايه * بالصحابه والتابعين قال منهم
ابو حنيفة رح ومثله في النهاية وزاد في فتح القدير وكذا
العلماء والسب الشتم وانما فيدنا بالسلف ~~تبعاً لكتابهم~~ وال
فالاولى ان يقال او من يظهر سب مسلم لان العدة تسقط
بسب المسلم وان لم يكن من السلف * كما في النهاية والسراج
الوهاب وغيرهما انتهى * وفي الهداية * من شهر سيفاً على
المسلمين فعليهم ان يقتلوه لقوله عليه السلام من شهر سيفاً
فدا طل دمه ولانه باغ فيسقط عصمته ببغيه ولانه تعين طريقاً
لدفع القتل عن نفسه فله قتله وقوله فعليهم وقول محمد رح
في الجامع الصغير فحق على المسلمين ان يقتلوه اشارة الى الودوب
والمعنى وجوب دفع الضرر * وفي سرفه الجامع * من شهر
على رجل سلاً حليلاً او نهاراً او شهر عليه عصا اي صغيراً كان
او كبيراً ليلاً في مصر ونهاراً في طريق في غير مصر فقتله المشهور
عليه عمد افلا شيء عليه لما بينا وهذا لان السلاح لا يلبث فيحتاج
الى دفعه بالقتل والعصا الصغير وان كانت يلبث لكن في الليل
لا يلحقه الغوث فاذا قتلته كان دمه هدراً قالوا فان كان عصاً يلبث

يحتمل ان يكون مثل السلاح عندهما انتهى * وفي فتح القدر *
 من قطع الطريق ليلا ونهارا في المصرا وبين الكوفة والحيرة
 وهي منزل نعمان بن المنذر قريب من الكوفة بحيث يتصل
 عمران احدهما بالآخر فيليس بقطاع استحسانا وكذا بين الغريتين
 وحدث بعضهم مكان القطع ان يكون في قرية بينها وبين المصر
 مسيرة سفر في ظاهر الرواية وفي الفياض يكون قاطعا وهو قول
 الشافعي ~~رح وفي وجيزه من اخذ في البلد مالا مغالبة فهو~~
~~قاطع طريق وعن ابي يوسف سفره انه اذا كان خارج المصر ولو~~
~~يقرب منه يجب الحد لانه لا يلحقه الغوث لانه محارب بل~~
~~مجاهرته هنا اغلظ من مجاهرته في المفازة ولا تفصيل~~
~~في النص في مكان القطع وعن مالك رح كل من اخذ المال على~~
~~وجه لا يمكن لصاحبه الاستغاثة فهو محارب وعنه لا محاربة~~
~~الا على قدر طي ثلثة اميال من العمران وتوقف احمد مرة~~
~~واكثر اصحابه على ان يكون بموضع لا يلحقه الغوث وعن~~
~~ابي يوسف رح في رواية اخرى ان قصد بالسلاح نهارا~~
~~في المصر فهو قاطع وان كان بغيره من الخشب ونحوه فليس بقاطع~~
~~وفي الليل يكون قاطعا بالخشب والسحر لان السلاح لا يلبس~~
~~فيتحقق القطع قبل الغوث والغوث يبطي بالليل فيتحقق~~
~~بلا سلاح * وفي شرح الطحاوي * الفتوى على قول ابي يوسف~~
~~رح قال صاحب الهداية * ونحن نقول ان قطع الطريق بقطع المارة~~
~~ولا يتحقق ذلك في المصر وما يقرب منه لان الظاهر لمحق الغوث~~

وانت تعلم ان السجد المذكور في الآية لم ينط به يسمى قطع الطريق
وانما انيط بمحاربة عباد الله على ما ذكر من تفديدها المضاف وذلك
يتحقق في المصر وخارجه ثم هذا الدليل المذكور لا يفيد تعيين
مسيرة ثلاثة ايام بين المصر والفاطع ولا شك في ان ليس لحوق
الغوث في ذلك المقدار ظاهرا وهو ما حمل به للظاهر واذا قلنا انهم
ليسوا فاطعا فسيبيلهم ان يضربوا او يحسبوا واذا قتلوا لزم الفصاص
واحكامه وان اخذوا ما لا ضمنوه ~~اما~~ اتلفوه وعلى تفديدها انهم
قطاع اذا قتلوه قتلوا احدا فلا يقبل عفو الا لربهم ثم لا يضمنون
على ما سمعت* وفي النوادر* عن ابي يوسف رحمه الله في المكابرين
بالليل اذا لم يقدر اهل الدار على الامتناع منهم فهم قطاع
واما بالنهار فهم مختلسون حتى يكون جمعا لا يقدر غير السلطان
على منعهم وايضا قال والمكابرون في القرى اذا كان اهل القرية
لا يقدر على الامتناع منهم فهم محاربون* ومن النهاية*
انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله المراد بالمحاربين قطاع
الطريق والآية نزلت فيهم فعلم من رواية النوادر ان المكابرة
في الليل مع عدم قدرة اهل الدار على الامتناع منه والمكابرة في القرى
ليلا او نهارا مع عدم القدرة على الدفع والمكابرة في مصر كان
او في غيره اذا كانت من جماعة لم يمكن من دفعهم غير السلطان
نوع من قطع الطريق وعلى ظاهر الرواية هو من المناكير الموجبة
للعقوبة وينبغي ان يكون الفتوى على هذه الرواية لفساد الزمان*
وفي الناطقي* اما الذين يسفون الناس البنج والشوكران وجوز ما نل

وجوزوا ونحوهما مما يذلل الناس ويذهب العقل فهو لا
لا يقتلون لكن يعاقبون عقوبة شديدة ويحبسون حتى يعلم
توبتهم ويغرمون ما أخذوها من الناس * وفي الكبرى * رجل
خدع امرأة رجل أو ابنته الصغيرة فأخرجها من زوجها من رجل
فلا يحل له أن يحبسها بهذا حتى يردّها أو يموت * وفي العتائية *
رجل خدع امرأة رجل أو ابنته الصغيرة وأخرجها من منزل
زوجها أو أبيها فانه يحبس حتى ياتي بها أو يعلم عن حالها * ومن
الظهيرية * يحبس حتى يحدث توبة أو يموت لانه ساع في الارض
بالفساد * وفي الاشباه ايضا كذلك * ومن عمدة الفتاوى *
المسارق يحبس بغد التوبة والزاني لا يحبس والسارق اذا كان
معروفا بها ولم يؤخذ بالسرقه يحبس * وفي المحيط * الزاني
اذا حد لا يحبس والسارق اذا قطع يحبس الى ان يتوب والفرق
ان الزنا جنابة على نفسه فلو حبس حبس لا اجل نفسه وهو غير
جائز والسرقه جنابة على غيره من وجه فلو حبس حبس لغيره
وهذا جائز * وفي المنتقى * عن ابي بوصف رح رجل سرق صبيا
فسرق من يده ولم يستتب له موت ولا قتل لم يضمن لكنه
يحبس حتى ياتي به أو يعلم حاله * وفي الهداية * لو غصب
صبيا حرا وغاب عن بلده ولا يدري اقله ام لا يحبس الغاصب
حتى يخبر له أو يعلم انه مات لانه واجب الرد كالداية انتهى *
وفي فتح القدير * والسارق اذا ادعى انه يخلق ما يفعل ان تاب
وتبرء منه وقال الله تع خالق كل شيء فبليت توبته وان لم يتوب

يقتل وكذا الساحرة تقتل برديتها وان كانت المرتدة لا تقتل عندنا
لكن الساحرة تقتل بالاثرو وهو ما روي عن عمر رضي الله
عنه كتب الى عماله اقتلوا الساحرة * وزاد في فتاوى فاضيل خان *
وان كان يستعمل السحر ويحسد ولا يدري كيف يفعل فان هذا
الساحر يقتل اذا اخذ وثبت ذلك منه ولا تغفل توبته * وفي القتل
رجل يتخذ لعبة للناس ويفرق بين المرء وزوجته تلك اللعبة
فهذا محسور ويحكم بارتداده ويقتل ~~قال في الخلاصة~~ *
هكذا ذكره الفاضيلان مطلقا وهو محمول على ما اذا كان يعتقده
ان له اثر انتهى وعلى هذا التقدير فلم يذكر حكم هذا الرجل
اذا لم يعتقده وعلى هذا التقدير اعني عدم الحكم بارتداده
فينبغي ان يكون حكمه ان يضرب ويحبس حتى يحدد توبته انتهى
وفي النوازل سئل ابو الفاس عن الساحر هل تغفل توبته
قال الساحر على ثلاثة اقسام ساحر كافر ادعى ان اخلق ما فعله
فمتى تاب به عن دعواه ذلك ويقول الله خالق كل شيء وتبرء
منه فانه تغفل توبته والاخر ساحر يسحر بالا متحان والتجربة
غير معتقده له فليس ذلك بكافرا والاخر ساحر يسحر وهو جاهل
لا يدري كيف يفعل ولا يفرا به فهذا لا يستتاب ويقتل اذا
اخذ الفصل الخامس في الشهادة بالزور بان اقر شاهد على
نفسه انه شهد زورا او شهد بقتل رجل او موته فجاء حيا او
شهد بروية الهلال فمضى ثلثون يوما وليس في السماء علة
ولم ير الهلال واقتصر في الكذب على الاقرار قال لانه لا يحكم

عليه الا باقراره وزاد شيخ الاسلام ان يشهد بموت احده
فيجب حيا * كذا في فتح القدير * وفيه نظر لجواز ان يكون مستغفرا فيها
الى اضرار الثقة ثم تبين خلافه وبه لا يظهر انه شهد زورا
بخلاف الشهادة على القتل وخروج مالورديت شهادة له لتوهمته
او لمخالفة بين الشهادة والدعوى او بين الشهادتين لا بال
نظري من هو الكاذب منهم المشهود له والشاهدان او احدهما
وقد يكذب الله ~~ب~~ لينسبه الشاهد الى الكذب ولا يمكن
اثباته بالبينه لانه من باب النفي واليمين حجة للاثبات اما
اذا اقر على نفسه فيقبل اقراره ويجب عليه موجه من الضمان
والتعزير ذكره الزبلي وبه علم ان اثبات الزور لا يمكن بالبينه
انتهى ويعزر بالتشهير لا بالضرب عند ابي حنيفة رح وعليه
الفتوى كما في السراجية وقال بضرب وبحبس لان عمر رضى
ضرب شاهد الزور اربعين سوطا وسخم وجهه ولان هذه كبيرة
يتعدى ضررها الى العباد وليس فيها حد مفدر فيعزر وله ان
يشرحا كان بشهوه ولا يعزره ابي لا بضربه ولان الاضرار يحصل
بالتشهير فيكتفى به والضرب وان كان مبالغته في الزجر لكنه يفع
ما نعا عن الرجوع فانه اذا تصور الضرب بخاف فلا يرجع وفيه
تضييع الحق فوجب التخفيف نظرا الى هذا الوجه وذلك
بترك الضرب وحدب عمر رضى محمول على السياسة بدلالة
التبليغ الى الاربعين وهو منهي وبدلته التشخيص هذا تاويل
شمس الاثمة واوله شيخ الاسلام بان المراد بالتشخيص التخييل

بالتفضييع والتشهير فان النخل يسمى مسودا مجازا قال الله تع
 واذا بشر احدكم بالانثى ظل وجهه مسودا و تفسير التشهير
 عن شرح انه يبعث الى سوفه ان كان سوفيا والى فومه ان لم يكن -
 سوفيا اجمع ما كانوا اى مجتمعين او الى موضع اكثر للنفوح فيقول
 ان شربحا بفرغكم السلام و يقول انا وجدنا هذا شاهد زور فاحذر ربه
 وحذر والناس * قال فى البحر * وظاهر كلامهم ان ~~المخاصي~~
 ان ~~يتسخم~~ وجهه اذا راى ~~سياسة~~ * وفي فتح ~~المنها~~ بر معزبا الى
 المغني * ولا يتسخم وجهه بالسخاء والسحاء وانما فسرنا قوله لا يعزر
 بلا ضرب لان التشهير ايضا تعزير والحاصل الا تفاق على تعزيره
 غير انه اكتفى بتشهير حاله فى الا سواق وقد يكون ذلك اشد
 من ضربه خفية وهما ايضا فالى ذلك الضرب انتهى و من ثم
 قلت الى آخره و اطلق صاحب التنوير فى تشهيره تبعا لما فى الكنز
 فشمل الاحوال كلها وفيده الامام ابو محمد الكاتب بان لا يعلم
 رجوعه باي سبب كان فهو على الاختلاف اما ان رجوع تا غنا
 نادى ما لم يعز راجعا وان رجع مصرا على ما كان فانه يعز راجعا
 اى بضرب وذكر شمس الائمة ان التشهير قولهما ايضا فهما يقولان
 بالتشهير والضرب والسحب والكل مفوض الى راي القاضي
 واختلفوا فى قبول شهادته اذا تاب قالوا ان كان فاسقا يقبل
 لان الحامل له عليها فسفه فاذا تاب وظهر صلاحه يقبل لزوال
 الفسق وان كان عدلا ومستورا لا يقبل ابداء عن ابي يوسف رح
 قبولها وبه يفتى واختلفوا فى مقدار مدة توبته والصحيح التفويض

الى رأى الفاضى كما فى كثير من الكتب المعتمدة كذا فى منيع
 الغرر * وفي كافى المحاكم * ومن التها تزان بشهدا ان هذا الشئ :
 لم يكن لفلان فهذا لا يقبل وكذا لو شهد انه لم يكن لفلان
 على فلان دهن ومن شهد ان هذا لم يكن فهذا شاهد بالباطل
 سواء المحاكم يعلم انه كاذب انتهى فظاهرا انه من قبيل
 الزور ~~وعزير على هذا~~ فيعزر بافراره او بتيفن كذا به
 وانما لم يدكره صاحب الكنز ما لندرته واملا انه لا يصح له
 ان يقول كذبت او سمعت ذلك او ظننت ذلك فشهدت فهما
 بمعنى كذبت لا فراره بالشهادة بغير علمه فجعل كانه قال ذلك
 كذا فى البحر نفلان النهاية * وفى منيع الغرر من باب الرجوع
 عن الشهادة * لا يخفى عليك مناسبتها لشهادة الزور وهوان
 الرجوع عنها يقتضى سبق وجودها وهو مما يعلم به كونها زورا
 وهو امر مشرور مرغوب فيه دبانته لان فيه خلاصا
 من عوار تكاب الكبيرة انتهى والرجوع عنها ان يقول رجعت
 عما شهدت به ونحوه كقوله شهدت بزور فيما شهدت به او
 كذبت فى شهادتى فلوانكرها لم يكن رجوعا كما فى البحر معزيا الى
 خزائن المفتيين * وفى الفصول العمادية * لو انكر الشاهد
 الشهادة بعد فضاء الفاضى لا يضمن لان انكار الشهادة
 لا يكون رجوعا بل الرجوع ان يقول كنت مطلقا فى الشهادة
 وهذا انكار الشهادة انتهى وشرط الرجوع عن الشهادة محاسن
 الفاضى لا نه فسخ للشهادة فيختص بما يختص به الشاهد :

من مجلسه ولا ن الرجوع توبة وهي على حسب الجنابة فالسر
بالسر والاعلان بالاعلان والفاضي المشهود عنده وغيره
سواء فاذا لم يصح الرجوع عند غير الفاضي ولو شرطاً كما في البصر
تفلاً عن المحيط فلو ادعى المشهود عليه رجوعهما عند غير الفاضي
وبرهن على ذلك لا يقبل برهانه عليها لانه ادعى رجوعهما
باطلاً ولو اراد بمينهما لا يحلفان ولو اقام بينته على الرجوع
عنده فاض كذا وضمنه المال تقبل لان السبب صحيح ولو افر
عنده الفاضي انه رجع عند غير الفاضي فانه صحيح وان افر برجوع
باطل لانه يجعل انشاء الحال * وفي المحيط * لو ادعى رجوعهما
عنده الفاضي ولم يدع القضاء بالرجوع والضمان لا تسمع منه
البينة ولا يحلف عليه لان الرجوع لا يصح ولا يصير موجبا
للضمان الا باتصال القضاء به كالشهادة انتهى فان رجع الشاهد ان
قبل حكم الفاضي لشهادتهما سقط الشهادة فلا يفضي الفاضي
بها ولا ضمان عليهما لاحد الخصمين لانهما لم يتلفا شيئاً على احد
وبعز الشاهد وبشمل هذا لما لو رجعا عن بعضها كما لو شهد ادا را
وبنا بها او بان وولد هاتم رجعا في البناء والولد لم يفض
بالاصل كما في جامع الفصولين معللاً بان الشاهد فسق نفسه
وشهادة الفاسق ترد انتهى وان رجعا بعد الحكم لم يفسخ الحكم
مطلقاً لان آخر كلامهم بنافض اوله فلا ينفض الحكم بالتناقض
ولانه في الدلالة على الصدق مثل الاول وقد ترجح الاول
باتصال القضاء به وهذا يشمل ما اذا كان الشاهد وقت الرجوع

مثل ما شهد في العدالة اودونه او افضل منه هكذا في اكثر الكتب متوناً وشروحاً وفتاوى لكن في البحر نفلا عن الخزائن معز بالي المحيط ان كان الرجوع بعد القضاء ينظر الى حال الراجع فان كان حاله افضل من حاله وقت الشهادة في العدالة صح رجوعه في حق نفسه وفي حق غيره حتى وجب عليه التعزير وبنقض القضاء وبر المال على الملهود عليه وان كان حاله عند الرجوع مثل حاله عند الشهادة في العدالة اودونه وجب عليه التعزير ولا ينفذ القضاء ولا يرد الملهود به على الملهود عليه ولا يجب الضمان على الشاهد انتهى وهو غير صحيح عن اهل المذهب لمخالفة ما نقلوه من وجوب الضمان على الشاهد اذ ارجع بعد الحكم وفي هذا التفصيل عدم تضمينه مطلقاً مع ان في نقله تناقض لانه قال في اول الباب بالضمان موافقاً للمذهب ثم قال كشفت المحيط للامام رضي الله عنهما تفصيل الموجود في ديارنا فوجدته وافق الجماعة من غير تفصيل فهو وان احتمل ان يكون المحيط البرهاني لكن القول به لا يصح على المذهب فانهم نقلوا عدم الضمان عن الشافعي رح * وفي فتح القدير * ان هذا قول ابي حنيفة رح الاول وهو قول شيخه حماد ثم رجع الى قولهما وعليه استقر المذهب انتهى * قال في المحيط * اما حكمه اي الرجوع فابجابه التعزير عليه على كل حال وجب الضمان عليه ام لا لانه ارتكب الكبيرة وهو الكذب في الحالين ولم يجب فيه حد فيجب التعزير انتهى

الفصل السادس في التهمة بافعال ضميمة وان لم يكن ثابتة
 وغيرها من الموجبات الجزئيات * في منح الغفار * رأيت
 بخط موثق عن التنبيه عن مشكلات الهداية لفاضي الفضايل
 ابو العز الحنفى ما صورته هذا والذي عليه جمهور الفقهاء
 فى المتهم بسرفة ونحوها ان ينظر فى المتهم اما ان يكون معروفا
 بالفجور واما ان يكون مجهول الحال واما معروفا بالبر فالاكان
 معروفا بالبر لم يجز مطالبته ولا عقوبته ومنهم من قال بعز
 من بره بالتهمة واما ان كان مجهول الحال يحبس حتى يكشف
 امره فيل يحبس شهرا و قيل يحبس باجتهاد والى الامر لما روي
 ان النبي ص حبس رجلا فى تهمة وتعريفه بالحبس حتى تبين
 حاله وان طلب المدعى من والى الامر تعذيب المتهم المجهول
 بالضرب فغدر وى ابوداؤد وغيره عن نعمان بن بشير روى
 انه قال لغوم طلبوا منه ان يضرب رجلا فى تهمة ان شئتم
 ضربته لكم فان ظهروا لكم عنده فيها والا ضربتكم مثل ما ضربتكم
 فقالوا هذا حكمك فقال هذا حكم الله ورسوله صلعم وان كان معروفا
 بالفجور المناسب للتهمة فقال طائفة من الفقهاء بضربه
 الوالى او الفاضى وقال طائفة بضربه الوالى دون الفاضى
 ومنهم من قال لا يضربه وقد ثبت فى الصحيح انه ص امر زبير
 بن عوام ان يمس بعض المعاهدتين بالعذاب لما كتبه اخباره
 بالمال الذي كان ص قد عاهدهم عليه انتهى * قال فى الهداية *
 ولا يحبس فيها اى فى احد ود الفضاى حتى يشهد شاهدان

او شاهد عدل يعرفه القاضي لان الحبس للتهمة والتهمة بثبت
 باحد شطري الشهادة اما العدد او العدل بخلاف الحبس
 في باب الاموال لانه اقصى عفو به فيه ولا يثبت الا بحجة
 كاملة وفي فتح القدير * اما الحدود والفصا ص فاقصى العفو به
 فيها القتل والحبس نوع عفو به فجاز ان يعاقب بالحبس قبل
 ثبوت الحد وفي كفاية كنز الدقائق * ان الحبس ههنا لتهمة
 الفساد وشهادة المستورين او الواحد العدل يكفي لا ثباتها لان
 خبر الواحد حجة في الدبانات والمعاملات فيثبت بشهادة العدل
 التهمة وان لم يثبت به اصل الحق انتهى * قال في البحر الرائق *
 فظاهر كلامه انها لا يثبت بخبر المستور الواحد والحبس لتهمة
 الفساد مشروع لانه صلى الله عليه وسلم حبس رجلا بتهمة
 بخلاف دعوى الاموال حيث لا يحبس فيها قبل الثبوت
 لانها نهاية عفو بها فلا يثبت الا بحجة كالحد نفسه وكلامهم
 يدل ظاهرا على ان القاضي يعزر المتهم وان لم يثبت عليه
 وقد كتبت فيها رسالة وحاصلها ان ما كان من التعزير من حقوق
 الله فانه لا يتوقف على الدعوى ولا على الثبوت بل اذا خبر
 القاضي عدل بما يفتضيه احضره وعزره لتصر بحكم الحبس المتهم
 بشهادة مستورين او واحد عدل والحبس تعزيره وصرحنا
 فيها بجواز الهجوم على بيت المفسد وبجواز اخراجه من البيت
 وجواز نفيه عن البلد وتخليد حبسه الى ان يتوب وان من ذلك
 ما اذا سمع صوت غناء في بيته او اخبر القاضي اجتماعهم

المَكْرَه لِتَحْقِيقِ الْاِكْرَاهِ بِشَرْطِ خَوْفِ الْمَكْرَهِ وَفَوْعِ مَا يَهْدِيهِ
 : وَذَلِكَ بِانْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ اَنْ يَفْعَلَهُ لِيَصِيرَ بِهِ مَحْمُولًا عَلَى
 مَا دَعِيَ اِلَيْهِ مِنَ الْفِعْلِ وَلَا يَدَّانِ يَكُونُ مَا يُوعَدُ بِهِ قِتْلًا اَوْ قَطْعًا
 اَوْ ضَرْبًا بِدَا اَوْ حَبْسًا طَوِيلًا مُخْلَافَ مَا اِذَا اَكْرَهَ بِضَرْبٍ سَوِيٍّ
 اَوْ حَبْسٍ بَوْمٍ لَا نَهَ لَا يَبَالِي بِهِ بِالنَّظَرِ اِلَى الْعَادَةِ فَلَا يَتَحَقَّقُ
 الْاِكْرَاهُ اِلَّا اِذَا كَانَ الرَّجُلُ صَاحِبَ مَنْصِبٍ يَعْلَمُ اَنَّهُ يَسْتَضَرُّ بِهِ
 لِفَوَاتِ الرِّضَاءِ * كَذَلِكَ فِي الْهَدَايَةِ * وَفِي الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ *
 اَمَّا السُّلْطَانُ اِكْرَاهًا وَانْ لَمْ يَتَوَعَّدْ وَامْرُؤٌ غَيْرُهُ لَا اِلَّا اِنْ يَعْلَمُ
 بِدَوْلَةِ الْحَالِ اَنَّهُ لَوْ لَمْ يُمَثِّلْ امْرُؤٌ بِعَتْلِهِ اَوْ بِقَطْعِ يَدِهِ اَوْ بِضَرْبِهِ
 وَبِخَنَافِ عَلَى نَفْسِهِ اَوْ تَلَفِ عَضْوِهِ * كَمَا فِي مَنِئِيَةِ الْمُفْتَى *
 وَفِي التَّمْرِ تَاشِي * الْاِكْرَاهُ عَلَى قَتْلِ الْمُسْلِمِ وَالَّذِي هُوَ فُلُو
 اَكْرَهَ رَجُلًا عَلَى قَتْلِ ذِمِّيٍّ فَالْحُكْمُ كَذَلِكَ لِانْ الْمُسْلِمَ يَفْتُلُ بِالذِّمِّيِّ
 وَبِعِزِّهِ عِنْدَنَا بِإِخْلَافِ كَمَا مَرَّ اَنْتَهَى وَمَنْهَارُ جَلِّ لَهُ
 غَرِّ بِمِ اخْذِهِ وَجَاءَ آخِرُ وَاَنْتَزَعَهُ مِنْ يَدِهِ بِعِزِّهِ لَكِنْ لَا ضَمَانَ
 عَلَيْهِ اَمَّا التَّعْزِيرُ فَلَا يَنْجِي وَامَّا عَدَمُ الضَّمَانِ فَلَا يَنْجِي لَمْ يَتَلَفَ
 الْمَالُ * كَذَلِكَ فِي نَصَابِ الْاِحْتِسَابِ * وَمَنْهَا كِتَابَةُ الصُّكُوكِ
 وَالْخَطُوطِ بِالتَّزْوِيرِ وَمِنْهَا الْمَمَازِحَةُ فِي الْاِحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ وَمِنْهَا
 مَا ذَكَرَهُ ابْنُ رَسْتَمٍ فِيمَنْ قَطَعَ ذَنْبَ بَرِّذُونَ اَوْ حَلَقَ شَعْرَ جَارِبَةٍ *
 كَذَلِكَ فِي عَامِلِ الْكَيْرِيَّةِ * وَابْضَافِيهِ مِنْ وَطِيٍّ بِشِبْهَةِ اَوْ لَطَمِ مُسْلِمًا
 اَوْ دَفْعِ مَنَدِ بِلَهٍ فِي السُّوقِ عَنْ رَأْسِهِ عِزُّوهُ الْمُسْلِمَ بِبَيْعِ الْخَمْرِ
 اَوْ بِاَكْلِ الرِّبَا اَوْ بِعِزِّهِ وَبِحَبْسٍ وَكَذَا الْمُغْنِي وَالْمُحْتَضِّ وَالنَّاسِخَةُ

يعزرون ويحبسون حتى يحد ثوابه وسئل علي ابن ابي
 عمن كان له دعوى على رجل فلم يجده فارفع عشيrote في ايدى
 الظلمة بغير حق وبغير كفالة نفيد وهم وحبسوهم في السجن
 وضربوهم ضربا شديدا وغصبوا منهم اعيانا كثيرة فلما نهم
 صبحوا هذه الا مور عند الفاضي هل يجب التعزير على هذا
 الموقف لا فقال نعم يعزروا قال ابو نصر الدبوسي فيمن قطع
 يد عبده او قتلته في عليه التعزير رجل قبل اجنبية او امته
 او عانقها او مسها بشهوة يعزر * وفي الحواشي * عن ابي يوسف
 رح في الذي يبيع الخمر وبشر به ويترك الصلوة احبسه واودبه
 ثم اخرجه * وفي المحيط * للمولى ان يعزر رامتة او عبده
 عند اساءة الادب والحاجة اليه * ومن الجواهر * رجل
 قال لغيره باحق فعليه التعزير بالحبس والملازمة دون الضرب *
 وفي الخانية * رجلان بينهما خصومة فجاء احد هما بخطوط
 الفقهاء والفتوى فقال خصمه وليس كما افتوا او قال لا نعمل
 بهذا وهو من عرض الناس كان عليه التعزير * وفي كراهية
 الخلصة * ايضا كذلك بلا فيد كونه من عرض الناس
 والظاهر ان الفيد صحيح * وفي الخلصة * خصمان ثمان
 بين يدي الفاضي في مجلسه فنهاهما فلم ينتهيا فالراي في ذلك
 الى الفاضي ان يحبسهما او يعزرها كيلا يعتدي بهما غيرهما
 فيذهب حرمة مجلس الحكم وان عفى فحسن وان فعل احدهما
 لصاحبه فليس للفاضي ان يعزره ما لم يطلب خصمه * وفي

البرهانية * من اخرج الغريم من بد طالبه يعزره الامام
حتى لا يعود الى مثله لكن لضمان عليه اما التعزير فلا نه جنى
واما عدم الضمان فلا نه لم يتلف المال * ومن الفنية * لو وجد
سكران ولم يوجد منه الرائحة لا يحكم ولكن يعزربا فل من
اربعين سوطا لو وجد منه رائحة الخمر دون السكر لم يعزرو
ولا يؤخروا التعزير حتى يزول السكر ولو يحمل رجل لفيته فيها
خمر يعزروا لحاصل ان باب التعزير مبني على الغالب والغالب
في هؤلاء المجانته والفسق فيعزرون بناء على الظاهر * ومن
هيون الغضاة * رجل يوجد في بيته الخمر وهو فاسق او يوجد
معه ركوة من خمر فانه يعزروا لا نه ظهر منه اماراة العزم
على الفساد وانه معصية لا حد فيها فيعزروا قال عبد بطلب
البيع من مولاه وهو مفرا انه يحسن صحبته يعزروا لا نه
متعنت في طلب البيع * كذا في عالمكسوبة * ومنها
اباق المملوك * ذكر في الذخيرة * اذا اخذ الامام الآبق حبسه
الى ان يحج له طاب ويكون هذا الحبس بطريق التعزير وبهذا
المعنى بفع الفرق بين الآبق والضال فان الفاضي لا يحبس الضال
لانه لا يستحق التعزير * ذكر الشيخ ابو بكر الرازي المعروف بالجصاص
في كتابه احكام القرآن في قوله تعالى فما تلووا التي تبغى حتى تفى
الى امرائه ويحتج من يميز مجاوزة الحد بالتعزير بقوله تعالى
فان بغت احد لهما على الاخرى فما تلووا التي تبغى حتى تفى الى
امرائه فامروا بقتلهم الى ان يرجعوا الى الحق فدل على ان في التعزير

ينبغي ان يعلم اقباله الى توبته واذا كان التعزير للزجر والردع
 فلا مفدا لذلك معلوم في العادة كما ان قتل البغاة لما كان للردع
 والزجر وجب فعله الى ان يوقد عواد بنزجر واذا ابوبكر ربح
 . انما اقتصر من لم يبلغ بالتعزير السجد على ذلك بما روي
 عن النبي صلعم انه قال من بلغ حدا في غير حد فهو من المعتدين
 ومن موجبات التعزير الزهد البارد * من اليوا فيت *
 روي ان رجلا قد وجد ثمرة ملفاة في سوق المدينة في زمن
 عمرا بن الخطاب رض فاختبها وقال من ففده هذه الثمرة وتكرر
 كلامه وبعرقها وبظهر زهده وكان مراده من هذا الكلام اظهار
 زهده وورعه ودبائته على الناس فسمع رض كلامه وعرف
 مراده فقال يا بارد انه محصية الله تعالى وضربه بالدرية * كذا
 في نصاب الاحتساب والاشباه * واذا اخذ الدائن عمامة
 المديون يعزر * كذا في المحيط * وعمر رض هجم على بيت
 رجلين بلغه ان في بيتهما خمر فوجد في بيت احدهما دون الآخر
 وهجم على بيت نائحة المدينة واخرجها وعلاها بالدرية حتى
 سقط النخمار عن راسها وعن هذا قال بعض مشائخنا اذا سمع
 صوت الفساق من بيت انسان لا باس بالهجوم عليه وعلاها
 بالدرية اي رفع الدرية وحمل لان يضربها ولم يضرب هذا هو المشهور
 في تصحيح هذا المقام لكن الحق غير هذا وهو ما قال في النهاية
 من ان معناه ضرب بها علاوته والعلاوة بالكسر راس الدرية
 * وفي مختار الصحاح * يقال علاه بالسيف اي ضربه به *

كما في شرح شريعة الاسلام * وعامة اصحابنا لا يجوزون
هجوم المحتسب على موجب النصوص والآثار منها ما روي
ان بغير المحمود من غير ان تتسورا لحيطان وترفع الحجب
وتكسر الابواب وتسلط الاوباش على دور المسلمين وحرم المؤمنين
وتظهر ما امر الله بسره واخفائه ونهى عن افشائه واشاعته
* كذا في التمهيد * قال شمس الاثمة الحلواني ظاهرا لمذهب
عندنا انه لا يجوز الهجوم للفاضي لان فيه هتك ستر المسلمين
ومتك حرمة المحارم وذلك لا يجوز * كذا في الخلاصة * ويعزر
بغمز العين قال بعض الفضلاء القول بوجوب التعزير فيه ظاهر
موافق للفواعد لانه غيبة وهي حرام فاذا ارتكبه يعزر لانه
معصية ليس فيها حد مفقود وهو ايضا بطة في التعزير * وقد
صرح في الشريعة * بان الغمز غيبة حيث قال الغيبة لا تقتصر
على اللسان بل التعريض في هذا الباب كالتصريح والمعل
كالقول وكذا الالباء والرمز والغمز وكلما يفهم منه المقصود
فهو داخل في الغيبة وهي حرام قالت عائشة رض دخلت
عائنا امرأة فلما وثت اومأت بيدي كذا اي قصيرة فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اغتميتها ومن ذلك المحاكات
كان يمشي متعارجا او كما يمشي بل اشد من الغيبة لانه اعظم
في التصوير * كذا في شرح الاشباه للمحموي انتهى * وفي السير
البيان * وتوفي سنة احدى وثلاثين المحرم بن عاص الاموي
والدمروان فرابة عثمان بن عفان رض وكان بفشي سرا النبي

صلى الله عليه، وفيل كان بحاكيه في مشيه فطرده صلى الله عليه
الى الطائف فلم يزل يطرده الى ان استخلف عثمان رض فادخله
المدينة واعتمده ولما طعن في ذلك بانه قد شفع فيه الى النبي
رض فومعه برده فليبت هكذا، اراءت ان اذكر عند عثمان رض
في ذلك واما قول الذمهي طرده النبي صلى الله عليه وسلم فلما استخلف عثمان
رض ادخله المدينة فاعطاه مائة الف دينار فاطلاق فبيع *
وفي خزائن الفتاوى * ومن لم يحضر مجلس الفاضلي وتمرد بان
يقول لا احضرا وسبكت او قال احضروا وفيه كذا او لم يحضر
فاذا احضر يجوز ان يعززه بضرب او حبس على حسب حاله
يما يراه انتهى رجل اظهر الفسق في داره فيبغى ان يتقدم
اليه ابداء للعذر فان كف لم يتعرض له لانه ترك وان لم يكف
فالامام بالخيار ان شاء حبسه وان شاء عززته وان شاء اذله
سيطا وان شاء ازجه عن داره لان الكل يصلح للتعزير وعن
عمورض انه احرق بيت الخمار وعن الامام الزاهد الصفار انه
امر بتخريب دار الفاسق بسبب الفسق * وفي فتاوى النسفي *
انه يكسر ادنان الخمر ولا يكون بالقاء فنا ولا ضمان على الكاس
في شيء من ذلك * وهكذا في العيون * وكذا من اراق خمورا هل
الذمة وكسر ادنانها وشق زفافها اذا اظهرها فيما بين المسلمين
لا ضمان عليه * وفي سير العيون * انه بضمن الا ان يكون اما
بولى ذلك فمح لا بضمن لانه مختلف فيه وفي المسلم بضمن الزق *
وفي المنتقى * قال هشام ساء لك مجودا عن شق الزق فاخبر ان

ابا يوسف قال لا يضمن ما شق وقال محمد رح يضمنه قال رح
 وان كسر جبا فبه خمر لمسلم في بيته يريد ان يتخذ خلا قال في هذا
 يضمن السجب عند ابي يوسف رح وان كان لا يريد ان يتخذها خلا
 لا يضمن عند ابي يوسف رح * وفي ادب القاضي للخصاف *
 قال ان كان باذن الامام لا يضمن الزق وبغير اذنه يضمن * قال
 واصل هذا في الجامع الصغير * قال مسلم كسر لمسلم بربطا اوزفا
 او مزمارا فهو ضامن ويجوز بيع هذه الاشياء وقال ابو يوسف
 لا يجوز بيعها ولا يضمن متلفها وعلى هذا الاختلاف اذا اراق
 المئصف او السكر لمسلم وعندهما لا يضمن في الطبل اذا كان
 للسهو ما اذا كان طبل الغزاة او الصيادين يضمن وقوله في الكتاب
 يضمن عند ابي حنيفة رح اذا كان لغير اللهو كما لو استهلك
 جارية مغنية قال الامام ابو اليسر البزدوي الفتوى على قولهما
 * كذا في كراهة الخلصة * وفي موات الهداية * لو كان البير
 او العين او الحوض او النهر في ملك رجل له ان يمتنع من يريد
 الشفة من الدخول في ملكه اذا كان بجدة ماء آخر بقرب
 من هذا الماء من غير ملك احد وان كان لا بجدة يقال لصاحب
 النهر اما ان يعطيه الشفة او يتركه حتى ياخذ بنفسه بشرط ان
 لا يكسر صقته وهذا روي عن الطحاوي وفيه ما قاله صحيح
 فيما اذا احتفر في ارض مملوكة له اما اذا احتفرها في ارض موات
 ليس له ان يمتنع لان الموات كان مشتركا ولا يحفر لاحياء حق
 مشترك فلا ترفع الشركة في الشفة ولو منعه من ذلك وهو يخاف

على نفسه وظهوره العطش له ان يقاتله بالسلاح لانه فصد اطلاقه
 بمنع حقه وهو الشقة والماء في البير مباح غير مملوك بخلاف
 الماء المحرز في الاثناء حيث يقاتله بغير السلاح لانه قد ملكه
 وركذا الطعام عند اصابته بالخمصة وفيل في البير ونحوها الا ولى
 ان يقاتله بغير سلاح بعضا لانه ارتكب معصية فقام ذلك مقام
 التعزير انتهى والاب يعزروا اذا شتم ولده مع كونه لا يحد له *
 كذا في الاشباه * رحل زنى بامرأة ميتة يعزروا لا يحد
 لما روي ان بهلول الغساس فعل ذلك على عهد رسول الله ص
 فلم يغم عليه الحمد * كذا في المحيط * وفي باب البغاة من
 الهداية * اذا بلغنا انهم يشترون السلاح ويتهيون للقتال
 ينبغي ان ياخذهم ويحبسهم حتى يفلحوا عن ذلك ويحدوا
 توبة دفعا للشر بقدر الامكان * وفي فتح القدير * الا ولى للانسان
 فيما اذا قيل له ما يوجب التعزير ان لا يحبسه فالوالوفال له باخبيث
 الا حسن ان يكف عنه ولورفع الى القاضي ليؤدبه بجوز ولو
 اجاب مع هذا فقال بل انت لا باس * ومن منى الغفار * وحق
 العبد غائب في التعزير فيكوز فيه الابراء والعفو واليمين والشهادة
 على الشهادة وشهادة رجلين ورجل وامرأتين كما في حقوق
 العباد بخلاف الحمد الذي هو خالص حق الله تعالى حيث لم يجز
 فيه شيء من ذلك ولذا لو شتم مسلم ذميا عزركما تقدم تفر به
 ويعز المولى عبده في ظاهر الرواية عن اصحابنا ويعز الزوج
 زوجته على ترك الزينة وغسل السجنا بة واخراج من المنزل

وترك الاجابة من الفرائض وسأهوف في معنى ذلك * قال الولوا الحجى
 في فتاواه * للزوج ان يضرب زوجته على اربعة اشياء وما في
 معناها ومثله في الخلاصة ففي قوله وما في معناها افاد علم المحصر
 فما في معناها اذا ضربت جارية زوجها غيراً ولا تنعظ بوعظه
 فله ضربها * كما في الغنينة * ومنه اذا شتمته ومنعت ثيابها
 واخذت لحيمته او قالت له يا حمار يا ابله او لعنته سواء شتمها
 او لا على قول العامة ومنه اذا شتمت اجنبيا ومنه ما اذا
 كشفت وجهها لغير محرم او كلمت اجنبيا او تكلمت عامدة مع
 الزوج او تشا تمت معه بسمع صوتها الاجنبي ومنه اذا اعطت
 من بيته شيئا من الطعام بغير اذنه حيث كانت العادة لم تجربها
 وان جرت العادة من غير مشاورة الزوج فليس له ضربها
 ومنها اذا ادعت عليه وليس منه ما اذا اطلبت نفقتها او
 كسوتها والحق عليه لان لصاحب الحق بد الملازمة ولسان التفاضي
 * كذا افاده في البزازبة من فصل الامر باليد * والمعنى الجامع
 انها اذا ارتكبت معصية ليس فيها حد مفدر فان للزوج ان
 يعزرها كما ان للسيد ذلك * كذا في البحر معز بالي البد ابع *
 ولا يعزرها على ترك الصلوة ذكره في النهاية تبع لما في الكافي
 للحاكم لان المنفعة لا يعود اليه بل اليها * وذكر في الكنز تبع الكثير
 انه يجوز واعتمده ملاخسرو في متنه وشرحه ما اعتمده ناه ههنا من
 عدم الجواز والاب يعزرا لا بن علي ترك الصلوة جزم به
 ملاخسرو في مختصره وقد صرحوا بان الزوج اذا ضربها

بغير حق وجب عليه التعزير ولا يخفى أنه إنما يجوز له ضربها على ترك الزينة إذا كانت فادرة عليها وكانت شرعية والأفلا كما أنه يجوز ضربها لترك الأجابة إذا كانت طاهرة من الحيض والتفليس وكذا يجوز ضربها للخروج إذا كان الخروج بغير حق وأما إذا كان بحق فليس له ضربها عليه وأطلق في الزوجة تشمل الصغيرة لما استغف عليه من أن التعزير يجري في حق الصبيان والصغرى لا يمنع وجوب التعزير فيجري بين الصبيان * قال الزبلي في شرح الكنز * يصح في التعزير أمور لا يصح شيء منها في الحد والأول الشهادة على الشهادة والثاني شهادة النساء مع الرجال والثالث العفو والرابع التكفل والخامس ومثله في الكافي وفي الفقيه مراهم شتم عالما فعليه التعزير انتهى وهذا لو كان التعزير بحق الله تعالى يمنع الصغرى منه * قال في المجتبى معزيا إلى السرخسي * الصغرى لا يمنع وجوب التعزير ولو كان حق الله تعزير بمنع * وعن الترجماني * البلوغ يعتبر في التعزير أراد به ما وجب حفا لله تعالى نحو ما إذا شرب الصبي أذنني أو سرق وما ذكر السرخسي فيما يجب حفا للعباد توفيقا بينهما انتهى وبدل على صحة هذا ما قال في الخانية من قوله رجل فبل اجنبية حرة كانت أو أمة أو عانفها أو مصها بشهوة يعزروا كذا لو جامعها فيمادون الفرج فإنه يعزروا وكذا الولاء في قول البيهقي رحمه الله وفي قول صاحبيه رحمه الله إذا لا ط حد حد الزنا فاما كان المفعول به بالغ عزروا في قول البيهقي

روح وفي لول ما عبيه روح بعدد وانكاره بعباده فلا شيء عليه والله
 اعلم فقد صرح بعدد وجوب شيء على الصبي فيما يتعلق بحقوق
 الله تعالى * وفي الحاموي القديسي * انه يعزرو بغوله باسفامر *
 وفي الصيوفي ثقله عن الاجناس * انه لا يعزرو لا نه رولي
 عن ابي يوسف روح جواز الذهب بالشرط ونحوه وانتهى *
 والظاهر ما في الحاموي كما لا يخفى وبه جزم في فتح القدير *
 فقال يعزرو في باسفامر وفي بافادرو في با بليد وانا اظن
 انه يشبه با بله ولم يعزروا به * وفي الحاموي القديسي * و
 اذا فادف بالشرط وحب التعزير وانتهى * وقد افاده في
 مجمع الفتاوى * وفي مجمع المفتيين * ادعى على آخر انه
 وطى جارية بته وحبلت منه وادعى النقصان بهذا السبب وانكر
 الاخر الدخول فله ان يخلفه ولو حلف المدعى عليه فله ان يطالب
 من الغاضي تعزير المدعى ولو اقام المدعى بينته فله قيمته
 النقصان انتهى * قال في البحر * ولم يذكر الشارحون حكم
 استيفاء ذم الحق حقه من الغير بلا قضاء وانصببت جمعه ههنا
 من مواضعه تكثيرا للفوائد وتيسيرا على طالبها فان كان الحق
 حذ فذ فلا يستوفيه بنفسه لان فيه حق الله تعالى اذ افاوا الاصح
 الغالب فيه يدفعه تع فلا يستوفيه الا من يقيم الحد ود لكن
 يطلب المذوف كما بيناه في بابها وان كان قصاصا فقال في جناباته
 البزازة قتل الرجل صمد اوله ولي له ان يفتص بالسيف
 فض به اوله وبضرب عملاوته ولورام فقله بغير سيف منه

وان فعل عزرو ولكن لا يضمن لا متيغاة حقه انتهى وان كان
تعزيز انفي حدود الفدية ضرب غير ذي عيوق وضرب المضروب
ايضا انهما يعزوان ويبدء باقامة التعزير بالبادي منهما لانه
الظلم والوجوب عليه اسبق انتهى واما اذا شتمه فله ان
يقول مثله والاولى تركه كما قد سناه وقالوا التزوج ان يزوج
زوجته * وفي جامع القصولين * من التحليف ومن عليه التعزير
لو مكن صاحب الحق منه اقامه انتهى وان كان عينا ففي اجارة
الفنية ولو غاب المستاجر بعد السنة ولم يسلم المفتاح الى
الآجر فله ان يتخذ له مفتاحا آجر ولو آجره من غيره بغير اذن
الحاكم جازا فتهى وقد صارت جاذبة الفتوى مضت المدة و
غاب المسـتـاجر وترك مقاعه في الدار فاضت بان له
ان يفتح الدار ويسكن فيها واما المتاع فجعله في ناحية
الى حضور صاحبه ولا ينوقف الفتم الى اذن العاضي اخذ مما
في الفنية وان كان دينا * ففي مداعنات الفنية * رب الدب
اذا ظفر من جنس حقه من مال المدبون على صفته فله اخذ لا بغير
رضا ولا باخذ خلاف جنسه كالدراهم بالدنانير والدنانير بالدراهم
وعن ابي بكر الرازي له اخذ الدنانير بالدراهم وكذا اخذ الدراهم
بالدنانير استحسانا لا فياسا ولو اخذ من الغريم غيره ودفعه
الى الدائن قال ابن سلمة هو والغريم غاصب فان ضمن الآخذ
لم يصرف فاصا بدينه وان ضمن الغريم صار فصاصا وقال نصير بن
يحيى صار فصاصا بدينه والا خذ معين له وبه يقتضى انتهى وظاهره

قول أصحابنا ان له الاخذ من جنسه مفرا كان او منكرا له بينة
 بام لا ولم ار حكمه مالم يتوصل اليه الا بكسر الباب ونقب الجدار
 وينبغي ان له ذلك حيث لا يمكنه الاخذ واذا اخذ غير الجنس
 بغير اذنه فتلف في يده ضمنه ضمان الرهن * كما في غصب البزازية
 * وفي غصب منية المفتي * اخذت اغصان شجرة انسان هواء
 دار اخرى فقطع رب الدار الاغصان فان كانت الاغصان بحال
 يمكن لصاحبها ان يشدها بحبل ويفرغ هواء داره ضمن الفاطح
 وان لم يمكن لا يضمن اذا قطع من موضع لو رفع الى الحاكم او
 بالقطع من ذلك الموضع انتهى * في الاشباه والنظائر * من له دعوى
 على رجل فلم يجد فامسك اهله بالظلمة بغير كفالة ففيدوهم
 وحبسوهم وضربوهم وغرموهم عزير * كذا في التمنية * وفي نصاب
 الاحتساب * وهل باكل مع الكافر فان كان مرة او مرتين لتاليف
 قلبه على الاسلام فلا باس فانه صاكل مع الكافر مرة فحملناه
 على انه كان لتاليف قلبه على الاسلام ولكن بكره المداومة
 عليه لما روي عن النبي ص انه قال من الحجفاء ان تاكل من غير
 اهل دينك وحمل هذا الحديث على المداومة او بحمل الحديث
 على ان من كان ليس نيته تاليف قلبه على الاسلام توفيقا بين
 الحديثين * كله من الذخيرة في الفصل الثامن عشر من اليسر
 الفصل السابع في انواع التعزير وهو قد يكون بالضرب واكثره
 تسعة وثلثون سوطا وقله ثلث * كذا في تنوير الابصار * وفي
 شرحه منح الغفار * هذا بيان القلة والكثرة في التعزير بالضرب

بناء على ما ذكره الفقه وروى كانه بوري ان ملاه ونهالا بفتح الزجر به
 وليس كذلك لانه ^{بفتح} يختلف باختلاف الاشخاص فلا معنى لتعزيره
 مع حصول المقصود به ونه فيكون مضافا الى راي السلكه بفتح
 ما بوري من المصلحة فيه علمي ما فيل ان التعزير على مواسبه
 تعزير اشرف الاشرف وهو العلماء والعلماء بفتح لا علام و
 هو ان بفوق الفاضل بلغني انك تفعل كذا وكذا فينجز به و
 لا بفعل وتعزير الاشرف وهو الا مرء والاه هاتين بالاعلام
 والسحر الى باب الفاضل والخصومة وتعزير الاشرف وهم
 السوفه بالحر والحبس وتعزير الاشرف بهد اكله وبالضرب
 كذا في كثير من المعتمرات * قال في النهر الفائق * وهذه ابقتني
 عدم تفويضه الى الفاضل على معنى انك ليس له ان يعزير
 بغیر المناسب والتفويض بقتضي ان له ذلك وينبغي ان لا يكون
 ما فيل ان التعزير على مواسبه على اطلاقه فان كان من اشرف
 الاشرف لم يضر به فاده لا يكتفي في تعزيره بفوق
 الفاضل بما موافق لنزهر بذكر وفدرأ بت بعض الفضاة من
 اذبه بالصرب بد للصورأى انه صواب * وفي فتح القدر *
 والتعزير اكثره تسعة وثلاثون سوطا بعد التخييفه ومحمل
 وقال ابو يوسف رح يباع به خمسة وسبعون سوطا ولا يصل في
 نعهه عن المحذور قوله من بلغ حدا في غير حد فهو من
 المعتد بن * ذكر السيهي * ان المحفوظ انه مرسل واخرجه
 عن خالد بن الوليد عن النعمان عن بشير رواه ابن ماجه في

فواحدنا محمد بن حنين الا صبحي حدثنا عمر بن علي
 المفدمي حدثنا مشعر عن خالد بن الوليد بن عبد الرحمن
 عن النعمان بن بشير قال قال رسول الله ص من بلغ الحمد بث
 ورواه محمد بن الحسن في كتاب الآثار مرسلا فقال اخبرنا مسعود
 بن كدام اخبرني الوليد بن عثمان عن الضحاك بن مفسر
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من بلغ الحمد بث والمرسل
 عنده حاجة موجبة للعمل وعند اكثر اهل العلم واذ الهم
 ان لا يبلغ به حدا فابو حنيفة ومحمد رح نظرا الى صرافته
 عموم النكرة في النفي قصرها اليه فنقصاه عن حد الارفاء
 لان الاربعين يصدق عليها حد فلا يبلغ اليها بالنص المذكور
 خصوصا والمحل محل احتيال في الدرء و ابو يوسف رح اعتبر
 اقل حد ود الاحرار لان الاصل الحرية ثم نفص سوطا في
 رواية هشام عنه وهو قول زفر رح وهو المقياس لانه يصدق
 عليه قولنا ليس حد افيكون عن افراد المسكوت عن المنهي
 عنه وفي ظاهر الرواية عنه خمسة وسبعون وليس فيه معنى
 معقول وذكر ان سبب اختلاف الرواية عنه انه امر في تعزيز رحل
 بتسعة وسبعين وكان يعقد لكل خمسة عقدا باصابعه فعقد خمسة
 عشر ولم يعقد للاربعة الاخيرة لنقصها عن الخمسة فظن الذي
 كان عنده انه امر بخمسة وسبعين وانما امر بتسعة وسبعين وروي
 مثله عن عمر رض يعني خمسة وسبعون وليس بصحيح ونقل
 عن ابي الليث قال قيل ان ابا يوسف رح اخذ النصف من حد

الا حرا رواكثره مأبته والنصف من حد العبد واكثره خمسون
 فيحصل خمسة وسبعون ومنع صحة اعتبار هذا الاخذ وهو لا يضرة
 بعد ان اثره عن علي كما ذكر في الكتاب من انه قلد عليا فيه وكونه
 لا يعقل بكونه اذ الغرض ان ما لا يدرك بالزاي بحجب تقليد الصحابي
 فيه وانما يتم جوابه بمنع ثبوته عن علي كما قال اهل الحديث انه
 غريب ونفله البغوي في شرح السنة عن ابي ليلى وبقولنا
 قال الشافعي في الحرو قال في العبد تسعة عشر لان حد العبد
 في الخمر عنده عشرون وفي الاحرار اربعون وقال مالك لا حد
 لاكثره فيجوز لئلا مأثم ان يزيد في التعزير على الحد اذا رأى المصلحة
 في ذلك مجانباً لهوى النفس لما روي ان معن بن زائدة عمل
 خطا لما على نفس خاتم بيت المال ثم جاء به بصاحب بيت المال
 فاخذ منه مالا فبلغ عمر رضى ذلك فضربه مأبته وحبسه وكلم
 فيه فضربه مأبته اخرى فكلم فيه من بعد فضربه مأبته ونفاه
 وزوى الامام احمد رح باسناده ان عليا رضى اتى بالنجاشي
 الشاعر فد شرب خمر في رمضان فضربه ثمانين للشرب وعشرين
 سوطا لفطوره في رمضان ولنا الحديث المذكور ولان العفوية على
 قدر الجناية فلا يجوز ان يبلغ بما هو اهلون من الزنا فوق ما فرض
 بالزنا وحد يث معن يحتمل ان له ذنوبا كثيرة او كان ذنبه يشتمل
 كثيرة منها لتزويده واخذه مال بيت المال بغير حقه وفتح
 باب هذه الحيلة لغيره ممن كانت نفسه غاربة عن استشرافها
 وحديث النجاشي ظاهرا لا احتجاج فيه فانه نص علي ان

ضربه العشر بن فوق الثمانين. لفطوره في رمضان وقد نصت على
 انه لهذا المعنى ايضا الرواية الاخرى القابلة ان عليا رضي الله
 بالنجاشي وقد شرب الخمر في رمضان فضربه ثمانين ثم ضربه
 عشر بن وقال ضربناك العشر بن لجرأتك على الله تعالى وافتاءه
 في رمضان فابن الزبادة في التعزير على الحد في هذا الحد بث
 وعن احمد لا يزد على عشرة اسواط وعليه حمل بعض اصحاب
 الشافعي رح. مذهب الشافعي رح لما اشتهر عنه من قوله
 اذا صبح الحد بث فهو مذهبني وقد صح عنه صلى الله عليه وسلم
 في الضحيتين وغيرهما من حد بث ابي برأة انه قال لا يجلد فوق
 عشرة اسواط الا في حد من حد ود الله واجاب اصحابنا عنه
 وبعض الثقات بانه منسوخ بدليل عمل الصحابة بخلافه
 من غير انكار احد وكتب عمرو رضي الله عنه الى ابي موسى ان لا تبلغ
 بنكالا اكثر من عشر بن صوطا وروي ثلثين الى الاربعين وبما
 ذكرنا من تغديا اكثره بتسعة وثلثين يعرف ان ما ذكر فيما تقدم
 من انه ليس في التعزير شيء مفدر بل مفوض الى راي الامام
 من انواعه فانه يكون بالضرب وبغيره مما تقدم ذكره اما ان
 افتضى رائه الضرب في خصوص الواقعة فانه حينئذ لا يزد
 على تسعة وثلثين وفي نوادر ابن سماعة عن ابي يوسف رح
 وان عزر رجلا مأبته فمات الرجل قال لا اضمنه لانه قد حاء
 ان اكثر ما عزر به مأبته فان زاد على المأبته فمات فنصف الدية
 في بيت المال لان هذا خطأ من الوالي * وفي الامالي *

عن أبي يوسف روح لو أن قاضياً رأى تعزيراً ما به فقد اخذ باثر
وان ضرب أكثر من ما به فهو جائز * وفي فتح القدر * واشتهر
الضرب التعزير لأنه جرم فيه التخفيف من حيث العدد .
فلا تخفف من حيث الوصف لئلا يؤدي الى فوات المقصود
من الانزجار ولهذا لم يخفف من حيث التعزير على الاعضاء
بحر بان التخفيف فيه من حيث العدد * وذكر في المحيط *
ان محمد ارح ذكر في حدود الاصل ان التعزير يفرق على الاعضاء
وذكر في اشربة الاصل بضرب التعزير في موضع واحد وليس
في المسئلة روايتان بل موضوع ما ذكر في الحدود ما اذا وجب
تبليغ التعزير الى أقصى غايته بان اصاب من اجنبية كل محرم
غير الجماع او اخذ السارق بعد ما جمع المتاع قبل الاخراج
واذا بلغ غايته التعزير يفرق على الاعضاء والا فسد العضو والاول
الضرب الشديد الكثير عليه وموضوع ما في الا شربة ما اذا
عزرا دنى التعزير بكثرته ونحوها واذا حدد ايسيراً فالأقامة
في موضع واحد لا يفسد وبتفرقها لا يحصل منه مقصود
الانزجار فيجمع في محل واحد وعلى هذا فمعنى شدة الضرب
قوته لا جمعه في عضو واحد كما قيل اذا صح انه لا يجمع في موضع
واحد ثم ذكر في البسوط بانه يعزير في ازار واحد انتهى *
وفي البحر * وأشار بالاشد بة الى انه يحرم من ثيابه * قال
في غايته البيلان * ويتردد في سائر الحدود والافش حد الغذف فانه بضرب
وعليه ثيابه كما انه مناه وبخالفه ما في فتاوى قاضين خان بضرب قائما

عليه ثيابه وبنزع الفرو والحشو ولا يمد في التعزير والظاهر
الاول لتصریح المبسوط به والى انه لو اجتمع التعزير والمحد قدم
التعزير في الاستيفاء لتحضه حقا للعبد * كذا في الظهيرية *
وفي محيط السرخسي * وبضرب قائما مجردا بنزع عنه ثيابه
الا في حد الفذف فانه بضرب و عليه ثيابه غير ان بنزع
عنه الحشو والفرو لان زيادة الا بلام يحصل بالتجريد وحد
الفذف مبني على التخفيف فلا يبالغ في الا بلام بالتجريد
والحشو والفرو بمنع ان اثر الضرب فينزع عنه وفي المرأة لا بنزع
التياب الا الفرو والحشوان كشف العورة حرام والزحر واجب
ولا يمد في شيء من المحدود ولا يمسك ولا يربط لكنه يترك قائما
الا ان يعجزهم فيشدها ما المذليل المراد به ان لا يمد المحدود
بين العقابين بل يضرب قائما لا في ذلك بدعة وفيل المراد به
ان لا يمد السوط على بدنه بعد الضرب لانه زيادة على المحدود
ولا يرفع الضارب يده فوق راسه وبضرب الرجل قائما والمرأة
فاعدة لان المشروع في الضرب ان يفرق الضرب على الاعضاء
وان ضرب قائما يمكن التفريق على الاعضاء والمرأة عورة
فمتى ضربت قائمة لا يؤمن ان يكشف شيء من اعضائها وبضرب
الاعضاء كلها الا الوجه والراس والفرج لان الراس مجمع الحواس
وفيه العقل وبالضرب عليه يخاف فوت العقل ونقص الحواس
والوجه مجمع الحاسن فيخاف ان يضرب العين او حسا شربفا
فيصير مثله والضرب على الفرج مهلك وعند ابي يوسف رج

بضرب الراس ايضا لمحمد بث ابي بكر رض انه قال للجلا داضرب
 الراس سوطا او سوطين فان فيه شيطانا فلنا هذا الحمد بث ورد
 في قتل اهل الحرب وضرب رؤسهم عموما او خصوصا من قوم
 كانوا بالشام ويحلفون اوساط رؤسهم وعن بعض مشائخنا رح
 لا يضرب الصدر والبطن لانه مقتل كالرأس انتهى وقد يكون
 بالحبس و جاز للحاكم ان يحبس العاصي بعد الضرب فيجمع
 بين ضربه وحبسه لانه صالح تعزيرا وقد ورد به الشرع
 في الجملة حتى جاز ان يكتفى به فجاز ان يضم اليه * وفي
 منح الغفار * و يكون بالصفع وفرك الاذن وبالكلام العنيف
 وبنظرا لقاضي له بوجه عبوس و شتم غير الفذف * كذا في
 المجتبى * وفيه ذكر ابواليسر والسرخسي انه لا يباح التعزير
 بالصفع لانه اعلى ما يكون من الاستخفاف فيصان عنه اهل
 القبلة * كذا نقله عنه صاحب البحر * وفي ضياء المحلوم *
 الصفع الضرب على الفقاء ولا يكون التعزير باخذ المال
 في المذهب ونص على كونه المذهب صاحب البحر فيه بعد ان
 ذكر ما سئل على عليك قال ولم يذكر محمد رض التعزير باخذ
 المال وقد قيل روي عن ابي يوسف رح ان التعزير من السلطان
 باخذ المال جائز كذا في الظهيرية * وفي الخلاصة * سمعت
 عن ثقة ان التعزير باخذ المال ان رأى القاضي ذلك او الوالي
 جاز ومن جملة ذلك رجل لا يحضر الجماعة بجوز تعزيره
 باخذ المال انتهى * وافاد في البرازية * ان معنى التعزير

بأخذ المال تملأ القول به أمميا كشيء من ماله عنه مدة لينزجر
 ثم يعيده الحاكم إليه لا أن يأخذ الحاكم لنفسه أو لهيئته المال
 كما يتوهمه الظلمة إذ لا يجوز لأحد من المسلمين أخذ مال أحد
 من المسلمين بغير سبب شرعي * وفي المجتبى * لم يذكر وكيفيته
 الأخذ وأرى أن يأخذها فيمسكها فإن أس من تو به بصرفها
 إلى ما يرى * وفي شرح الآثار * التعزير بالمال كان في ابتداء
 الإسلام ثم نسخ انتهى ويكون بالقتل لمن وجد رجلا مع امرأة
 لا يحل له أن كان يعلم أنه لا ينزج بوضوح وضرب بما هو دون
 السلاح ولا فإن علم أنه ينزجر بما ذكر لا يكون بالقتل
 وإن كانت المرأة مطاوعة فتلهما ولو كان مع امرأة ته وهو بزني بها
 أو مع محرمة له وهما مطاوعتان فتلهما جميعا مطلقا * قال
 في التبیین * سئل الهند واني عن رجل وجد مع امرأة رجلا
 يحل له فتلها قال إن كان يعلم أنه ينزجر بالصباح والضرب بما دون
 السلاح لا يحل له وإن كان يعلم أنه لا ينزجر إلا بالقتل حل له
 القتل وإن طارعت المرأة حل له فتلها أيضا * وفي المنية *
 رأى رجلا مع امرأة ته وهو بزني بها أو مع محرمة وهما
 مطاوعتان حل له قتل الرجل والمرأة جميعا انتهى * قال
 شيخنا في البحر * فقد افاد الفرق بين الأجنبية والزوجة والمحرمات
 فمع الأجنبية لا يحل القتل إلا بالشرط المذكور من عدم الانزجار
 بالصباح والضرب وفي غير ما يحل مطلقا * وفي النهر الفائق *
 بعد نفل كلام صاحب البحر في التفريق بين الأجنبية والزوجة

لا نسلم ان ما نفل عن الهند واني نص في الاجنبية لم لا يجوز ان يكون
المعنى بامراة له وخصصها لتعلم الاجنبية بالأولى وبطل على ذلك
ما في حدود النزابة فله وجد مع امرأته رجلا كان ينزجر بالصباح
حرمادون السلاح لا يحل قتله وان كان لا ينزجر الا بالغفل حل
قتله وان طاعته حل قتلها ايضا وهذا نص على ان التعزير والعقل
بليبه غير المحتسب انتهى وبهذا يندفع التذافع بين كلامي
الهند واني وقد ورد ذلك في الخانية حيث قال رأى رجلا بزني
بامراة او بامراة رجل آخر وهو محصن فصاح به ولم بهرب
ولم يمتنع عن الزنا حل بهذا قتله وان قتله فلا فصاص عليه
وذكر مثله في السرفة حيث قال رأى رجلا يسرق ماله فصاح به
او بنفب حائطه او حائط غيره وهو معروف بالسرفة فصاح به ولم
بهرب حل له قتله ولا فصاص عليه انتهى وغاية الامر ان ما في منية
المفتي وعليه حرمي الخبازي في مختصر المحيط مطلق لكنه يجب
عمله على التفقيصا. توفيغا بين كلا مهم ومن ههنا جزم ابن وهبان
في نلته بالشراء المذكور مطلقا وهو الحق واعلم انه في الخانية
شرط في حوز قتل الرائي ان يكون محصنا وفي السارق ان يكون
معروفا بالسرفة والاول جزم الطرطوسي ورواه ابن وهبان بانه
ليس من المحد بل من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو
حسن فان هذا المنكر حيث تعين القتل طويفا في ازالته فلا معنى
لا شرائط المحصان فيه وكذا اظلفه النزاري انتهى * قال
الامام الزاهد في شرح الفدوري * الا صل في كل شخص

اذا رأى مسلمًا يزني ان يحمل له قتلته وانما يمتنع خوفًا ان يقتله
ولا يصدق انه يزني وعلى هذا الفياس المكابر بالظلم وقطاع
الطريق وصاحب المكس وجميع الظلمة بادننى شيء له قيمة
والاعونة والظلمة والسعاة فيباح قتل الكل وبثاب فاتهم *
وايضاً في النهرا الفائق * وقد يكون بالنفى ايضا * فغذا ذكر
العيني في شرح البخاري * انه من اذى الناس مطلقاً بنفى
عن البلد بذلك افتى عبد الله بن عمر وبالاخراج من الدار
* قال البزازي * ويقدم الحذر على مظهر الفسق في داره
فان كف فيها والا حبسه او اذبه اسواطاً وازعجه عن داره *
اذا لكل يصلح تعزيراً * وعن الصغار الزاهد * انه امر بتخريب
دار الفسق انتهى * وفي حدوده * لا يجمع بين جلد ونفى
الا سياسة والنفى هو التغريب لان الله تع جعل الجلد كل
الموجب في قوله تعالى فاجلدوا كلوا حدر جوعاً الى حرف الغاء
او الى كونه كل المذكور واما الحد بث فهو قوله البكر بالبكر
جلد مائة وتغريب عام منسوخ كسطره وهو قوله الثيب بالثيب
جلد مائة ورجم بالحجارة وقد عرف طريقه في محله قالوا الا اذا رأى
الامام فيعززه مصلحة قد رما يرى وذلك تعزيراً وسياسة لانه
قد يغيد في بعض الاحوال فيكون الراى فيه الى الامام وعليه بحمل
النفي المروي عن الصحابة رض * كذا في الهداية * وهو المراد
بقول صاحب الكنز ولو غرب بما يرى صح اي مجازاً انتهى *
وفي فصول الكواشي شرح اصول الشاشي * وهو لا يشتر

بالزنا بل يجوز في كل جنائية براه الا ما فيها الا ترى ان النسي
صلعم نفى هيت الخنث سياسة ولم يكن ذلك حدا انتهى
وفسر التغريب في النهاية بالحبس وهو اسكن للفتنة من نفية
الحى اقليم اخر لانه بالنفي يعود مفسدا كما كان ولهذا كان الحبس
في ابتداء الاسلام وحمل النفي المذكور في قطاع الطريق
عليه * وفي سرفته منح الغفار * اذا اخذ الفاطح قبل ان ياخذ
شيئا وقبل ان يقتل احدا حبس بعد التعزير حتى يتوب لان المراد
بالنفي المنصوص الحبس في حق من خوف الناس ولم ياخذ مالا
ولم يقتل لانه اما ان يراد نفية عن جميع الارض وذا لا يتحقق
ما دام حيا بل عن بلد الى بلد اخر وبه لا يحصل المقصود وهو
دفع اذاه عن الناس او عن دار الاسلام الى دار الحرب وفيه
تعريضه على الردة فدل على ان المراد نفية عن جميع الارض
بدفع يشره عن اهلها الاموضع حبسه * وقد صرح مفتى الثقلين
بان هذا الحبس بعد التعزير بالضرب لا يرتكبه منكر التخويف
* ونفل صاحب الكفاية عن التمر تاشي كذا لك وبه صرح
في الهداية ايضا حيث قال ويعزرون ايضا لمباشرتهم منكر الاخافة
واطلق في اخذه فشمهل ما اذا كان باذن الامام او لا وتو بته
يُحْمَل بظهور سيما الصالحين عليه لانها اماراة ظاهرة بدل
على الذببة المتعلقة بالقلب وبخلاف بعظم الجنابة وصغرها
وحال الجاني والمجنى عليه وبفوض الى اكبر راي الامام لانه اعلم
بمراقب الاحوال وانظر بالسال والمآل فلا ينبغي له قتل من غمز

بأهتبن أو شتم بيا بليد ولا يلقى تغربك اذن رجل حفظ منه
 الفصاح كالمواي الفاتل للعبد ولا يكفى الخصومة أو البحر إلى
 باب القاضي للدهني الرزبل باهاته السيد الجايل بل لا بد ان
 يرى ان الجنابة من جنس حق الله تعالى أو حق العبد وهو
 وحاسف في الحدد أو الفصاح أو نازل منه والجناني ممن بنزجر
 بالجنابة الشديدة والمجنني عليه ممن يتأذي وبلحفه الشين
 بتلك القول والفعل أم لا فيحكم بما هو المناسب باعتدال تلك
 المراتب من اصناف العفوبات وافسام الابتاديات نوعا وفردا
 وهذا فائدة التغو بض اليه لا غبر وما ذكرنا من التغاوت بين
 تعزيز الاشراف والاوساط والارزال فهو مبني على ما قلنا
 ولا ينافي التغو بض بل هو نصح فقط لانص على خلافه كما ان السلطان
 وأى رجلا على بلد وقال فوضيت الا مراليك فاعمل برا عليك
 ما هو الا وفي والا رفق باحوال الرعية وادخيم له بعض بأرق
 التروى فهذه الا بضاح لا ينافي التغو بض اصلا بل يعاضده
 على الوجه الا وفي فالتعزيز بالنظر العيوس والدعوى والحر
 الى باب القاضي للاشراف والتغربك والشتم للاوساط
 والضرب والسحب للارزال كما هو مذكور في كلا مهم خرج
 تمثيلا في الجنابة الخفيفة التي هي ابعد من مبلغ الحد والا
 فكيف بحل القتل لمن رأى رجلا بزني وهو شريف ومن ههنا
 علم ان كل ما وقع في كلا مهم مما يعارض التغرب بتركه بين
 اقلية الضرب بالثلثة فمع كونه مختلفا فيه ايضا من هذا السبل

وسبب النصيح ان الائمة بعد الخلفاء الراشد بن رضوان الله عليهم
 اجمعين كانوا اكثرهم جهلاء فاسفين وسفهاء غير صائبين كما
 لا يخفى والفاضل في هذا الباب كالامام من غير فرق الا في السياسة
 كما سيأتي انشاء الله تعالى * قال في شرح الوفاة * وكيفية
 التعزير وكيفية بغوض الربي راى الامام فيرا عي عظم الجنابة و
 وصغرها وحال الغافل والمغفل فيه * وفي البحر الرائق * ليس
 فيه شيء مفدر بل هو مفوض الى راى الفاضل لان المفصود منه
 الزجر واحوال الناس مختلفة فيه * وفي التهذيب * التعزير بفدر
 عظم الجنابة وصغرها على قدر حال المعزير * وفي الكافي * عن
 ابي يوسف رح انه بفدر لكل نوع من بابه * وفي الظهيرية *
 ينبغي ان ينظر الفاضل في سببه فان كان من جنس ما يجب فيه الحد
 ولم يجب لشبهة ببلغ التعزير افضى غايته * قال في فتح القدر *
 وعن ابي يوسف رح انه على قدر عظم الجرم وصغره واحتمال
 المضروب وعدم احتماله وعنه انه بفدر كل نوع من اسباب
 التعزير من بابه انتهى ونوع من التعزير اضطراري لا بتوقف
 اقامته على الفاضل والامام ولو توقفت لفات الوقت ولم يؤمن
 من الضرر في الحال كقتل من شاهر السيف ومن عرض له في الصحراء
 ومن زنى مع امرأته واللص الذي خرج من دار مع متاعه وقد يكون
 بطريق النهي عن المنكر في حال ارتكاب المعصية كضرب
 من بزني امرأته وقتله ان لم يمتنع من الضرب والصيحة وقد يكون
 لدفع الهرج وكثرة وفور موجباته لتدبير المنزل كتاديب السيد

عبد هو الوالد ولد الزوج زوجته ولا يوهم ان هذه التعزيرات
تقام من غير الامام وقد تقرر فيما سبق ان الائمة اليه لان
الائمة التي تختص بالسياسة المدنية مختصة به ولو فوضت هذه
التعزيرات ايضا اليه لادعى الى الوجود ولا هرج في الشرع * قال في
البحر * فالوالد الكل مسلم اقامت التعزير بحال المباشرة واما بعد المباشرة
فليس ذلك لغير الحاكم * وفي الفنية * لو رأى غيره على فاحشة
موجبة للتعزير فعززه بغير اذن المحتسب فله محتسب ان يعزر
المعزير ان عزز بعد الفراغ منها قال رض فوله ان عزز بعد الفراغ
منها فيه اشارة الى انه لو عززه حال كونه مشغولا بالفاحشة
فله ذلك وانه حسن وان ذلك نهى عن المنكر لان النهي
عن المنكر كل واحد ما موربه و بعد الفراغ ليس بنهي عن
المنكر لان النهي عن ماضى لا يتصور فتخص تعزير او ذلك
الى الامام وذكر قبله من عليه التعزير اذا قال لرجل افهم علي
التعزير ففعل ثم رفع الى القاضي فان القاضي يحتسب بذلك
التعزير الذي اقامه بنفسه * وفي المجتبى * فاما اقامة
التعزير بفعل لصاحب الحق كالفضايل وقيل للامام لان صاحب
الحق قد يسرف فيه غلطا بخلاف التعزير الواجب حفظه تعالى
حيث يتولى اقامته كل احد بحكم النيابة عن الله تعالى انتهى *
قال في فتح القدير * وسئل ابو جعفر الهندواني عن رجل
وجد رجلا مع امرأة ابحل له فتله قال ان كان يعلم انه ينجس
عن الزنا بالصباح والضرب بدون السلاح لا يفتله فان علم انه

لا ينزج رالا بالقتل حل له قتله وان طأوعته المرأة بعملها
 ايضا وهذا تنصيص على ان الضرب تعزير ا بهلكه الا نسا
 وان لم يكن محتسبا * وصرح في المنتقى * بذلك وهذا لا نه
 من باب ازالة المنكر باليد والشارع ولي كل واحد ذلك حيث
 قال من رأى منكم منكرا فليغيره بيده وان لم يستطع فليذكره
 المحذوب بخلاف الحد فانه لم يثبت توليتها الا للولاة وبخلاف
 التعزير الذي يجب حقا للعبد كالغذف وغيره فانه لتوقفة
 على الدعوى لا يفيمه الا الحاكم الا ان يحكم فيه * وفي منح الغفار *
 من حدا وعزر فهلك فدمه هدر لا نه فعل ما فعل باصر
 الشارع وفعل المامور لا بتفديد بشرط السلامة كالغصاد والبزاع
 * كما في المختار وغيره * الا امرأة عزرها زوجها فماتت فان
 دمه لا يكون هدر لان قاذبه بباح فبتفديد بشرط السلامة
 ومنفعته ترجع اليه كما ترجع الى المرأة من وجه وهو استغاثتها
 على امر الله تعالى به وقد ظهر بهذا ان كل ما كان
 مامورا به من جهة الشارع فان الضارب لا ضمان عليه بدونه
 وكل ضرب كان ما ذونا فيه بدون الامر فان الضارب بضمنه اذا
 مات لتفديده بشرط السلامة كالمرور في الطريق وظهر بهذا
 ان الزوج لا يجب عليه ضرب زوجته اصلا فلوا دعت على
 زوجها ضربا فاحشا وثبت ذلك عليه عزركما لو ضرب المعلم
 ضربا فاحشا فانه يعزر * صرح بذلك في مجمع الفتاوى * وله
 ان يضرب اليتيم فيما يضرب ولد له وردت الآثار والاخبار

وفى الروضة * له ان يكرد ولده الصغير على تعليم القرآن والادب
لان ذلك فرض على الوالدين ولوا مرغيره بضرب عبده هل
للمامور ضربه بخلاف الحر قال رض فهذا تنصيص على عدم
جواز ضرب ولد الا من بخلاف المعلم لان المامور بضربه نيابة
عن الاب لمصلحة والمعلم بضربه بحكم الملك بتمليك ابيه لمصلحة
الولد المتعلم انتهى * وفيها ايضا * عن ابى بكر الاعمش لو اساء
عبده لا يعزر وهذا خلاف قول اصحابنا وله التعزير دون
الحمد وبه ناخذ وكذلك امرأته لان الله تعالى واخر بوهن انتهى
* وفى الاشباه * الواجب لا بتفديد بوصف السلامة والمباح
بتفديد به فلا ضمان لو سرى فطع الفاضى الى النفس وكذا اذا
مات المعزور وكذا اذا سرى الفصد الى النفس ولم يتجاوز المعتاد
بوجوبه بالعقد وضمن لو عزر زوجته فماتت ومنه ضرب
الاب ابنه تأديبا او الام او الوصى ومن الاول ضرب الاب او الوصى
او المعلم باذن الاب تعليمهما فلا ضمان لو مات فضررب التاديب
مفيد لكونه مباحا وضرب التعليم لا لكونه واجبا انتهى الخلاصة
فى السياسة هو نوع من التعزير قال فى القاموس سست الرعية
سياسة امرتها ونهيتهها وفلان مجرب فدا ساس وسياس عليه
ادب وادب * قال المعزري فى الخطط * يقال سأس الامير
سياسة بمعنى فام به وهو سأس من قولهم سأسه وسوسه الغوم
اي جعلوه سوسهم والسوس الطبع والتخلق يقال النصيحة
من سوسه والكرم من سوسه اي من طبعه فهذا اصل وضع السياسة

فى اللغة ثم رسمت بانها القانون الموضوع لرعاية الآداب
 والمصالح وانتظام الاحوال والسياسة نوعان سياسة عادلة تحرز
 الحق من الظالم فهي من الشريعة علمها من علمها وجهلها
 من جهلها وقد صنف الناس فى السياسة الشرعية كتباً متعددة
 والنوع الآخر سياسة ظالمة فالشريعة بحر منها انتهى ولا يخفى
 انهما مختلفان بالتويع وان الاشتراك بينهما لفظي وتستعمل
 فى العفو بات الشد بدة كالقتل والنهي بمعنى لا الخفيفة كتداب
 الاب الابن والسبد العبد الا ترى ان من خنق رجلاً او طرحه
 فى بئر او القاد من حبل فمات بعزرو ولا يفتن ولو اعتاد بذلك
 وفعله غير مرة بقتل سياسة والاصل ان من الجنايات العظيمة
 ما لم يتدبر له عفو او بتعيين ولكن سقطت بشبهة وفي هذه
 فساد ظاهر فامام بالتروى فيه للعمل برائه على ان ما يكون
 من الحوادث لا تعدد ولا تخصى فالامر فيه بالرائى اولى * وفي
 حدود البحر * واعلم انهم يذكرون فى حكم السياسة ان الامام
 يفعّلها ولم يفر لوالى القاضى فثا اهره ان القاضى ليس له الحكم
 بالسياسة ولا العمل بها وايضا فيه وظاهر كلامهم ان السياسة
 فعل ينشئ من الحاكم لمصلحة يراها وان لم يرد بذلك الفعل دليل
 خبري انتهى * قال فى منح الغفار * من تكرر منه التخنيق
 فى المصر فتلزمه لانه صار ساعياً فى الارض بالفساد وكل من كذلك
 بدفع شره بالقتل * وصرح الزيلعي * بان القتل عند التكرار
 انها هو بطريق السياسة ومنها ما حكى عن الفقيه ابي بكر

إلا عمش أن المدعى عليه السرفة إذا نكر فلا مام أن يعمل بالكبر
 وإنه فان غلب على ظنه أنه سارق وأن المال المسروق عنده عاقبه
 ويجوز ذلك كما لو رأى هـ إلا مام جالساً مع الفساق في مجلس
 الشراب وكما لو رأى أ ب مشي مع السراق وبغلبة الظن أجازوا^١
 قتل النفس كما إذا دخل رجل شاهراً سيفه وغلب على ظنه
 أنه يقتله وحكي عن عصام بن يوسف ر ح أنه دخل على أمير بلخ
 فأتى سارقاً فأنكر السرفة فقال إلا مير ما ذا يجب عليه
 فقال تعالى ألمدعي البينة واليمين على المنكر فقال إلا مير
 هاتوا بسياط فما ضرب عشرة حتى أثروا حضراً السرفة فقال عصام
 ماراً بـت جوراً شبه بالعدل من هذا انتهى * وفي التجنيس * رجل
 بدعي على آخر بسرفة كان على المدعي البينة وعلى السارق
 اليمين والضرب خلاف الشرع فلا يفتى به لأن الفتوى يجب
 أن يطابق الشرع انتهى * وفي حدود الحمادية * قال
 أبو شكور السلمي سمعت عن الشيخ إلا مام الزاهد أبي بكر
 محمد بن حمزة الخطيب بسمرقند في سنة نيف وستين و
 أربع مائة وكنت متفهماً وتلففت كتاب السرفة فلما كان بنى
 مسأئل من قطاع الطريق وأحكامهم وهو على قوله تعالى
 فما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً
 أن يقتلوا أو يصلبوا أو ينقطع أبدنهم وأرحلهم من خلاف أو ينفوا
 من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم
 قال ر ح حد قطاع الطريق أن ينقطع الطريق بخروجه

فقال سمعت عن الشيخ الامام شمس الائمة ابني محمد عبد العزيز
احمد الحلواني البخاري ذكر في اماليه بان قطاع الطريق
اذا قطع الطريق واخذ المال وان لم يقتل ولم ينقطع الطريق
ويخرجه فانه يجوز للسلطان ان يقتله سياسة ولهذا المعنى قلنا
المبتدع اذا كان منه دهوة ودلالة الناس في البدعة وبتوهم
ان ينتشر منه البدعة وان لم يحكم بكفره فانه يجوز للسلطان
ان يقتله سياسة وزجرا لان فساد اعلی واعمر حيث تؤثر
في الدين والبدعة اذا كانت كفرا فانه يباح قتلهم عما
واذا كانت فسقا لا يباح قتلهم عما ولكن يقتل من كان
معلما ورئيسا وامام لهم زجرا وامتناعا * وفي سرفته
البكر * فان سرق ثا لثا حبس حتى يتوب لقول علي رض
لاني استحيي من الله ان لا ادع له بد اباكل بها ويرجلا بمشي عليها
ولا يله اهلك معنى لما فيه من تقويت جنس المنفعة ولا نه
نادر الوجود والزجر فيما يغلب بخلاف الفصاح لانه حق العبد
قيستوفى ما امكن جراحته وما ورد من قطع يده اليسرى
في الثالثة والرجل اليمنى في الرابعة فدل على فيه
الطحاوي او يحمله على السياسة وتما في الاصول
من بحث الامر * وفي السراجية * للامام ان يقطع سياسة *
وفي منح الغفار * للامام قتل المارق سياسة لسعيه في الارض
بالفساد ~~منه~~ كره ملا خسرو في شرحه معللا له بما ذكرنا
وعراه الى المسية انتهى والله اعلم بالصواب واليه الاياب

والحمد لله على إتمام هذا الكتاب المعسمى بجامع التعزيرات من كتب
 الثقات * جعله الله تعالى مخزناً للمبركات والخيرات * في سنة
 : لعشر بن بعد الالف والمائتين من الهجرة النبوية * على صاحبها
 الصلوة والتحية * * * * *

* خاتمة الطبع *

حمد لمن انطمع انعامه في مرآت النفوس والطابع * وسلاماً
 على من انتفش بهداهيته في صفحات الازهان السليمة الاحكام
 والشرابع * وعلى آله واصحابه الذين حكموا باحكامه في الحوادث
 والوفابع * وصدر منهم النوادر والبدايع * وبعد فيقول العدد
 المفتفر الى رحمة الله الغني في السر والعلن * خادم الطلبة
 ولايت حسن * وفقه الله للعمل في يومه لغد * قبل ان يخرج
 الا من يده * لما وجدت مختصو جامع التعزيرات من كتب
 الثقات للامام العالم العلامة * الكبير المحقق الفهامة * بحر
 العلوم العفلية والنقلية * محيط الفنون العلمية والادبية *
 مولانا الاكرم الاعظم * استاذنا الا مجد الفخر * شمس سماء
 البلاغة * بدرك الفصاحة * عظيم المنزلة والشان * افضى
 الفضاة سراج الدين علي خان * لازالت ظلال فيوضاته ممدودة
 على الطالبين * وما برحت شمس انواره طالعة على الراسمين *
 جامعالاصناف المسائل المفتيسة من المعتبرات * حاربها نفل
 عن الثقات * كافياً للضرورات * وافياً للحاجات * مغنياً عن
 الرجوع الى المطولات * جعلته منطبعاً في مطبع عين الاعيان *

* ۱۱۳ *

عبد الرشید خان * حفظہ اللہ عن طوارق الحدیثان * فی التاسع
من شهر صفر المظفر سنۃ ستہ وثلثین * بعد الالف والمائتین
من ہجرتہ سید المرسلین * صلوات اللہ علیہ وعلی آلہ .
واسحابہ اجمعین * وصرفت برہۃ من الزمان
* فی تصحیحہ علی حسب الامکان * والمرجو
من الناظرین صد الخلل وعفوا الزلل
کما هو شأن الکرام * لا الحمد
والعناد علی إعادة اللیام *
واللہ ولی التوفیق *

وبالاعانة

حفيق

**

**

* * الحمد لله الملهم للصواب * *

* صفحہ *	* سطر *	* غلط *	* صحیح *
١٠	١٥	انتهى	انتهى
١٥	٢	انتم	انتم
١٦	٢١	ان يكون	يكون
٢١	١	فلا يصيرون	فلا يصيرون
٢٩	٥	محيط البرهاني	المحيط البرهاني
٣٠	١٨	يعني	بمعنى
٣١	٨	ابي يوسف	ابو يوسف
ايضا	١٨	هذا محمد بن	هذا محمد بن
٣٥	٣	لم يحكي	لم يحك
٣٦	١٩	في الفتح الغدبر	في فتح الغدبر
٣٧ ..	٢٠	المحيط السرخسي	محيط السرخسي
٢٠	٢٠	فمحمد ها	فمحمد ني
٢٢	١	عن الناطق	عن الناطقي
ايضا	١٠	ها لك	ها لك
ايضا	١٦	فبري	فبرء
٢٢	١٢	اببيوسف	ابريوسف
٢٥	١٢	بحفغون	بختغون
ايضا	٢٠	قال	فسال
٢٧	١١	لاكثر	لماكثر

* صحیح *	* غلط *	* سطر *	* صفحہ *
للمبيت	للمبيت	١٥	٢٧
المملوكية	المموكية	٢	٢٨
الفضاء	الفضا	١	٥٠
محيط السرخسي	المحيط السرخسي	٢٠	٥٢
بغالب الراي	بغالب الرائ	٦	٥٧
بغالب الراي	بغالب الرائ	٧	ايفضا
الهندواني	الهدواني	٧	٥٨
بحسبوا	بحسبوا	٦	٦٨
السرخسي	سرخسي	١٢	٧٥
ذميمة	ضميمة	١	٧٦
الفضاء	الفضات	٣	ايفضا
ابن العز	ابوالعز	٢	ايفضا
داؤود	داؤد	١٢٠	ايفضا
فيهما	فيها	٢١	ايفضا
في كراهية	في الكراهية	٢٠	٧٨
باسواط	باسوات	١	٧٩
واما من فعله ذلك	واما ان فعل ذستي من ذلك	٥	ايفضا
فينبغي	فينبغي	١١	ايفضا
ابلاء	ابداء	١١	٨٦
فصار كما	كما	١١	

۱۱۶

* صفحه *	* سطر *	* غلط *	* صحیح *
۸۶	۱۰	والحامس	والخامس الصغير
۹۲	۳	پنبغي ان له	پنبغي ان يكون
۹۳	۱۲	بفتضي ان له	بفتضي ان يكون
۱۰۰	۱۳	بحل	أبحل
۱۰۱	۱۳	مطلق	مطلقاً
۱۱۰	۱۶	بنی	مبنی



* فهرست کلمات جواهرزواهر *

مقدمه در تعریف تعزیر و بیان مشروعات و حکم آن
و فرق میان حد و تعزیر * * * * * ۷

فصل اول در بیان موجباتیکه
تعلق دارد به نسبت کردن کسی را با مرتکبه
در شرع حرام و در عرف موجب عار باشد ورنج
بومی لاحق گردد * * * * * ۱۲

فصل دوم در بیان موجباتیکه تعلق بسقوط
حد و قصاص و آنچه مناسب آنست دارد * * * * * ۵۰

فصل سیوم در بیان شبهه فو به یعنی ظن
غالب که موجب تعزیر است * * * * * ۸۸

فصل چهارم در بیان سعی فساد و شهرت آن
و سعایت بسوی ظلمه برای اتلاف اموال مردم و
مکابره بظلم که از موجبات تعزیر است * * * * * ۱۰۳

فصل پنجم در بیان شهادت زور که
یکی از موجبات تعزیر است * * * * * ۱۲۱

فصل ششم در بیان تهمت بافعال ذمیمه
و جزان از موجبات مختلفه اگر چه در حد ذات خود
ثابت نباشد * * * * * ۱۳۰

فصل هفتم در بیان انواع تعزیر * * * * *
خاتمه در سیاست * * * * * ۱۸۰

* | *

 * بسم الله الرحمن الرحيم *

بهین کلامی که زبان بلاغت بیان در افصاح ان اعتراف
 بعجز نما بد حمد بیحد قادر پست که تغد پر نظام تاثیر اوجها
 پیدا ی فصاحت فضایی عالم بعدل اتم محد و د ساخته جل جلاله *
 مهین صوامی که لسان فصاحت ترجمان در افصاح ان باعتذار
 تفصیر پیش آید ثناء بیحد مفتد و پست که افتد ارفضا آثار او
 با نظام مها طبقات امور مختلف الشیم نرداخته عم نواله *

* نظم *

* | افتظام جمله مخلوقات از و *
 * حاکم مطلق تعالی شانه *

- * ذات او از شبهه و نههت بری *
- * و از صفاتش اشکارا بر قری *
- * او بحد کرده جهان از شر خلاص *
- * زندگي تازه بخشید از فصاص *
- * از کمال رحمتش بر مومنین *
- * ظن غالب شد برابر با بغین *
- * تحت حکمش از کد اتا پادشاه *
- * ز بر فرمانش ز ماهی تا ماه *
- * عفو او شامل بار باب خطا *
- * کم نمی سازد بعضیان در عطا *
- * طاقتم کو تا که حمد از بر کنم *
- * به که فصل نعت اکنون سر کنم *

گزیده گفتار بکه نفوس انسانی را از آلا بش چار دپوار
 آخشیجان طبیعی بوسعت شاه تجرد ملکی کشد و رود نامعد و ذ
 انبیاء از کیا است که به تحمل اعباء خلافت کبری جهان
 کثرت را بر نظم عالم وحدت را راستند * سنجیده تذکار بکه
 ارواح بشری را از تلوث حیطة جسمی بفسحت کده تقدس
 ملکوتی برآرد تحیه بحیه رسل اصغیا است که بتخلع خلعت
 رسالت عظمی اصناف بنی آدم را بانواع تهذیب و تادیب
 پیراستند * خصوصاً دپاچه صحیفه عصمت * خاتمه رساله
 رسالت * علت غائی تکوین و آنویش * واسطه ایجاد دانش

و بینش * خورشید فلک سیناست * فلک خورشید نصفت *
 سبب نجات عفو بت دنیا * منشاء خلاص عذاب عقی *
 محمد دجهات عدالت * خاتم فص رسالت * سید ابران *
 سرور اختیار * ابوالناسم محمد صلی الله علیه وسلم که بشرع
 مقدس او گم گشتگان تیه غواپت بشارع هدایت رسیدند *
 و بسنت سنیه او آوارگان بادیه جهالت شاهراه معرفت دبدند *
 دررغرر صلوات زاکیات * وجواهر زواهر تسلیمات سامیات *
 نثار فرق فرقد بن سایی انجناب وآل خیر مآل واصحاب کرامت مآب او
 که ولات دین مبین و فضات احکام شرع متین اند * متواتر و متوافر باد

* نظم *

* سید کونین ختم انبیا *
 * پیشوای اتقیا و اصفیا *
 * هادی عالم براه عدل و داد *
 * هادم شر فامع جور و فساد *
 * در میان خلق و خالق رابطه *
 * از برای نظم جمعیضا بطه *
 * ماسوی الله جمله در فرمان او *
 * در شیون حق هو بد ایشان او *
 * ذله خوارخوان جودش خاص و عام *
 * بر که و مه فیض او آمد تمام *
 * آل واصحابش ز روی داد و دین *

* بهتر بن کا ملین و واصلین *

* رحمت کامل برو باد امدام *

* هم بر آل پاک و اصحاب کرام *

اما بعد برخا طر خطیر و ضمیر صفوت پند برا رباب فهم و
 فراست * و اصحاب علم و کیا ست * مخفی و مستور نماند که
 ابن اقل خلیفه * بل لا شیء فی الحقیقه * العبد المفتاق الی
 رحمة ربه الغنی * سراج الدین علی * و فقه الله بما بحبه
 و برضی * و جعل آخرته خیرا من الاولى * از بد و شعور
 الی بومنا هذا که سنه بکھزار و د و صد و بیست هجری
 است اکثر اوقات زندگانی فانی با کتساب فنون متداوله
 پرداخته * و مدتی مراحل حیات بی ثبات که در نفس الا مر
 نیست همت نما است بمنز اولت کتاب و معاشرت با اهل
 صدق و صواب طی ساخته * طبع ازاد راغب ان نبود که
 تن بلوت دنیادهد * با بتد و بن و قالیف نامی بر آرد *
 لیکن چون از سالهای د را ز بحسب تفقد فرزبانی * و
 مهربانی بعضی از بزرگان جامع شرافت انسانی * با مور
 عدالت می پردازد * و بیشتر از کلیات و جزئیات
 ان خاصه حقائق حدود و فصاص و تعزیرات در نظر دارد *
 و علماء پیشین شکر الله معیهم در باب حدود و فصاص چنانکه
 باید و شاید تفصیل و تکمیل بکار برده چنانچه از محیط
 امام شمس الزمعه سرخسی و فتاوی فاضلخان و هدایه مولانا

برهان الدین علیهم الرحمة هویدا است و از دین مکتون
و شروح و فتاوی فقهیه پیدا میگردد عزیزات را محملاً در باب
حد فدف و ضمنادر ابواب دیگر ذکر کردد اند و سبب ذکر اجمالی
و ضمنی شاید همین باشد که مدار تعزیر بر رای امام است
پس چند قواعد اصلیه و مسائل فرعیه برای آن کفایت
میکنند اما در بن روزگار که بسبب عدم عدالت شهود و مجانت
مدعی علیه بیشتر حق و صواب در نقاب خفا میماند
و با بیجهت حد و قصاص که شبهه سقوط آن ضرورست سافط
میگردد و در هر مطلق فساد عظیم لازم می آید بنا بر آن
رجوع بتعزیر ضروری افتد 'خذ' بقدر با قلت بضاعت* و قصور
در عام و صناعیت* مسائل محتاج الیه از فصل تعزیرات
و ابواب دیگر از کتب معتبره متداوله پدید* و در سلك
تحریر کشید* و هر چه ادنی علاقه نسبت بتعزیر داشت*
آن را فرو نگذاشت* و مسمی بجامع التعزیرات من کتب
الثقات ساخت* و بعد جمع و ترتیب هر گاه منظور نظر 'کمو'
اصحاب انصاف گردد بدو شیخ با لغاب معالی نصاب اعیان
زمان و اکابر و ران و فقههم الله تعی بالحسنات گردانید چون
عبارتش عربی بود و بهر کس اسان نمی نمود خدام والا
مقام* درة التاج و ائمة عظمی* واسطة العقد شوکت کبری*
طراز کسوت نصفت* زین خلعت عدالت* زینت افزای
محفل نامداری* مسند آرای مجاس کامکاری* شاد بیت

فتیده نظم امور * عنوان صحیفه انتظام جمهور * افروزنده
چراغ دانائی * افرازنده پایه بینائی * رافع الوبه تحقیق * ناصب
اعلام تدفیق * صورت روح صورت * معنی جان و جان معنی *
امیر کبیر * صاحب تدبیر * صاحب اخلاق حمیده * جامع صفات
مسند پدید * ملجاء العلماء والفضلا * ملاذ الغر با والضعفا * اسوه
اساطین ابالت مکر مه * رکن رکن عدالت معظمه * مسترجان
هربرت هارنگتن بهادر نفع الله بعدله الوری * ووفقه بالحسنی
* نظم *

- * انکه آئین بهین عدل و داد *
- * گشته از رای رز بنش مستفاد *
- * حاکم عادل حکیم با خبر *
- * حال عالم جمله ادرادر نظر *
- * گر خرد گشتی مجسم در جهان *
- * صورتش بودی بلا شک و گمان *
- * معنی جودت ز روی او جلی *
- * جودت معنی ز خویش منجلی *
- * خوانمش گر شخص عدل انحراف نیست *
- * عادل می مثلش چو در آفاق نیست ^{سالم} *
- * هست اوزان سان که بر عالم شفیق *
- * باد تو فیقات حق او را رفیق *

بنابر فیض عام که سجدیه رضیه جناب شان است باین

میمقدار حکم ترجمه ان بعبارت فارسی فرمودند تغییر حسب
 امر مشاع لازم الا تباع در عرض مدتی فلیل از لسان عربی
 بزبان فارسی آورد * و بقدر طافت بشری سلاست
 و وضوح در تحریر مدعا بکار برد * و انرا بر مقدمه و هفت
 فصل و خاتمه پیراست * و نامش بجواهر زواهر آراست * امید
 که این هدیه محفرو تحفه مختصر منظور انظار لطیفان بحر ذخار
 معانی گوهر شناس لطائف وجدانی گردد * و مقبول خاطر
 خطیران نکته سنج د فیفه باب انواع سخندانانی افتد * و مامول
 از ارباب نصفت انست که بنظر شفقت نگردند * و از خطا در گذرند *
 و ما توفیقی الا بالله و هو حسبی و نعم الوکیل نعم المولی و نعم النصیر
 مقدمه در تعریف تعزیر و بیان مشروعیست و حکم ان و فرق
 میان حد و تعزیر * تعزیر مجرذان عزراست بمعنی برگردانیدن
 و بازداشتن * کذا فی المغرب * و در عرف شرع عبارت است
 از عقوبت زاجره غیر مقدره بجزای ارتکاب منکر با ابدای
 غیر بفعل یا بفعل * در اشباه و نظائر آورده که در هر گناهی
 که حد مقدر نیست تعزیر است * و در بحر الرائق آمده * که
 هر کسی که مرتکب منکر شود با اذیت رساند مستلماً نی را بفعل
 یا بفعل تعزیر بر او واجب است انتهى مخفی نماند که مراد
 از ارتکاب منکر حق الله و از ابدان حق العبد است تا تردید صحیح
 شود و فید مسلم در اینجا اتفاق است نه احترازی لهذا مقید
 بر عموم خود بائی خواهد ماند پس هر کس که ابداد دهد دیگر بر

بقول با بفعل قابل تعزیر خواهد بود حتی که مسلمی اگر ذمی را
 ببا کافر بخواند و بروی شاق آید مسلم مذکور گناهکار شود
 و تعزیر بر او لازم آید * کذا فی الاشهاد * و نیز در فتح القدیر است
 که اگر مسلمانی ذمی را دشنام دهد تعزیر کرد شود بنا بر ارتکاب
 معصیت * و صاحب منیع الغفار از قنیه نقل میکند * که اگر کسی
 بهودی یا مجوسی را ببا کافر بخواند و بروی ناگوار آید مفتضای
 ابن قول آنست که معزیر گردد بنا بر ارتکاب چیزی بکه موجب
 گناه است چه لفظ یا کافر و یا منافق را از الفاظ شتم شمرده
 اند * و در محیط سرخسی لفظ یا بهودی نیز از انجمله
 شمرده انتهی * و ابن قول محل تردد است صاحب کشف گفته
 * که عزیر در لغت بمعنی منع است و تعزیر از آن آمده زیرا که تعزیر
 معزیر را از رجوع یا مرفیع منع میکند و در عرف شرع تادیبی را
 تعزیر نامند که کمتر از حد باشد و آن مختص بضرب نیست بلکه گاهی
 بضرب میباشد انکاد کمتر از حد میشود انتهی و از ابن قول مستفاد گردد
 که آنچه اکثر علما در تعزیر بر کمی از حد اعتبار کردند اند مراد از آن
 تعزیر بضرب است نه مطلق تعزیر بر چه در بعضی از انواع تعزیر نقصان
 از حد اصلا معتبر نیست چنانکه خواهد آمد * و مشروعیست تعزیر بر
 بکتاب و سنت و اجماع است * اما دلیلی مشروعیست آن از کتاب
 این آیه کریمه قوله تعالی و احرسوه فی المصاحف و اضر بوهن
 فان اطعنکم فلا تبعوا علیهن سبیلا الا به * یعنی با ایشان
 در یکجمله میبایست و بزید ایشان را پس اگر فرمان بوند شمارا

بعض مطلبید برایشان راه بیدادی * از اینها واضح کرد بد
 که خدا بتعالی بضرب زوجات بنا بر تادیب و تهدیب امر
 فرموده * و اما سنت در بناب بسیار وارد شده از انجمله
 مرویست از پیغمبر ص که فرموده رحم الله امرءا علق سوطه حیث
براه اهلہ رحمت کند خدا بتعالی مردی را که بیاورد تازیانه خود را
 جائیکه ببیند آنرا اهل خانه او گذافی المحيط * یعنی بسطوت خود
 ایشانرا ترسان نگاهدارد * و نیز از ان علیه السلام روایت کرده اند
 لا ترفع عصاك عن اهلك یعنی بر مگیر عصاء خود را از اهل خود * گذافی
 الکافی * و نیز مرویست که پیغمبر ص مردی را که بد بگرمی پاشخت
 گفته تعزیر کرد و افوی از این احادیث قول آنحضرت است که فرموده
لا یجوز فوق عشر ايامی حد زباده زده تازیانه زده نشود مگر در حد
و اینجا خبر بمعنی انشا آمده و اگر چه این حدیث منسوخ
 البعض است یعنی در تعزیر زباده زده تازیانه زدن با جماع جائز
 حنانکه خواهد و اما لیکن برای شریعت تعزیر افوی است چه این
 حدیث اقتضای این معنی دلالت میکند که در غیر حد ضرب تازیانه
 مشروع است اگر چه زباده زده نباشد و ظاهراً مراد از غیر حد
 اینجا تعزیر است نه امر دیگر و مرویست از آنحضرت که فرموده
فاضربوه علی ترکها بعشر یعنی بزنید شما کودکان خود را به ترک صلوة
 در سن ده سالگی و ظاهراًست که ضرب صبیان که مرفوع الذلم اند
 بغیر تعزیر نخواهد بود اما اجماع پس بنا بر اتفاق امت است بر وجوب
 تعزیر بر دزدان کبیره که موجب حد نیست * و شیخ کمال الدین

ابن حمام در فتح القدر آورده * که اجماع کرده اند صحابه بالمعنی بر
 وجوب تعزیر در جنايتی که موجب حد نباشد و آن اينکه زجر از
 افعال سيئه واجب است تا آن افعال مردم را ملکه نشود که بدی آن از
 حد بگذرد و بتدریج بانچه که افبیج و افحش است برسد انتهی *
 و حاصل کلام اينکه هر کسی که مرتکب گناهی بشود که برای آن حد
 مفدر نیست و آن گناه نزد حاکم بروی ثابت شود بر آنکس تعزیر
 واجب خواهد بود کذا فی البحر و در فتاوی حسامی مسطور است که
 بر قاذف تعزیر واجب نمیشود مگر در چیز بکه مفذوف اگر آنرا
 میکرد معزیر میکرد پس هرگاه که قاذف او را به آن چیز نسبت
 کند واجب التعزیر خواهد شد و قذف اینجا بمعنی شتم باشد نه قذفیکه
 برای آن حد مفدر است اما حکم تعزیر بر بعضی اثری که مترتب
 شود بر آن باز مانده شدن کسی است که بروی تعزیر جاری
 شود و عبرت گرفتن دیگران کذا فی المحيط * و تعزیر از حق
 العبد و حق الله عام است آنچه حق العبد باشد در آن جاری
 میشود آنچه که جاری است در سایر حقوق عباد و آنچه
 حق الله بود مفوض است بر رای امام صاحب فتح القدر بر نقل
 کرده * که فاضیلان در فتاوی خود آورده تعزیر بر حق عباد است
 مانند سایر حقوق او که در آن عفو و ابراء و شهادت بر شهادت
 جایز و همین در آن جاری است یعنی و فتیکه مدعی علیه
 از دشنام دادن انکار کند او را قسم میدهند و اگر قسم
 نخورد فضا بنگول میکنند بر کسی مخفی نیست که تعزیر بر
 بار بتدریج

منقسم است بد و قسم یکی حق العبد و دیگری حق الله و شک نیست که در حق العبد چیزیکه فاضلخان آنرا ذکر کرده جار بست اما تعزیریکه حق الله باشد بر امام اقامت آن واجب است و ترك آن حلال نیست مگر در صورتیکه امام انزال فاعل پیش از اقامت بداند و برین قول متفرع میشود خواه از اثبات حق الله که موجب تعزیر است بمدعی که آنرا مشاهده کرد لا یعنی و فتیکه با وی کسی دیگر گواہ باشد مدعی هم يك گواہ خواهد بود سوال در فتاوی فاضلخان و غیره کتب فقه مذکور است که و فتیکه مدعی علیه صاحب مروت باشد و اول مرتکب فعلی که موجب تعزیر است گردد از روی استحسان نصیحت کرده آید و تعزیر کرده نشود پس اگر عود کند و مکرر از فعل مذکور سرزند در بنصورت از ابوحنیفه رح مرو بست که او را تعزیر بضرب خواهند کرد و این حکم باینکه در حقوق الله تع باشد زیرا که در حقوق العباد قاضی را در اسقاط تعزیر قدرت نیست حالانکه این قول منافض است با قول وجوب اقامت تعزیر در حق الله بر امام که بالا گذشت جواب ممکن است که محل چیزیکه در سوال مذکور شده حقوق الله باشد و هیچ منافض لازم نمی آید زیرا که اگر فاعل صاحب مروت است تعزیر او بکشیدن قادر قاضی و بدعوی حاصل شده پس قاضی مسقط حق الله نگردد بدو قول فاضلخان لا بعزیر بمعنی لا بعزیر بالضرب است یعنی بضرب در اول مرتبه تعزیر برگردد نخواهد شد

پس اگر عود کند فاضی او را در بن هنگام تعزیر بضرب خواهد فرمود
 و تواند بود که محل ان حق العبد باشد از جنس شتم و شاتم از
 ان جمله است که تعزیر او میتواند شد به کشیدن تا بد رفاضی
 باید عوی پس از بن تفریر که کرده شد هیچ منافضه باقی نماند و از
 محمد رح در حق مرد بکه دشنام دهد بمردم و مرد بعت که اگر ان مرد
 صاحب مروت است او را نصیحت کنند و اگر صاحب مروت نیست
 در حبس دارند و اگر شتام است یعنی خو کرده باشد بد شتام
 بیرونی ضرب و حبس مرد و بعمل آرند اگر صاحب مروت نباشد
 و مروت نزد من منحصر در دین و صلاح است کما فی فتح القدیر
 انتهى * و در بحر الرائق از مشکل آثار منقول است * که اقامت
 تعزیر و عفو نزد ائمه کنیفه و ابی یوسف و محمد و شافعی رح
 باختیار امام باشد و ابو جعفر احمد طحاوی گفته که نزد من حق
 عفو برای مجنی علیه ثابت است نه برای امام لیکن آنچه که
 علماء ثلثه و شافعی رح گفته اند که عفو امام را است شاید که
 قول انها در تعزیر بکه برای حق الله واجب شده بوده باشد یعنی
 کسی فعل بد کرده باشد که در ان حد مشروع نبود و تعزیر بر حقاً لله
 لازم آید در بنصورت امام را عفو میرسد نه اینکه کسی نسبت
 با انسانی بد کرده باشد چه امام را در بنصورت عفو و ان نیست
 انتهى پس اینهمه بر بن دلالت میکنند که عفو امام را جایز است
 حالانکه این معنی با آنچه که در فتح القدیر آمده یعنی بر امام
 اقامت تعزیر بکه برای حق الله باشد واجب است مخالفت دارد

انتهی* و توثیق بین الفولین ممکن است با این که مراد شیخ این
 هم از وجوب اقامت تعزیر بر امام است که اگر امام
 در اقامت تعزیر مصلحت بیند بر و اقامت آن واجب است و اگر
 در آن مصلحت نه بیند مثلاً آنز جارجانی از پیشتر دانسته باشد
 درینحال او را تعزیر کردن واجب نیست بلکه ترک آن واجب
 است زیرا که تعزیر مشروع نیست مگر برای زجر و هرگاه که
 زجر قبل از اقامت حاصل شده در اقامت آن تحصیل حاصل
 لازم آید و اگر زجر حاصل نشده پس اسقاط تعزیر اسقاط واجب
 است بلا مسقط و اثری از آن در شرع نیست و صحت این
 توجیه از استثنائیکه در عبارت شیخ مذکور است هویدا میشود
 انتهای بدانکه فرق میان حد و تعزیر بر چند وجه است اول آنکه
 حد مقدر است شرعاً و تعزیر مفوض است بر وای امام دوم
 حد ساقط میگردد بشبهات و تعزیر واجب میشود بشبهات
 سیوم حد واجب نمیشود بر صبی و تعزیر بر روی مشروع است
 چهارم عفو بیت مقدره که بر ذمی لازم می آید انرا حد میگویند
 و ذمی را محذور و میخوانند و عفو بیت غیر مقدره که بر روی جاری
 شود انرا تعزیر نمی خوانند و او را معزیر نمی گویند بلکه تعزیر بریکه
 برای ذمی باشد انرا بعفو بیت اطلاق میکنند زیرا که تعزیر
 برای تطهیر مشروع است و او را اهل تطهیر نیست * کذا فی
 نصاب الاحتمساب من مبسوط شمس الائمة السرخسی و تفسیر
 خاص بعام شایع است کما لا یحفی و تعزیر بمعنی تعظیم نیز آمده

خواهد گردید و برای غیر آنها ما خود نخواهد بود نمی
 بینیم که مردم بازاری با فعال اختیار به که در آن خست
 و نداشت باشد با که نکنند و فید ثالث بر می آرد افعال اختیار بر
 که حرام باشد در شرع و عا ر شمرده نشود در عرف ما نند
 ترد بازی و سرود و عملهای دیوان در بن زمان انتهای چه
 ترد بازی و غناء که از ملاعب و ملاهی منصوص الحرام است
 است و عملداری سلطان جابر نیز بنا بر این که در بن
 اعانت جور ضروری افتد حرام است اما چون در عرف
 انرا عا ر نمی پندارند موجب تعزیر نیست فقط الحاصل
 کسیکه فتنه کند بنده پاک فر را بزنا یا مسلمانان را بخواند بیا
 فاسق و یا کافر و با خبیث و بالاص و با فاجرو با منافق و بالوطی
 و با من بلعب یا لصبیان و با قریبان و با آکل الربوا
 و با شارب الخمر و بادبوث و با مخنث و با خاپن و با ابن الفحبه
 و با ماوی الزوانی و با حرامزاده تعزیر کرد لا شود چه
 تعزیر گاهی به تبعیت سقوط حد لازم میشود تا حد حق مطلقا
 لازم ناید و در قول بازانی نسبت بعید و کافر همین سبب
 تعزیر باشد و گاهی بوجود موجب اصلی آن که ابداء و الحاق
 شین بغیر است اصالة واجب میگردد و بر آنکه برای این
 جنایت مانند دیگر جنایات مانع می باید و مانع مذهب را از
 جانب شرع نیست و فیاس در تفسیر بر کنجا پیش نه آرد پس
 در اینجا مانع غیر مقرر تقرر یافت مفوض بر رای امام

و این موجب تعزیر در بائی افعال است * کمانی البحر * و احصان
 از نعمت های جمیله و خصال حمیده عبارت است که معنی
 آن در آمدن بحسن باشد و انسان در حصن داخل نمیشود
 مگر و فتیکه بر و نعمت های خدا بتعالی و افرو کامل باشد
 که از ارتکاب گناه کبیره او را بازدارد و احصان بر دو قسم
 است یکی احصان قذف دیگر احصان رجم اما شرایط احصان
 قذف پنج است عقل و بلوغ و حریت و اسلام و عفت از
 زنا * کذا فی المحيط * و هیچ حاجب ذکر احصان رجم در بنمقام
 نیست * در نهر الفائق آمده * در ایراد لفظ پاکافر در باب
 شتم اشاره بان است که فاعل این لفظ کافر نمیشود و فقیه
 ابو بکر اعمش فرموده که اگر کسی مسلمانی را پاکافر گوید
 کافر میشود و صاحب خزائن المغتیبین قول اول را اصح گفته
 و در ذخیره آورده که اگر فاعل اراده بدشنام کرده و او را
 کافر اعتقاد ننموده باشد کافر نمیشود و اگر کافر اعتقاد کرده
 و بحسب اعتقاد خود او را کافر دانسته مخاطب با این لفظ
 ساخته کافر میشود که فاعل مذکور هرگاه مسلمانی را کافر
 اعتقاد کرد و این اسلام را کافر اعتقاد نمود و این اعتقاد
 بلا شبهه کفر باشد و این روایت برای فتوی مختار است *
 و در تاریخانی از مضمرات نقل کرده * که بعضی از علما گفته اند
 هر کسی دیگر را پاکافر گوید تعزیر بر وی واجب نیست
 تا آنکه کافر بالله نگفته باشد زیرا که خدا بتعالی مومن را

کافر بطاغوت خوانده فوله تعالیٰ فمن یکفر با لطاعت
 پس این لفظ محتمل است و در تعزیر احتمال نشاید و از اینجا
 مستفاد گردد که تعزیر بر بی شبهه فوله روا نیست انتهای لفظ
 طاغوت بر وزن فلعت از طغیان بمعنی تجاوز از حد آمده
 و اصل آن طغیوت است لام وی بر عین خلاف فیاس مقدم
 کردند و بدل کردند پارا بالف طاغوت شد و بر وزن فلعت
 خوانده اند نه فعلوت چه در تصریف ثابت شده که اذا
 قلب الموزون قلبت الزنه یعنی هرگاه موزون قلب کرده
 شود موزون به را قلب کنند * کذا فی الشافیه * و اطلاق
 آن کرده میشود بر کاهن و شیطان و اصنام و بر هر کسی که
 رئیس باشد در ضلالت و بر هر چیز که بازدارد از ذکر
 خدا یا تعالیٰ و عبادت او و بر هر چه که پرستش کرده میشود
 سوا بی خدا یا تعالیٰ و گاهی مفرد می آید کفوله تعالیٰ پر به و ن
 ان یتحاکموا الی الطاغوت و ذلک امر و ان یکفروا به الآیه
 یعنی میخواهند با وجود دعوی ایمان آنکه مرا فعت کنند بسوی
 کعب بن اشرف که بغایت طاغی و باغی است و حال آنکه مامور
 بودند با اینکه نگردند بحکم طاغوت و گاهی جمع کفوله تعالیٰ والدین
 کفروا اولیاء هم الطاغوت یتخرجونهم من النور الی الظلمات الآیه
 یعنی آنانیکه حق را پیوشند و دوستان ایشان طاغوت اند
 میخواهند کافران را از ایمان بسوی کفر و در بعضی از تعلیقات
 مختصر و فایده دهنده شده که هر کسی که دیگر را با طاغوت

بگویند معزr کرد و او اینهم از الفاظ شتم است انتهای و فرقی
 یافته نمیشود در میان فسق و فجور و ظاهر افسق عام است
 و فجور خاص یعنی اطلاق فسق بر اعتقاد نیز آمده و فجور
 مختص باشد بعمل و در بالوطی ابراء نیست که سوال از
 نیت فائز در کار نیست صرف باین قول او را تعزیر خواهند
 کرد و نزد بعضی سوال از نیت ضرور است اگر از
 لوطی بودن مفعول له از قوم لوط عام اراده کرده باشد
 معزr نشود و اگر مراد او عمل قوم لوط عام باشد بر قول ابیحنیفه
 ر ح معزr خواهد گشت و بر قول صاحبین بعد از حذف محدود
 خواهد گردید و صحیح اینست که در حال غضب یا بطریق
 هزل گفته باشد معزr خواهد گردید اگر عادت هزل داشته باشد
 و بادرنظر بلعب بالصبيان بمعنی مع است و دیوث بثناء مثلثه
 کسی است که مردم نامحرم را نزد زوجه خود در آرد و از
 لیث لغوی نقل کرده اند که فرطبان حرف بد است انرا
 در حق کسی میگویند که غیرت نداشته باشد و از ازهری
 منقول است که این لفظ از کلام حاضره باشد یعنی اهل شهر انرا
 استعمال نمایند و اهل بادیه این را بزبان نمی آرند
 و نمی شناسند * گدافی المغرب * و تعارض در قولین ظاهر
 است و بهمین تصریح کرده ملا خسرو * و صاحب خبر رودرر *
 گفته که معرب قلتبان است * و شارح زبانی * در تفسیر
 این لفظ آورده که فرطبان کسی است که زن خود را با محرمه

خود را با مردی اجنبی در یکجا به بیند و اثر ابایی تنها
گذارد و بعضی میگویند که هر که برای کار بد واسطه شود
در میان مرد و زن فرطبان باشد و نزد بعضی آن است که
زن خود را با غلام بالغ یا مزارع خود بکشت بفرستد و اذن
دهد آنها را که در غیبت او نزد زوجه اش بخانه در آمده
باشند و در افتصار شارح مذکور بر تفسیر اشارت است
با اینکه این لفظ معرب باشد و الا تخفیف لفظ چنانکه دستور
اوست میکرد انتهای و بر هر تقدیر آنچه که از معرس دردبار
ما اراده میکنند همان معنی فرطبان باشد و معرس بکسر را
و مین مهمله است و عوام خطا در خواندن آن کرده مفتوح
الرا میخوانند و بجای سین صاد می آرند * کذا فی العینی * و در
یا ابن الفحبه ابراء بان است که اگر کسی اصل کسی را دشنام
دهد بطلب فرع معز رگردد چنانکه در باب ابن الفاسق و یا
ابن الکافر اشاره بان است و نیز اشاره با اینکه لفظ با فحبه
هم از موجبات تعزیر است نه موجب حد سوال اگر
کسی زنی را با فحبه گوید بد مزاج است که حد فذف بروی
جاری شود چه در ظهیر به آورد که فحبه بمعنی زانیه باشد
ما خود از فحاب بمعنی سرفه کردن وجه تسمیه زانیه بفحبه
انست که زنی بدکاره از قوم عرب بود هرگاه مردی از
ضممت او میگذشت معال میکرد تا قضا حاجت او نماید و انتهای
و بعضی گفته اند که او از زانیه بدتر است چه زانیه آن

باشد که فعل شنیع پوشیده لا کنند و فحبه انرا گویند که انرا علا نیه
 بکند و اجرت بگیرد و نزد بعضی فحبه انست که مقصد ا هم
 اوزنا باشد یعنی در ان مصروف باشد جواب حد فذف
 واجب نمیشود مگر و فتیکه کسی فذف کرده باشد بصریم
 زنا با آنچه که در حکم صریح زنا است با این طور که لفظاً افتضاء
 بران دلالت کند چنانکه کسی گوید در حال غضب لست
 لا بیک و لست با بن فلان و لفظ فحبه بمعنی زانیه موضوع
 نیست * بلکه موضوع است بمعنی دیگر و مستعمل بمعنی
 زانیه چنانکه گذشت و افتضاء هم بران دلالت نمیکند
 و این بمعنی ظاهر است * کذا فی الغرر و الدرر * و حرام زاده
 انرا میگویند که پیدا شود از حرام و حرام اعم است از
 زنا و وطی در حالت حیض و در عرف مراد از ان ولد الزنا است
 و بیشتر خبیث لعیم را نیز میگویند * کذا فی النهر الفائق *
 * مسئله * اگر کسی دیگر را با حمار و یا خنزیر بگوید بروی تعزیر
 نیست چه فاعل او را بگناهی منسوب نکرده و هیچ ننگ
 بمغول له لاحق نگردد بده بلکه فاعل ننگ را بر نفس خود
 ملحق ساخته چه کذب او در بن قول ظاهر است و همچنان
 با بغر و یا ثور و یا حیه و یا تیس و یا فرد و یا ذیب و یا حجام
 و یا بعم و یا ولد الحرام و یا عیار و یا ناکس و یا منکوس و یا
 ضحکه و یا سخره و یا کشجان و یا ابله و یا ابن الحجام در شان
 کسی که پدرش حجام نباشد و یا ابن الاسود در حق کسی که

پندرش اینجا نیست و با کلب و بارو ستافی و با مواجر
و با موصوس که در بین الفاظ هم بر فاعل هیچ تعزیر لازم نمی
آید و حق این است که در پاکشمان تعزیر لازم آید چه بعضی
گفته اند که آن بمعنی قرطبان و دپوٹ فریب و مراد ازین لفظ
قرطبان است و قرطبان مردی باشد که داخل کند مردم
را بر زن خود چنانکه گذشت و در عرف دیار مصر و شام معرس
و قواد مانند آن است اما عدم تعزیر بر پاکلب و پاکنز بر
و در امثال آن ظاهر و ثابت است از علمای ثلثه و مختار
ابو جعفر دهند و آنی در اینجا تعزیر باشد و ابنهم یک روایت
است از علمای ثلثه مذکور چه این الفاظ در عرف مادر شتم
مذکور میشود * و در فتاوی قاضیخان آورده * که در
پاکلب تعزیر نیست و نر دهند و آنی تعزیر است چه این
لفظ نیز از الفاظ شتم شمار میشود و صحیح اینکه در آن تعزیر
نیست زیرا که فاعل قطعاً کاذب است انتهی * و در مسسوط
آورده * که عرب آنرا شتیمه نمی شمارند لهذا کلب و ذیب
نام اولاد خود می نهند * و قاضیخان * از امالی ابیوسف
نقل میکند که در پاکنز بر و پاکما ر تعزیر باشد پس
میگوید که در روایت محمد بن نعیم نیست و همین صحیح
است و نزد صاحب هدایه اگر مخاطب از اشراف باشد
تعزیر مستحسن و الا فلا یس اینجا سه قول حاصل شد و معتمد
ظاهر و ثابت است که در بین الفاظ مطلقاً تعزیر نیست

و مختار هندی و اثنی مطلقاً تغز بر است و صاحب هدایه فرق می کند
 که اگر مخاطب از اشراف باشد بر فاعل تغز بر واجب بود
 و اگر از اشراف نیست بر وی تغز بر نیست و در پامقام و با قدر
 نیز تغز بر است و بعضی گفته اند که در بابا بلید هم تغز بر
 باشد و گمان صاحب فتح الفقه بر اینکه بابا بلید مانند بابا بلیه
 است که در آن نزد کسی تغز بر نیست * کذا فی فتح الفقه بر
 * مسئله * در پامعفوج بالاتفاق تغز بر است چه نزد صاحبین
 نیز حد لازم نمی آید تا اینکه فاعل اضافت عطف سبیل نکرده
 باشد یعنی معفوج الی لید بر ن گفته ز بر آنکه معفوج کنایه
 از مابون است از پنجهت حد مافط شود و بر قول ایشان پنجه
 بنیچ حال فقه نیست لید ایدنا بر الحاق عار بغیر بر فاعل
 تغز بر خواهد شد بلکه ابن لفظ از روی ایدناء قوی تر است
 چه ابنه را در عرف عیب شد بد می دانند * کذا فی الظهور به
 * مسئله * صاحب فتح الفقه بر در باحجام و ابن السکاج در
 حالیکه پدر من حجام نباشد در عدم تغز بر هیچ فرق نکرده
 و صاحب تبیین فرق نموده در باب ابن السکاج تغز بر واجب
 ساخت نه در باحجام ز بر آنکه در باب ابن السکاج بسبب موت پدر
 مفعول له کذب فاعل ظاهر نیست و نزد سامعان از پنجهت الحاق
 شین با و می تواند شد بخلاف باحجام که مردح پیشه او را
 می بینند و فاعل را دروغ گو میدانند و غایب و موحده و غنیم
 معجمه مشدده در زبان فارسی مابون را گویند گو یا که ابر

ابن السکاج
 ۱۲

لفظ از بغی انتزاع کرده اند * کذا فی المغرب * و سزاوار
است اینکه در بابا تعزیر واجب شود بالا تفاق بنا بر الحاق
شین و عدم ظهور کذب و مواجر اگر بکسر جیم باشد بمعنی
موجر است و در بن لفظ هیچ عیب نیست اگر چه مواجر بمعنی موجر
گفتن از روی لغت خطا است و اگر بفتح جیم باشد بمعنی موجر
بافتح چنانکه میگویند آجر المملوک پس اسم مفعول او مواجر
است * کذا فی المغرب * درین صورت فاعل مفعول له را اجیر
د بگرمی گفته و اینهم معیوب نیست فاعل صادق باشد
یا کاذب زیرا که اجاره عقد شرعی است و متعاهد بن را در بن
عقد هیچ عا رلاحق نیست و در باب ولد الحرام که در عرف
بمعنی ولد الزنا است بنا بر عدم صراحت حد فذ لازم
نیست لیکن چون از بن نسبت ننگ بمفعول له عارض میگردد
سزاوار است که فاعل معزr شود و تبدل کرد صاحب فتح الفد بر
باب ولد الحرام را بیا ولد الحما ر لهد ابر فاعل تعزیر تجویز
نکرده و این بمعنی نظر با صل کلی ظاهر است مترجم گوید
که در نسخ فتح الفد بر که در بن د بار موجود است این
تبدل بنظر نیامده اما چون صاحب بحر الرائق تبدل نفل
میکنند قول او اعتماد را شاید و عبار بعین مهمله مفتوحه
و باء مثنات تحتانیه مشدده بر و ابنت ابن در بد کثیر المجی
والذ هاب است و از بنا ری فعل کرده اند که عیار کسی است
که خالی شود نفس او با هوای خود و بازندارد نفس خود را

وزجر نکند یعنی نفس خود را با خواهاش هائی او بکند ارد که
هر چه خواسته باشد بکند و در اجتناب ناطفی آورده که عیار
ان باشد که تردد کنند بلا عمل و ان ما خود است از قول عرب
فرس عائر و عیار * کذا فی المغرب * و هرگاه ظاهر است که انسان
را از تردد و کثرت آمد و رفت کز هر جهت و برین انتساب
بمنسوب الیه هیچ شین عارض نخواهد گردید لهذا بر نسبت
کننده هیچ تعزیر نیست و نکسی از باب فعل یکسر العین یفعل بالفتح
ضعف است و از باب فعل بالفتح یفعل بالضم نگویند ساز شدن است
قوله تعالی ثم نکسوا علی رؤوسهم پس نگویند ساز کرده شدند
بر سرهای خود * کذا فی ضیاء المحلوم * پس با ناکس و منکوس
دعاء است بر مخاطب که هیچ شین با و از پنجهت لاحق نیست
بنا بران موجب تعزیر نخواهد گردید * صاحب بحر الرائق *
از مغرب آورده که سخره است که استعمال کرده شود بغیر اجر
یعنی اجیر بغیر مرد باشد و در پنجهت ننگ مخاطب نیست
* و در ضیاء المحلوم آورده * که ضحکه بضم ضاد چیز است که از آن
مردم بخندند و پوشیده نیست که اگر مخاطب همچنان نباشد
در بن قول استخفاف او است و هر که خفت دیگری نخواهد سزاوار
تعزیر گردد * و صاحب ولوا حجه * بنا بر همین گفته که در
بعضی مواضع عدم تعزیر در یا سخره و یا ضحکه و یا مفاخر
مذکور شده و ظاهر وجوب است * و در نهر الفائق آورده *
که ضحکه بر وزن صغره انرا گویند که مردم بروی بخندند

و بروزن همزه آن باشد که بر مردم بخندد همچنین است
 سخره یعنی بروزن صغره آن باشد که مردم با و سخنر به کنند و
 بروزن همزه انضمام که او بر مردم سخنر به کند و کشکان مترادف
 دپوٹ است میگویند که کشته ای شتمنه * کذا فی المغرب *
 و چون بمعنی دپوٹ و فرطیان است موجب تعزیر خواهد
 گردید * صاحب فتح القند پر گفته * که بعضی از اصحاب
 ما در پاکشان تعزیر واجب دانسته اند و حق همین است
 و بعضی گفته اند که آن فریب بمعنی فرطیان و دپوٹ است
 نه مراد ف آن انتهی پس آنچه از عدم تعزیر با بن قول در
 مختصر مذکور است اشکال دارد لیکن در ضیاء المحلوم
 آمده و فتیکه پراگنده میشوند و میروند فوم کشع الفوم
 عن الشئ میگویند و بعضی گفته اند که هر کسیکه از مودت
 صاحب خود دور باشد انرا کاشع خوانند و در حدیث
 شریف آمده که افضل الصدقة علی اذی الرحم الکاشع یعنی
 فاضل تر بن صدقه بر ذی رحمی است که دور باشد از
 دوستی و گو با بمعنی تاکید است در رعایت صله رحم
 انتهی پس اگر ماخذ کشکان کشع بمعنی فرقت و بعد باشد و
 نبودن کشکان بمعنی فرطیان و عدم تعزیر هیچ اشکال نیست
 و اما بله غفلت است * کذا فی ضیاء المحلوم * و در حدیث
 نبوی صلعم آمده اکثر من بدخل الجنة البله یعنی اکثر اهل
 جهنم بله باشند بعضی گفته اند که مراد از بله درین

حدیث است که در امر دنیا نادان و از شر غافل باشد
 حصین ابن بدر صحابی ملفب به زبیر فان که از اهل لسان است
 گفته * مصرع * خیر اولادنا البله الغفول * یعنی آنکه بنا بر
 شدت حیا غافل اصعب بهتر بن اولاد ما است انتهى و از اینجا
 معلوم شد که بله صفت مدح است ذکر چه نیست بکسی
 که حذافت و علم داشته باشد از صفات فاضله نیست
 چنانکه در شرح صحیح مسلم در حدیث نبوی صلعم

ان اهل الجنة بترأون والغرف فوفهم كالکوکب الدرر
 یعنی اهل جنت باهمد بگرخواهند دید در حالیکه غرفه ها
 بالای آنها است مانند ستاره روشن فرطی با بنمعی
 تصریح کرده که مراد از بینندگان بله اند و علماء اهل
 غرفه خواهند بود بالای آنها پس در بابله تعزیر نیست
 و در بابلید تعزیر است چه اگر شخصی کسی را با بلید و با قدر
 یگو بد تعزیر بر روی واجب شود بنا بر الحاق شین بغیر
 * کذا فی الواحیه * و در تعزیرات ظهیر به * موسوس
 بکسر و امد کور است و در مغرب آورده که رجل موسوس
 بالکسر میگویند و بالفتح نمیخواهند بلکه موسوس له با موسوس
 ایه میگویند انتهى و فیه ابواللیث گفته که جایز نیست
 طلاق موسوس یعنی مغلوب العقل و از حاکم منقول است که
 موسوس انرا گویند که آفت در عقل او رسیده باشد و
 هرگاه بگفتار آید پریشان گوید انتهى و عفی بر وزن کتف

تذکره اهل الادب و
 فاضل از ادب و لغت
 عبد الوہاب
 نصرانی
 الالهون کوفی

بمعنی ضرب است و کنایه از ان بجماع میکنند * کذا فی
 الفاموس * و مراد اینجا از معفوج ما بون است * مسئله *
 اکثر یکی و بگر بر اینگویند که تواز بنی فلان نیستی این قول
 موجب حد نیست و همچنین اگر هاشمی را کسی بگوید که تو
 هاشمی نیستی حد لازم نابد مگر فاعل معز گردد * کذا فی
 المبسوط * چه در چنین الفاظ عرف باین نمط جار بست که نفی
 مشابهت مخاطب و اخلاق یا عدم فصاحت یا بایش اراده
 میکنند و فذف مادر و جده از جذبات پدری اود را طر فاعل
 نمیکند رد * کذا فی فتیحه القدیر * و شارح حموی گفته * پوشیده
 نماید که در باب تعزیر عامه متون فقه فرق در الفاظیکه
 تعزیر بان واجب است و واجب نیست ذکر کرده اند باینکه از هر
 دو قسم مخاطب را رنج حاصل میشود تا اینکه تصریح کرده اند
 باینکه اگر کسی مخاطب را باخنزیر بگوید تعزیر بر وی نیست
 حال آنکه حصول رنج از بن قول ظاهر است انتهای * مترجم
 گوید * که ابراد شارح مذکور در بنمقام خالی از سخافت
 نیست چه علت تعزیر بغیر از رنج مخاطب و الحاق عار با و
 امری و بگر نمی باشد و در متون عدم وجوب تعزیر با مثال
 باخنزیر علی الاطلاق قول کسی نیست زیرا که
 درضا بطه شرح وفا به و مختار صاحب هدایه که بالا
 مذشت با بنمعنی تصریح است که اگر مخاطب همچنین لفظ از
 ارازل باشد بفاعل تعزیر نیست و اگر از اشراف باشد تعزیر

است و سبب آن همین است که عوام با مثال چنین الفاظ متاذی نمیشوند و ننگ با آنها لاحق نمی باشد و خواص بحین افعال رنج میکشند و موجب اهانت آنها میشود پس از اینجا ظاهر شد که هو شگاه ابداء و ننگ که موجب اصلی تعزیر است حاصل آید تعزیر واجب گردد و الا ثلا و هرد و قسم شتم با حصول موجب اصلی برابر است در اینجا تعزیر بر انتهی راصل کلی در اینجا نیست که هر سببی که ننگ او بسبب عائد شود موجب تعزیر نیست و اگر بمسبوب راجع شود موجب تعزیر است * کذا فی الحاوی القدسی * فاعده * قوم در مسائل شتم بند افصر کرده اند حال آنکه شتم صوفوف بر نداد نیست چه انت فاسق و فلان فاسق و با فاسق برابر است چنانچه صاحب فنیه گفته که با منافق و انت منافق هردو موجب تعزیر باشد * کذا فی البحر * و همچنین وجوب تعزیر بر شتم علی الاطلاق ذکر کرد حال آنکه وجوب مذکور با بن مفید است که فاعل از اثبات قول خود عاجز باشد پس اگر کسی با فاسق و با فاجر و با مخنث و با لص کسی را گوید و مفعول له همچنان است که او گفته هیچ تعزیر بر فاعل نخواهد بود چنانکه حسن ابن زیاد در کتاب مجرد آورده زیرا که فاعل درین صورت در قول خود صادق است پس هیچ الحاق شین نسبت بمفعول له نکرده بلکه از اهل انرا شین لاحق بود * کذا فی المحيط * و نا طفی وجوب تعزیر بر الشتم را مفید ساخته است با اینکه مشتوم مرد صالح

باشد پس اگر کسی فاسق را با فاسق و فاجر را یا فاجر و لص
 را با لص بگوید بروی هیچ نیست چه علت تعزیر باشد یا غیر
 است. چیزی بکه بان عار ملحق میشود و این معنی متحقق نیست
 مگر در کسی که انصاف او بان چیز معلوم باشد و هر کسی که
 انصاف او بان چیز معلوم باشد فاعل با و الحاق شین نکرده
 بلکه او خود بخویشتن قبل قول فاعل شین لاحق ساخته است *
 کذا فی فتح القلید بر * سوال * در مقدمه گذشته که اگر کسی
 بهود بر او مجوسی را با کافر بخواند و بروی شاق آید بر فاعل
 تعزیر خواهد بود و حال آنکه اتصاف بهودی و مجوسی بکفر
 ظاهر است و شین من حیث الکفر او خود بخویشتن لاحق
 کرده پس این قول معارض قول سابق است چه فاسق را فاسق
 خوانند و بهودی را کافر خوانند بر او باشد * جواب *
 در میان فاسق و بهودی فرق است چه هرگاه که شخصی مسلم
 ظاهر الفسق باشد ارتکاب امور فسقیه را در دل خود بد می
 پندارد و با این سبب اگر کسی او را نسبت بفسق نماید چندان
 رنج نمی برد و بسبب ارتکاب محرمات قبل قول فاعل ننگ
 با و لاحق است چه ننگ نمیشود مگر با علان یا مرفعی
 و این علان از فاعل بعمل نیامده بلکه مفعول له این عار
 را خود بخود لاحق ساخته و گوارا کرده است بخلاف بهودی
 و مجوسی که بهود و تمجیس را در اعتقاد خود نیک می پندارند
 و بد نیست خود این ننگ بخود لاحق نساخته پس اگر کسی او را

مخاطب بیا کافر کند چون در اعتقاد او کفر دشنام است
 البته متاذی میشود و عار می بیند و فاسق ظاهر
 الفسق را نه ابداء است از بن نسبت و نه عار * مسئله * اگر
 یکی دیگر بر او با فسق بگوید مثلاً بعد از آن اراده کند که
 فسق او را به بینه ثابت نماید تا عز و زوی دفع شود بینة
 مسموع نخواهند شد چه شهادت بر جرح مجرد مغبول
 نیست بخلاف صورتیکه کسی دیگر بر او با زانی بگوید و زنا
 او را به بینه ثابت کردن خواهد بینة او مغبول خواهند شد
 چه آن متعلق حد است و اگر در ضمن چیزی که در آن
 خصوصیت صحیح است اثبات فسق خواهد بینه مغبول
 خواهند شد چنانکه اثبات جرح مجرد فسق در شاهد با قامت
 بینه مغبول نیست اما اگر کسی دعوی کند که من شاهد را
 اینقدر رشوت داده ام که بر من گواهی و روغن دهد
 و شاهد گواهی و روغن داد حالا مال من واپس بدهد
 در بنصورت بنا بر دعوی مال بینة او و مغبول خواهند شد
 و ضمناً فسق گواه با اثبات خواهد رسید * کذا فی الفنیة *
 و شهادت بر جرح مجرد مغبول نیست و فتیکه گواهان
 بر فسق مطلق گواهی دهند و سبب فسق را بیان نکنند اما
 و فتیکه سبب فسق را بیان نمایند که مضمون اثبات حق الله
 با حق العبد باشد مغبول خواهند شد مثلاً کسی بکسی گفت
 یا فاسق و مغبول له مرا فعه بغاضی برد انگاه فاعل دعوی کرد

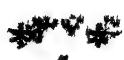
که من اینرا دادم که زنی اجنبیه را بوسه زده یا معانفه کرده
 یا تنها با وی نشست و غیر آن و گواهان بر بن دعوی اواهی
 دادند گواهان مقبول خواهند شد و تعزیرا ز قائل سا فظ
 خواهد گردید چه این جرح مجرد نیست بلکه متضمن اثبات
 حق الله است و اینجا حق الله تعزیرا است بر فاعل زیرا که
 حق الله مختص بحد نیست بلکه تعزیرا و حد هر دو را شامل است
 و در جرح مجرد بر شاهد و اقامت بینة بر آن همین حکم جاریست
 و فاضی را سزاوار است که از شاتم مسبب فسق مشتومر بپرسد اگر
 مسبب شرعی بیان کند اقامت بینة از وی خواهد و اگر شاتم
 بگوید که سبب فسق مشتومر جهل او است از چیز بکه تعلیم
 آن واجب است در شرع فاضی را مناسبت است که
 در بنصورت بینة طلب نکند بلکه از و فراغی که مسلم
 را معرفت آن ضروری است بپرسد اگر از آن جاهل باشد
 هیچ تعزیر بر شاتم نیست چه فسق مشتومر سبب جهل از
 ضروریات دین ثابت گردد بد چنانکه صاحب مجتبی تصریح
 کرده بعد از قبول شهادت شخصی که اشتغال فتنه داشته
 باشد * کذا فی البحر الرائق * و مراد از فتنه انقراض است که
 تعلم آن واجب است * کذا فی النبر الفائق * و اصل کلی *
 در اینجا این است که شهادت بر جرح مجرد تا که متضمن
 حقی از حقوق العباد یا حقوق الله نباشد مقبول نیست چه مجرم
 فسق زیرا حکم داخل نمیشود چرا که ممکن است که فاسق

غشوق خود را بتوبه دور کند و شاید که در همین مجلس
 پاپیش از آن کرده باشد پس الزام بروی متحقق نیست و
 در شهادت بر جرح مجرد بکه متضمن حق الله و حق العبد
 نباشد هتک ستر و اشاعت فاحشه بلا ضرورت است و اگر
 در اثبات چیزی بکه موجب تعزیر است منفعت عام باشد جرح
 مجرد نخواهد بود و در کتاب شهادت که تفسیر جرح مقبول
 کرده اند یعنی آنچه که متضمن حق الله یا حق العبد باشد
 بلا شبهه تعزیر در آن داخل است و جرح مجرد بکه مقبول
 نیست و بین بر آن غیر مسموع جرحی است که متضمن هیچ
 یکی از حق الله و حق العبد نباشد چنانکه در هدایه و غیره
 معتبرات مذکور است پس حق الله از حد و هم از تعزیری
 که از حقوق الله باشد عام است چه مراد از حق الله چنانکه
 در تلویح مصرح است چیزی است که متعلق بنفع عام باشد
 * و در بحر آورده * که ظاهر امراد از حق الله حد است و تعزیر
 در آن داخل نیست بنا برین گفته اند که الزام موجب تعزیر
 در قدرت فاضی نیست چه جانی آنرا بتوبه دفع میتواند کرد
 بخلاف موجب حد که آنرا بتوبه ساقط نمیتواند کرد و از اینجا
 فرق در میان تعزیر و حد واضح گردید و اکل ربوا را که موجب
 تعزیر است در تمثیل جرح مجرد آورده اند و این معنی دلالت
 میکند بر اینکه مراد از حق الله در تفسیر جرح مقبول
 حد است نه تعزیر که اگر تعزیر از حقوق الله می بود اکل ربوا

که موجب آن است در تحت جرح مغبول داخل میگردد *
 و در سیر تتمه * مذکور است که اگر بر ذمی تعزیر واجب شود
 بعد از آن او اسلام آورد تعزیر از وسائط نشود * و در فنییه
 آورده * که مسلم در هر جائیکه شراب بفروشد فربه باشد
 یا بمصرفا بل تعزیر میشود بخلاف ذمی که او اگر در مصر
 بفروشد معزیر میگردد پس اگر ذمی در شهر ابد و شراب
 فروشد و بعد از آن مسلمان شود تعزیر از وی ساقط نگردد
 این معنی دلیل است بر اینکه تعزیر بتوبه ساقط نمیشود و شیده
 نماید که تعزیر بر برد و قسم است حق الله و حق العبد آنچه
 حق الله است بتوبه ساقط میشود و بر بنمعنی علما تصریح
 کرده اند از انجمله صاحب بحر است که در بحث شهادت
 بر جرح مجرد آنرا بیان کرده انتهی بدانکه عدم قبول شهادت
 بر جرح مجرد عام است از پسکه قبل تعدیل باشد یا بعد
 تعدیل چنانکه در بحر مذکور گردیده لیکن در رد و غرر
 مخالفان است چه در آن مذکور است که شهادت بر جرح
 مجرد بعد تعدیل مغبول نیست و قبل تعدیل مغبول است
 چه جرح مجرد قبل تعدیل اخبار است و هرگاه که قاضی را
 مخبری بغسق شهود خبر کرد که گواهان فاسق یا ربوا خواریانند
 قبل ثبوت عدالت شهود حکم بر شهادت آنها جایز نیست
 اما بعد تعدیل جایز است چه در بنصورت شهادت ثابت
 شده و بر قاضی عمل بر شهادت مذکور تا وقتی که جرح مغبول

یافته شود واجب گردیده پس جرح مجرد در اینجا رفع شهادت
 است بعد ثبوت آن و از اصول است که دفع از رفع اسهل
 می باشد و همین صراحت است که جرح مجرد اگر چه از يك كس
 باشد قبل تعدیل مقبول است چه آن دفع شهادت است قبل
 ثبوت آن و بعد تعدیل مقبول نیست زیرا که دفع است بعد
 ثبوت پس در بنویشت نصاب شهادت با اثبات حق الشرع باحق
 العبد در کار است انتهی باید دانست که بر فاضی فرض است
 که بعد تزکیه شهود بموجب شهادت حکم نماید پس اگر حکم
 نکند عاصی میشود و مستحق عزل و سزاوارت عز بر گردد بنا بر
 ترك فرض و فسق و ارتکاب منکر و اگر وجوب حکم را بر خود
 اعتقاد نکند کافر میشود * علامه کافیمی در رساله سبق الفضاة
 علی البغاة آورده * که بر فاضی بعد شهادت مستجمع الشرائط
 فوراً حکم واجب است حتی که اگر بلا عذر عمدتاً تاخیر کند
 جماعه گفته اند که باین سبب کافر میشود و ابن ملک در شرح
 مجمع گفته که اگر معتقد بوجوب حکم مذکور نباشد کافر میشود
 و ظاهر همین است و زبلی در شرح کنز آورده که بعد ظهور
 عدالت شهود نصاب موجب آن بر فاضی واجب است و اگر هم چنین
 نبکند مستحق عزل و تعزیر باشد * کذا فی منیع الغفار * و عدالت
 عبارت است از آنزجار شاهد و کف و ی از چیز ی که در دین و ب
 حرام باشد * کذا فی تدویر الابصار * و در ذخیره آورده * که بیشتر
 تفسیر های عدل این است که پرهیز کند از کبائر و اصرار نکند

بر صغائر و صلاح او از فساد او و ثواب او از خطا اکثر باشد انتهای
بد آنکه بی طعن خصم فاضی را باید که بر ظاهر عدالت شاهد
مسلمان اکتفا کند و از حال وی سوال نکند که عدل است یا نیست
نزد ائمه حنیفه رح و اگر خصم طعن کند باید که فاضی از حال وی
سوال در سر و تزکیه علانیه کند مگر در حد و دو فصاص که در آن
سوال پنهانی و تزکیه علانیه با لاجماع ضرور است خصم طعن
کند یا نکند چه در آن احتیال می باید برای اسقاط پس استغناء
ضرور است و نزد يك صاحبین در جمیع شهادت تزکیه در پنهان
و آشکار واجب است و طعن خصم شرط نیست چه بناء فضا بر حجت
است و حجت بشهادت عدل است نه بشهادت فاسق و فتوی
بر مذهب صاحبین است * کذا فی الهدایة * و محل سوال فاضی
بنابر قول صاحبین و فتی است که فاضی از حال شهود جاهل باشد
و بنابر همین صاحب ملتفت گفته که فاضی اگر حال شهود بجرح
با بعد التوانسته باشد حاجت بمسوال نیست * کذا فی البحر *
و در تزکیه همین قدر کافی است که مزکی بگوید که این گواه
عادل است چه حربت او ثابت است بسبب دار اسلام
* کذا فی الهدایة * و فتوی برین است که فاضی از حال گواه
در سر استفسار نماید و تزکیه علانیه فی زمانه متروک است
تا مزکی را کسی نفر پدید و نشر ساند * کذا فی البحر *
کیا عن السراجیة * و سزاوار این است که مزکی چنین تعدیل کند که این
گواهان قطعاً عدول اند نه اینچنین که نزد من عدول اند بسبب اینکه



۱۲ اشکات خبر عدالت اینها بافته ام بلی اگر مزکی بگوید که تجز
 خیر اینها چیزی نمیدانم این قول تعدیل است بر وایت
 اصح * کذا فی البزازیه * اما جرح بفتح جیم در لغت
 بمعنی عیب و نقص است عرب گوید جرحه بلسانه یعنی
 بزبان خود او را عیب و نقص گردوان ~~از~~ ^{از} ~~بجای~~ ^{بجای} گویند جرح
 الشاهد و قتیکه خصم چیز بکه موجب رد شهادت است ظاهر
 نماید * کذا فی المصباح * و در اصطلاح فقها جرح عبارت
 از اظهار فسق شاهد است و آن مرد و قهر است بکلی مجرد
 که متضمن حق الله و باحق العبد نباشد دیگر غیر مجرد که
 متضمن حق الله باحق العبد باشد و آنرا مقبول خوانند
 و متبادر از اطلاق لفظ جرح مجرد می باشد *
 کمافی الکافی * و جرح مجرد مقبول نیست چنانکه شهود
 مدعی علیه در شهادت خود بگویند که گواهان مدعی قاصق
 بازائی بار بواخوار یا شارب اند یا گواهان مدعی اقرار
 کرده اند که مدعی در بن دعوی محقق نیست با اثر
 کرده اند که در بن شهادت ما اجیریم یا بگویند که گواهان
 مذکور گفته اند که در بن معامله هیچ ندیدیم و عدم
 قبول بینه بر جرح مجرد بنا بر آنست که جرح مجرد داخل
 تحت حکم نیست و الزام آن از وسع قاضی بیرون است
 چه مجرد ابراهه توبه رفع میثواند کرد و قبول بینه
 منحصر است چیز بکه تحت حکم تواند درآمد و الزام آن

در وجه فاضی باشد و نیز شاهد باید آبی شهادت بر جرح مجرد
 فاسق میگردد و چنانکه در دین بن شهادت و شاعت فاحشه
 بلا ضرورت نیست و این بنص حرام است پس مشهود به
 بشهادت فاسق ثابت نخواهد گردید * سوال * کف ظالم از
 ظلم واجب است و بسبب شهادت کاذبه بر مدعی علیه ظلم
 رفته بنا بر این در ادای شهادت بر جرح مجرد ضرورت
 شرعی است * جواب * کف ظالم از ظلم باین طور میتواند
 شد که شاهد مدعی علیه در خلوت بغضی فسق شهود مدعی
 ظاهر نماید و این ضرور نیست که بر ملا اشاعت فاحشه
 بعمل آرد اما اگر گواهان مدعی علیه بر اقرار مدعی
 گواهی دهند یعنی مدعی گواهان خود را در بن شهادت
 فاسق و مزور گفته در بن صورت اظهار فاحشه نیست بلکه
 حکایت از دیگر است از بن سبب گواهان مدعی علیه فاسق
 نخواهند بود و اقرار از ان جمله است که تحت حکم در می
 آید و فاضی را قدرت الزام آن هست چه اقرار بتوبه مرتفع
 نمیکرد و اگر مدعی علیه گواه بدارند بر بن دعوی
 که گواهان مدعی اجیر وی اند شهادت مقبول نیست چه
 این شهادت بر جرح مجرد است و استیجابا اگر چه امروز آید
 بر جرح است لیکن برای اثبات آن کسی خصم نیست چرا که
 مدعی علیه را با جرتی که گواهان از مدعی یافته اند
 هیچ تعلق نیست حتی که اگر مدعی علیه بر بن دعوی

بیننده آرد که مدعی از مال من که بیش او بوده درم مثلاً
 گواهان خود را برای گواهی دروغ داده است بیننده مذکور
 مقبول خواهند شد چه مدعی علیه را برای مال خود خصوصاً
 رواست و در ضمن آن جرح نیز ثابت خواهد شد و همچنین اگر
 مدعی علیه بر بنمعی آرد که ~~مال من~~ را اینقدر
 مال داده بودم که بر من گواهی دروغ ندهند و آنها گواهی
 دروغ داده اند پس بر آنها رد مال لازم است و بیننده مقبول
 خواهند شد چرا که از بن جرح او را کز پر نیست تا که بمال خود
 برسد حتی که اگر بگوید که با آنها مال نداده ام بلکه وعده مال
 کرده بودم بیننده مقبول نخواهند شد بحسب عدم ضرورت
 اظهار فاحشه و فسر ثانی یعنی جرح غیر مجرد مقبول است
 چنانکه مدعی علیه بگوید که گواهان مدعی زنا کردند با شراب
 نوشیدند با مال دزدیدند و شهود بر بنمعی بگذرانند و تفادح
 عهد نبوده باشد و شهود مذکور در صورت گواهی زنا و صف
 زنا را چنانچه در حد زنا مذکور است بیان نمایند بابر بنمعی
 بیننده قایل کند که گواهان مذکور عیب دارند یا یکی از گواهان
 عیب است یا شریک مدعی است و مدعی مال باشد یا قاذف
 است و مغذوف نیز بروی دعوی کند یا حد فذف را بنها جاری
 شده یا مدعی اقرار کرده است که وی برای شهادت این گواهان
 را اجیر کرده چون احياء این حقوق ضرورست بیننده مقبول
 خواهند شد و در شهادت اینمعی که گواهان مدعی محدود اند

در ثانی هیچ اشاعت فاحشه نیست چه اشاعت بقضا حاصل شده و گواهان مدعی علیه اظهار فاحشه که از غیر حاصل شده حکایت کرده اند * کذا فی النهایة و الکافی * و در بنمقام حنفی قوائد است مهمه که تمثیل بر آن واجب است فائده اول نظر در جرح مجرد و غیر مجرد نیست مگر بعد تزکیه شرعیه * کمافی السراج الوهاج * پس اگر قاضی از حال شهود در سر و علائیه تفحص کرده و عدالت گواهان نزد او ثابت شده باشد و خصم بر شهود جرح کند در بن حال اگر جرح مجرد است غیر مغبول و اگر مجرد نیست مغبول خواهد شد لیکن بر جرح مجرد شهادت اصلاً مغبول نیست قبل از تعدیل باشد یا بعد از آن سوال خبر فسق شهود قبل تزکیه آنها مانع قبول شهادت است و قاضی به موجب شهادت آنها حکم نمیتواند کرد پس جرح مجرد قبل تعدیل چرمانه نباشد جواب آری قاضی بسبب خبر فسق شهود قبول شهادت آنها و قضا بر شهادت مذکور نمی تواند کرد لیکن عدم قبول شهادت بنا بر طعن در عدالت شهود است نه بسبب ثبوت امری که گواهان را از حیث قبول ساقط گردانند و لهذا اگر گواهان مذکور که قاضی بنا بر خبر فسق گواهی آنها قبول نداشته تعدیل کرده شوند مغبول الشهادت خواهند بود و اگر خبر مذکور بجای شهادت بر فسق آنها مغبول میشد هر آئینه از حیث شهادت ساقط میشدند و برای آنها محل تعدیل باقی نمی ماند * ذکره ابن الکمال * و در شرح و فایده

آورده * که شهادت بر جرح مجرد مقبول نیست و فتیکه تعدیل شاهد مدعی شده باشد و هرگاه که تعدیل نشده باشد و کسی قاضی را خبر دهد که شاهد مدعی فاسق یا ربا خوارانند قبل ثبوت عدالت آنها حکم جائز نیست خصوصاً و فتیکه دو کس همچنین خبر دهند فائده دوم تغییلی که در قبول شهادت بر جرح مجرد و عدم قبول آن قبل تعدیل و بعد تعدیل گذشت در صورتی است که مدعی علیه دعوی آن کند و علانیه بر آن حجت فایده نماید اما و فتیکه علانیه دعوی نکند و قاضی را در سر از آن حال خبر دهد و آن جرح مجرد باشد قاضی از و حجت طلبد پس هرگاه که قاضی در خلوت حجت او بشنود شهادت شاهد مدعی بنابر تعارض جرح و تعدیل باطل خواهد گردید و جرح را ترجیح خواهد بود مثلاً مدعی علیه بغاضی در خفیه بگوید که گواه مدعی ربا خوار است و بر آن حجت بگذرانند شهادت شاهد مدعی مردود خواهد بود * کما فی الکافی * و از ظاهر کلام او معلوم میشود که خصم را اعلان جرح مجرد مضر نیست و اخبار پنهانی شرط کرده نشده است مگر در شاهد چه خصم مدعی علیه خود برهان می تواند آورد و شاهد را نمی رسد که اثبات قول خود بد بگوید شاهد * و در فتاوی خانیه * مذکور است که بی هتک مستردفع ضرورت با اینطور ممکن است که گواه مخفی بمدعی یا بغاضی فسق گواهان مدعی در غیر محکمه بگوید چه اظهار فاحشه

بی ضرورت مباح نیست فاعده سیوم این قول علما هر جرحیکه
 متضمن حقی که از حقوق شرع باشد مجرد نیست جرحی را
 که برای حق الله متضمن تعزیر باشد شامل است و برین تقدیر
 اگر خصم حجت بگذراند بر اینکه گواه مدعی تنها بازن اجنبیه
 نشسته بود مقبول خواهد شد چه جرح مذکور متضمن اثبات
 حق الشرع است که تعزیر باشد لیکن ظاهراً اینست که مراد
 علما از حق الله حد است نه تعزیر چه آنها گفته اند که الزام
 تعزیر در قدرت قاضی نیست زیرا که جانی دفع آن بتوبه
 می تواند کرد که تعزیر حق الله تعالی بتوبه مایط میشود
 بخلاف حد و در که آن بتوبه مایط نمیگردد پس فرق در میان
 حد و تعزیر واضح گشت و دلیل آن اینست که آنها اکل ربوا
 و افراز و زور را در تمثیل جرح مجرد آورده اند با آنکه این
 جنایات موجب تعزیر است نه حد پس متعین گردید که
 از حق الله اینجا حد و مراد است نه تعزیر فاعده چهارم علما
 این قول را که گواهان مدعی زانی با شارب الخمر اند از قسم
 جرح مجرد شمرده و از قسم غیر مجرد این قول را که آنها
 زنا کردند با شارب خوردند خوانده اند پس فرق در میان
 این دو قول در کار است شارح زبلی گفته که مراد از اول
 متفادام العهد است و از ثانی غیر متفادام والا هیچ فرقی نیست
 فاعده پنجم اگر مدعی علیه حجت آورد که مدعی افراز بفسق
 گواهان خود یا با جیر بودن آنها یا بعدم حضور آنها در واقعه

متنازع فیها کرده است با حجت آورد بر محمد و نبوذ ن گواهان
 در فذف با بر فینت شاهدان یا بشرکت شاهدان در عین متنازع
 فیه اینهمه وجوه تحت جرح مجرد داخل نیست و بنا بر همین
 صاحب خلاصه گفته که محضم را طعن شهود مدعی بسته وجه
 رواست اول اینکه بگوید که گواهان مدعی عبید اند دوم
 اینکه محمد و داند در فذف سیوم اینکه شربك مدعی اند
 پس و فتیکه انهارا عبید خواند قاضی بانها بگوید که بینة بر حریت
 خود قایم کنند و برد و شق دیگر خصم را بغیر ما بده که بر محمد و دیت
 و شرکت انها اقامت بینة کند انتهی پس بر بن تغد بر جرح
 شاهد اظهار چیزی است که منحل عدالت او باشد نه منحل شهادت
 با و خود عدالت پس آوردن این وجوه در جرح مغبول چنانکه
 ابن صهام آورده اینجا است بلکه این مسائل از قسم طعن است
 انتهی * کما فی الخلاصه * و در خزانه اکمل مسطور است که
 اگر مدعی علیه حجت آورد بر اقرار مدعی بفسق شهود یا باقرار
 مدعی به چیزیکه مبطل شهادت شهود است ان حجت مغبول
 خواهد شد و اقرار مذکور جرح نیست بلکه از قبیل اقرار
 انسان است بر ذات خود انتهی فانده ششم خصاف فرق نکرده
 است در جرح مجرد و غیر مجرد در قبول بنا بر احیاء حقوق
 مردم و هرگاه رای او مخالف صریح مذهب ظاهر گردد بد مشائخ
 و اولی الامر حمل کردند بر اینکه مدعی مفروم صدق جرح مذکور
 بر او است زیرا که شارح زبانی انرا ذکر کرده که شاهدی

رایگی از مزکیان تزکیه کرد ~~و باید~~ بد بگزینی بر او جرح کند
 فاعده هفتم نزد از اینکه گواه شربك مدعی است این معنی
 نیست نزد گواه در متنازع فیه شربك مدعی است والا زین
 قول اقرار مدعی علیه میشود باینکه مدعی به حق هردو کس
 است بلکه مراد از شرکت این است که مدعی و گواه با هم عقد
 شرکت کرده اند که هر یک از این دو صومعه باطل خواهد شد
 ماهر دو در آن شربك خواهیم بود فاعده هشتم اگر خصم طعن
 کند اینکه گواه پسر مدعی است باید راو با جفت او با مملوك
 از یس اینقسم طعن مغبول خواهد بود * کما فی العنايه * و حاصل
 این است که طعن اگر از جنس فسق نباشد بلکه از قسم
 رد شهادت بنا بر تهمت باشد مغبول است و از اینجا است
 که وقتی که خصم مبرهن گردد اند که گواه وکیل مدعی بود
 و از طرف او خصومت کرده مغبول خواهد شد * کما فی السراج
 الوهاج * و برین تعد بر مدعی علیه اگر حجت آرد که گواه
 مدعی بسبب امر دینا دشمن او است در اینجا دو وجه است
 حجت مذکوره نظر به تهمت مغبول خواهد بود و نظر بفسق غیر
 مغبول و طعن یا آنچه مخل مروت است و موجب فسق نیست
 سزاوار است که مغبول باشد انتهی فاعده نهم و فتیکه جرح
 مجرد متضمن دفع ضرر عام باشد مغبول است و بنا بر همین
 صاحب معراج حدیث اذکروا الفاسق بما فیه یعنی ذکر کنید
 فاسق را بچیزیکه در او است محمول ساخته بر پنجمی که

اگر ضرر او متعدی بغیر باشد و دفع ضرر او بی اعلام ممکن نباشد
 ذکر فسق او مامور به است انتهى و برین تغذیه کسیکه ضرر او عام
 باشد و مردم را ابداد دهد بدست و زبان اثبات فسق او نزد حاکم
 جایز است تا او را از ابدالی مردم منع کند و از بلده خارج
 گرداند و در کرامیت ظهیر ~~بنده~~ ~~مسلط~~ ~~و~~ ~~حاکم~~ ~~کسیکه~~ ~~بگمراه~~ کند
 مردم را و ضرور رساند بدست و زبان یا که نیست که از حال
 چنین کس سلطان را خبر دهند تا او را از جر فرما بد انتهى *

صاحب بحر گوید * که اینچنین حادثه در قاهره مصر واقع شد
 که جماعت کثیر بر سه کسی که با هم قراعت اخوت داشتند گواهی
 دادند با انواع فسق و ابد او تزویر و من بر قبول شهادت جماعت
 مذکوره فتوی دادیم تا حاکم از دفع ضرر عام آنها را از جر کند
 چنانچه حاکم آنها را از جر کرد مترجم گوید که در دارالامارت
 کلکته اینقسم مردم بسیار اند که بدغا و فریب که انواع آن
 محضور نیست از راه طمع یا بصر عدوت با و کلاهی
 عدالت سپر بر کورت ساخته از مردم بی دبانست که ظاهرا
 مسکین و خوف آبرو ندارند بر مردم اهل جاه و مروت
 باغیر با استغاثه میکنند و گواهان زور میگردانند و حکام
 عالیمقام که از حالات آنها و مراسم اینملک اطلاع کلی نمیدارند
 فریب آنها خورده بر طبق دعوی آنها حکم بفید پیچارشان
 صادر میفرمایند و اکثر مردم پویشان و تباه میشوند فائده
 دهم اگر مدعی علیه بر شاهد مدعی طعن کند که شاهد کثر

خود بر بن تحمیل دعوی کرده بود و بگوید که اگر ای دیکر منی گواهی
میدهد که لیکن بر بنم معنی گواه بفرم و از زور حلف میخواهی قاضی
را نمیرسد که اگر ای دیکر منی گواهی بفرم و از زور حلف میخواهی قاضی
نمیستد و اگر ای دیکر منی بینه قضا بد مقبول است * کذا فی البزازیه
و بر بن تقدیر هر طعنیکه قابل برهان باشد و قتیکه برهان آن
پافته نشود بر گواه یا مدعی حلف نخواهد بود و اگر شاهد
خود را بر بن بفرم و اگر کور نما بد سزاوار است که مقبول و قایل
مقام برهان باشد لیکن جائی این معنی بنظر نیامده و لهذا شارح
تربعی گفته که اگر مدعی علیه بر بنم معنی بینه آورد که گواهان
مدعی اقرار کرده اند که در مجلسی که در آنجا مشهود به بود
حاضر نبود بر مقبول خواهند شد و این قول شارح مذکور
معارض قول دیگر است که گفته اگر مدعی علیه برهان آورد
بر اقرار شهود مدعی بشهادت زور یا باجیر بودن آنها
در بن شهادت و یا بمبطل بودن مدعی در بن دعوی
با بعد از مشاهدۀ آنها با مرء مشهود به مشمول نخواهد شد
فائده باز دهم اگر مدعی علیه دعوی کند که گواهان مدعی
را زرداده بود که گواهی دروغ بر من ندهند و زور مذکور را
و پس گرفتن خواهد داد دعوی نماید اینکه مدعی از زمان
اینقدر مال بگواهان داده است تا بر من گواهی دهند و آن
مال را طاب ذیله و حجت آورد بینه او مقبول خواهد شد
و همچنین اگر مدعی بگوید که من گواهان مدعی را

اینقدر مال داده ام که بر فلان یعنی مدعی علیه گواهی باطل
 ندهند و استرداد آن خواهد و اثبات به بینه نماید با باقرار
 با بنکول به ثبوت رسید در ضمن آن فسق شاهد ثابت خواهد شد
 و شهادت شهود مدعی مقبول نخواهد شد و باید فیصد دفع
 مال این است که اگر مدعی علیه این دعوی کند که من گواهان
 را اجیر ساخته بودم تا بر من گواهی ندهند و دعوی دادن
 مال ننمایند و گواهان اقرار را بنماینند ما فط العدالت
 نخواهند بود فائده دوازدهم طعن بر فیت گواهان موقوف
 برد عوی مولای آنها و اثبات آن منحصر در شهادت نیست
 بلکه هرگاه قاضی را خبر بر فیت آنها شود شهادت آنها ما فط
 خواهد گردید و احسن این است که اثبات رفیت بشهادت باشد
 و اگر سوال کند با آنها قاضی و آنها در جواب ان بگویند که
 مولای ما ما را ازاد کرده است و بینه آرند عتق در غیبت
 مولی ثابت خواهد شد و هرگاه که مولی حاضر شود و از اعتاق
 انکار کند قاضی بانکار او التفات نخواهد کرد * کما فی خزانه
 الاکمل * اما اگر خصم دعوی نماید که گواه مدعی فا ذف
 است و اقامت بینه خواهد بیند مقبول نخواهند شد بلکه
 استماع آنها برد عوی مفذوف موقوف خواهد ماند چنانچه
 صاحب فتی الغلجوزبان اشاره کرده است * مسئله * اگر شخصی
 بر شخصی دیگر دعوی نماید که او مرا با فسق و بازند بق و با
 کافرو با منافق و با فاجر و جزان آنچه که میحب تعزیر است

گفته قاضی فائل را با اینطور ~~چنانچه~~ نخواهد دهانید که با او
 او را این سخن نگفته ام بلکه باین طور حلف خواهد دهانید
 که با او نیست او را حشیکه دعوی این بر من میکنند * کذا فی
 الخلاصه * چه ممکن است که فائل بفول خود صادق باشد
 و از اثبات فسق و زندقه بر مفعول له عاجز نباشد و بنا بر خوف
 حائث بودن از او ~~اول~~ طور حلف نکول کند در اینصورت بنا بر
 نکول در فضای قاضی تعزیر بر روی لازم آید و در بن ترک
 نظر است برای او بخلاف طور دوم حلف چه مفعول له اگر
 در حقیقت متصف بفسق و غیره خواهد بود فائل را خوف
 حائث بودن نیست و نکول نخواهد کرد چه کسیکه متصف
 بصفه فسق باشد او را بر کسیکه با او باناسق بگوید حقی نیست
 * قاعده * جمیع الفاظ شتم و قتی موجب تعزیر است که فائل
 انرا بفسد ابدای مفعول له و اهانته او گفته باشد اما اگر از روی
 دعوی گفته باشد موجب تعزیر نیست مگر در دعوی زنا
 که اگر اثبات آن نتواند کرد معزیر گردد و صاحب فنیه آورده
 اگر شخصی بر شخصی دعوی سرفه نماید و از اثبات آن عاجز
 آید معزیر نشود بخلاف دعوی زنا که اگر مدعی از اثبات آن
 عاجز آید معزیر گردد چه مقصود از دعوی سرفه اثبات مال
 است نه انتساب مدعی علیه بسرفه و در دعوی زنا اگر چه
 حسنه مقصود است لیکن اثبات آن بی انتساب مدعی علیه
 بزنای ممکن نیست در اینصورت مدعی فاصله نسبت زنا است

چهارگزاره ای را قادر هیچ جنایتی نیست * کذب اثمی حدود
 البیحر * مسئله * اگر کسی در شهادت زنی را برناهد از آن
 دو گواهی بگذرانند که کسی یا وی در حالت اکراه زنا کرده
 حد فیه باین ساقط خواهد گردید چه درین شهادت
 احصان مفذوف ساقط گردد و اعتبار عدد در بعه در شهادتی
 است که موجب حد زنا باشد و این شهادت بر سقوط
 احصان الکفا بقه * مترجم گوید * که
 در بنصورت بر فائیل تعزیر مناسب است بنا بر این ای
 غیر بغیر حق الله با حق العبد * فصل دوم در بیان موجباتیکه
 تعلق بسقوط حد و قصاص و آنچه مناسب نیست دارد *
 سبب سقوط حد و دو قصاص بافقدان شرطی است از شروط
 وجوب حد و قصاص با شبهه و در فصل اول ضمناً سقوط حد
 از کسی که عید پا ذمی را نسبت بزنا کرده باشد گذشت در
 حد و دعه ا به مذکور است الحد و دتندری بالشبهات
 یعنی حد و د ساقط میشود بشبهات انتهی * و در فاعله ششم
 نوع ثانی را را شبهه و نظائر آورده * که الحد و د تدرء
 بالشبهات الحد پش رواه السیوطی و حد پش ادفعوا الحد و
 عن المسلمین ما استطعتم یعنی دفع کنید از مسلمانان حد و د
 و ا تا که استطاعت داشته باشد اخرجه انس ما جئ وحد پش
 اد و الحد و د عن المسلمین ما استطعتم فان و حد تم من
 المسلمین من خرجوا سبیلهم فان الامام لان یخلف فی العفو

خَيْرُ مَنْ أَنْ يُخْطِيَ فِي الْعُفُوبَةِ دُرُكَيْكُمُ هَلْ دَرَا أَوْ مُسْلِمَانِ
تَاكِه استطاعت دار بد اگر بیا بید شما برای مسلمانان راه
بر آمدن بگذارید راه آنها چه خطای امام در عفو بهتر است از خطای
اود در عفو بیت اخرجہ الترمذی والحاکم وادروا الحدود
عن عباد الله ما استطعتم اخرجہ الطبرانی ~~والبیہقی وجماع کرده اند~~
فقهای امصار بر اینکه حدود بشبهات ساقط میشود و شبهه
چیزی است که ثابت نباشد و شبهه بثابت باشد * کذا فی الفتح *
و فصاص مانند حدود است در دفع و ثابت نمیشود مگر بچیز بکه
حد و دبان ثابت میشود و فرج ابن اصل انست که اگر نائم
را کسی ذبح کند و ذابح گوید که او را ذبح کرده ام در حالیکه
مرده بود فصاص ساقط خواهد شد و دبت لازم * کذا فی العمدة *
و از اینجا است که اگر قاضی منرفا تل حکم فصاص کرده باشد
و بعد حکم فائل مذکور در بوانه شود فصاص ساقط و دبت
لازم خواهد آمد * کذا فی الاشباه * و علما اجماع کرده اند
که شبهه مانع فصاص است و فصاص بادی شبهه ساقط میشود
* کذا فی الاسرار * و بودن مقتول در جاهائیکه قتل در اینجا
مباح است شبهه موجب اسقاط فصاص است * کذا فی النہایة *
مسئله * اگر حکم کند قاضی بگواهی گواهان یا باقرار و مسروق منه
بگوید که ابن مال از آن انکس است از من زدی نکرد و
من و دبت اوداشنه بودم یا بگوید که گواهان من بزور
گواهی داد داند یا او اقرار بباطل کرده است یا مانند آن

حد سرفه مألفظ خواهد گردید * کذا فی منیع الغفار * وایضا
 قیده مستحب است امام را که تلفین کند بسارق تا اقرار سرفه
 نکند چه مروجیست از نبی صلعم که سارقی را پیش آنحضرت
 آوردند آنحضرت فرمود که آیه سرفه کرده است اینکس
 چیز را که من گمان کرده ام آنرا سرفه و بنا بر اینکه تلفین حیل
 است برای معیوض حد انتهى * مسئله * اگر کسی زنی را که برای
 او حلال نباشد مثل مادر و غیره محرمات یا معتدله غیر
 یا منکوحه غیر یا مطلقه خود که او را سه طلاق داده باشد
 نکاح کند و بگوید که در ظن من آن بود که اینها بر من حلال
 اند بر وی حد نیست بلکه تعزیر است بالا جماع و اگر بگوید
 که آنها را حرام بر خود میدانستم در بنصورت اختلاف است
 نرد ابوحنیفه حد نیست لیکن تعزیر است و نزد صاحبین و
 شافعی حد است اگر هر دو عالم بحرمت باشند * کذا فی المحیط
 المهرانی * و در فتح الغدیر نیز مذکور است کسی که نکاح کند در فراکه
 برای او حلال نیست بر وی المحارم نسبی خود باشد مادر و دختر و
 باوی و طی کند نزد ابیحنیفه و سعدان ثوری و زید بن حارثه و یحیی و
 نبیست اگر چه ناکح مذکور بگوید که آنها را بر خود حرام میدانستم
 لیکن مهر و شد تعزیر بهیاست بر وی واجب است و اگر علم حرمت
 نداشته باشد پس بر وحد و تعزیر هیچ نیست و شافعی و مالک
 و احمد حنبل و صاحبین رجحان بر صورت عالم بحرمت فاعل
 بر حوب حد او بند و هم است در نکاح هر مترمه

نه گزیده مانند نکاح بغير شرط و تعهد و تمامند که در
 میان قول این شارح و قول صاحب کافی تعارض نیست چه
 شارح در نکاح جبراً بر حواله و نکاح مجوسیه و نکاح پند و
 و گنیز بی اذن مولی محل اتفاق بر سقوط حد ساخته و این
 شارح انرا در محل اختلاف آورده پس از تفریر شارح مذکور
 در حواله مذکور و اجوبه حد مذکور صاحبین در بافته میشود
 مطهر ابران اضافه کرده اند که بالا گذشت یعنی در آنچه
 حرام مؤبد نیست نزد صاحبین حد واجب نیست پس در عبارت
 شارح مذکور عدم تحریر بر ظاهر است پس حافظ الدین در کافی
 یهذه صاحبین علت سقوط حد در تزوج مجوسیه و غیرها
 همین گفته که وجوب حد نمیشود مگر با انتفای شبهه اباحت
 و انتفای شبهه اباحت نیست مگر در آنچه که حرام مؤبد
 مجمع علیه باشد و مقتضای این قول آنست که در تزوج
 منکوحه غیر و امثال آن بهذهب صاحبین حد لازم ناید چه
 حرمت او مفید بیفای نکاح غیر است و حرمت معتد بیفای
 عدت نه مؤبد چنانکه حرمت مجوسیه بتجسس اوست تا آنکه
 اگر مسلمان شود حلال گردد چنانکه اگر منکوحه غیر
 و مطلقه و معتد بهمنخصیته اعد گردد حلال شود و ازین لازم
 می آید که نزد یک صاحبین در نکاح مسلمان بی سواهی محارم
 حد واجب نیست لکن صاحب فقیه لفظی که بدر تجسس و وجوب
 حد بنکاح محارم بر آن من غایب است و آنکه بر اهل و تحریر

آنها اعتماد است مثل ابن مسنر ~~مسنر~~ ذکر کرده اند ~~مسنر~~ ابن
 مسنر از صاحبین نقل کرده که در نکاح ذات محرم حد است
 و در غیر او حد نیست و گفته که اگر کسی مجوسیه یا خامسه را
 نکاح کند یا بزنی ~~مسنر~~ حد لازم نیست و عبارت کافی حاکم
 مفید همین است ~~مسنر~~ است ~~مسنر~~ اگر
 مردی تزویج کند زنی را که نکاح او حلال نیست و با وی
 قربت کند بروی حد نیست اگر چه عالم تحریم باشد لیکن
 بروی عفو بت نحریر است نزد ائمه حنیفه و صاحبین گفته اند
 که اگر عالم ~~مسنر~~ نکاح با محارم کرده باشد بروی
 حد واجب است انتهی او وجه افاده اینکه بر قول ائمه حنیفه
 در سقوط حد زنی را که برای ناکح حلال نباشد عام کرده است
 و از آن مخالفت صاحبین در ذوات محارم تخصیص کرده
 و از روایات همین ظاهر است و در مسئله نکاح محارم
 از جا بر نیز گردن زدن ناکح مروجست و از احمد و اسحاق و اهل
 ظاهر و فقیر ابن حزم قتل کردن کسی که با زن پدر کاخ کرده
 باشد منقول است بنا بر افتصاح حد بی که خواهد آمد
 بر مردان و بر و ابنتی دیگر از احمد کردن زدن و مال او و رفتن
 و داخل بیت المال کردن نیز آمده است بنا بر حد است که
 از مروجست که او با خالوی خود ~~مسنر~~ و پدرش
 و بدو برسد که کجا اراده مدکنی است بدخود صاحب مراد
 مردی که زن پدر خود را نکاح کرده فحشه داده است که

گردد نش بزنی و مال او بگیرد رواه ابو یوسف و در الترمذی انتهای
و این ماجه از ابن عباس رضی الله عنهما روایت کرده که وی میگوید
قال رسول الله من وقع علی ذات محرم منه فافتلوه
یعنی گفت رسول صلعم کسیکه فریبت کند با ذات محرم خود
بکشید او را بعضی موافق مذاهب اربعه چنان تو جیه
کرده اند که هر چه بدیدند میخواستند بکشند و در کتب مستحل
نکاح زن پدر بودند یا بشد یعنی بخلاف شرع انرا بر خود حلال
اعتقاد کرده باشد و با این سبب مرقد گردید و و فریفته برای
این معنی بید است چه حد بضرب عارت و اخاء مال نمی شود
و اگر آن لازم کفر است و در بعضی طریق حدیث مذکور است
که معاویه بن خدیجه از پدر خود روایت کرده که مردی با زن
پدر خود بداند ای کفر است یا نه میگوید معاویه را بسوی
انهرود فرستاد که گردنش بزنی و خمس مال او بگیرد و این
روایت دلالت بر آن میکند که آن مرد تزویج زن پدر خود را
مستحل میدانست و با این سبب مرقد گشت چه در حدیث تعربس
وی با معاویه را در حدیث مذکور است و تعربس مستلزم وطی نیست
و بفرموده حدیث لازم نمی آید چه جای آنکه قتل روا باشد
بس قتل در اینجا بدست بردن است نه از روی حد و این تو جیه
خالی از نظر نیست چه هر گاه که بغیر وطی قتل نمیتواند شد
مستحل است که حکم قتل انهرود بنا بر وطی شده باشد و محتمل
است که بنا بر بردن شده پس تعیین قتل وی بنا بر بردن

معلوم نگردد بد و بعضی با بنطور جواب داده اند که حنا که
 و فوع قتل بنا بر رد متعین نیست بنا بر وطی هم متعین
 نیست پس دلیل بر تعین هیچ یکی از آن دو شق یافته نشد
 و همین قدر برای ما کافی است و گفته اند که قتل انمرد
 از احد الا مر بن خالی نیست بنا بر استحلال باشد یا بنا بر
 سیاست و تعزیر و وجه کسبیکه در اینجا فاعل حد است اینکه
 بر وطی محرمه صادق می آید که آن وطی است در فرجیکه
 اجماع بر تحریم آنست بغیر ملک و بی شبهه ملک و واطی اهلیت
 حد دارد و عالم بر تحریم آنست و همین و طی موجب حد
 باشد مانند آنکه اگر عقد یافته نمی شد حد واجب می بود بلا فرق
 و عقد فی نفسه شبهه نیست چه اینجا نفس عقد گناه است
 موجب عفو بت که منضم شده است باز ناپس شبهه نیست
 چنانکه اگر کسی زنی را اکراه یا عفو بت کند و بعد از آن با وی
 زنا کند هیچ شبهه لازم نیاید و سبب اختلاف در بنمقام همین
 است که این عقد نزد صاحبین و شافعی موجب شبهه نیست
 چنانکه مذکور شد و نزد ائمه حنفیه و سفیان ثوری و زفر موجب
 شبهه است و مدار بودن عقد مذکور موجب شبهه بر بنه جنی
 است که این عقد بر محل و افع شده است بانه نزد طایفه
 اولی بر محل خرد و افع نشده است چه محل عقد آن باشد
 که حکم عقد را قبول کند و اینجا حکم عقد حل معفود است
 حال آنکه معفود در اینجا بهر حال از محرمات است پس

در پنجاه حرف صورت عقد بلا انقضاد یافته شد چه انقضاد
 بی محل خود ممکن نیست پس عقد و عدم عقد برابر است
 مانند عقد مرد با مرد و موجب هیچ شبهه نیست که بان حد
 مافط شود و نزد طائفه آخر بر محل خود واقع شده است
 چه حکم عقد قبول مقاصد عقد است مانند توالد و تناسل
 نه بلکه قبول محل و محرمانه نابل مقاصد عقد است و الا عقد او
 با دیگر هم صحیح نمی شد حالا نکه با مرد دیگر عقد او صحیح
 است انتهای و باندک تا مل ظاهر میشود که نافی محلیت را
 نفی محلیت عقد من حیث هو العقد مقصود نیست بلکه مراد
 از نفی محلیت آنست که محرمه محل عقد عاقد محرم نیست
 و لهذا عدم محلیت را دلیل بر عدم محلیت آورده و مراد
 مثبت از اثبات محلیت محلیت نفس العقد است و خصوصیت
 عاقدی در نظرش نیست و بنا بر همین بقول مقاصد عقد
 احتجاج کرده * سوال * تمام علمای حنفیه در کتب فقه و اصول
 عدم محلیت محارم برای نکاح محرم اطلاق کرده اند چه
 در اصول ثابت شده که نهی از بیع مضامین و ملافیع یعنی آنچه
 در اصلا بآباء و ارحام امهات باشد و نکاح محارم مجاز
 از نفی است بنا بر عدم محل نهی و توصیح مقام اینست
 که نهی مرد و نزع است بکی نهی از افعال حسیه و ان
 عبارت است از افعالی که معانی فدیسه آن که مردم آنرا
 قبل ورود شرع میدادند بدست زور بر حال خود باقی

ماند و شرع آنرا متغیر نسازد مانند قتل و زنا و شرب خمر
 که معانی سابقه و ماهیات آن بعد نزول تحریم بر حال خود باقی
 است نه ازینکه حرمت آنرا حس در پابد و موقوف بر شرع نباشد
 و دیگر نهی از تصرفات شرعی و مراد از تصرفات مذکوره
 آنست که معانی اصلیه آن بعد وود شرع تغیر باید مثل
 صوم و صلوٰه و بیع و اجاره چه صوم در لغت امساك است
 و صلوٰه دعا که بران در شرع اشیاء دیگر افزودند و بیع
 عبارت از مبادله مال بالمال است و شرع اهلیت عاقدین
 محلیت معفود علیه و غیره بران زباده کرده و اجاره مبادله مال
 بمنافع است بالایی آن معلومیت مستاجر و اجرت و مدت
 و غیره اضافه گردید و حکم نوع اول آنست که منهی عنه
 فبیع بعینه باشد مانند ~~زنا~~ اگر دلیلی برخلاف آن قاهر نشود
 مثل وطی در حال حیض چه آن فعل حسی باشد با آنکه منهی
 بغیره است که آن اذی باشد لفظی تعهواذی و حکم نوع
 آخر آن است که منهی عنه حسن بنفسه فبیع بغیره باشد
 مانند نهی از صوم بوم تحرکه بنفسه حسن است و منهی بنا بر
 اعراض از ضیافت الله تعالی مگر هرگاه دلیلی برخلاف آن
 دلالت کند مانند نکاح محارم و بیع مضامین و ملا فبیع چه نکاح
 و بیع فعل حسن مشروع است با آنکه اینجا فبیع بعینه و اصلا
 مشروع نیست و با اتفاق علمای مانهی از تصرفات شرعیه
 مفتضی تفر بر تصرفات مذکوره است و مراد از آن این است

که تصرف شرعی بعد نهی چنانکه قبل از نهی بود باقی میماند
 چه اگر تصرف مذکور مشروع بقی میماند متصورا لوجود نباشد
 زیرا که تصور فعل شرعی نمیتواند مگر بشروع و تصور من حیث
 الشروع نمیتواند شد مگر ببقای مشروعیت پس اگر از آن
 مسلوب شود متصورا لوجود نماند و هرگاه متصورا لوجود
 نماند در حیز قدرت محید نماند پس نهی از آن بعد نهی عاجز
 لازم آید و این معنی از شارع حکیم خبیر محال است بخلاف
 نهی از افعال حسیه که تصور آن موقوف بر مشروعیت نیست
 و شک نیست که اعتماد نهی بر تصور وجود است چرا که الله تع
 بنا بر اختیار عباد آنها را با صریح نهی مبتلا ساخته که در حال
 اختیار خود با طاعت فرمان و بی متاب و از تمردان معاف
 شوند و ابتلاء بی آنکه مأمور با منهی عنه متصورا لوجود گردد
 بحیثیتی که اقبال و ترک آن با اختیار او باشد متحقق نمیتواند شد
 و هرگاه از آنچه که ذکر یافت کلیه ثابت گردد بد که نهی از افعال
 شرعیه مقتضای بقای مشروعیت است نفی نهی از نکاح محارم
 و بیع مضامین و ملا فسخ لازم آمد چه نکاح و بیع مذکور
 از افعال شرعیه است پس بمقتضای کلیه مذکور باید که
 بعد ورود نهی بدستور مشروع باقی ماند حال آنکه اصلا
 مشروع نیست پس علمای ما در دفع نفی مذکور گفته اند که
 نهی اینجا محمول بر نفی است و نفی مقتضای بقای مشروعیت
 نیست چه بقای مشروعیت در نهی ضرور نیست مگر بنا بر

افتضای تصور وجود فعل تا که بنده باختیار خود در اتیان
و ترك ان مبتلا باشد بخلاف نفی که برای ان تصور وجود
در کار نیست انتهى و در ترفقه از بن فقه بسیار است از ان
جمله این قول فقها است که محل نکاح اثنی از بنات آدم است
که محرمه نباشد * جوابی * مراد نفی محلیت برای نکاح خاص
است و معلوم است که ایکنیفه ثابت نکرده محلیت محرمات
مگر برای نکاح فی الجملة نه بنظر خصوصیت ناکم و در بن
امر هیچ شك نیست باقی ماند اینکه ازدواج اعتبار کدام اعتبار
در ثبوت محلیت اولی است قابلیت مقاصد با حلیت اگر نظر
بمعنی کنیم یعنی اصل اینست که حل تابع قیام حاجت است
تا حاجت دفع شود و مقصود دفع حاجت است در بنصورت
قول ایکنیفه ترجیح دارد و اگر نظر کنیم بسمع یعنی محل اجماع
که جمهور بر بن قول اتفاق دارند که میتة محل بیع نیست
با آنکه سواي عدم حل امری دیگر موجب عدم محلیت
بیع در ان یافتہ نمیشود قول صاحبین ترجیح دارد و قول
ایکنیفه مرجح است با بن حدیث شریف ایما امر آة نکحت
بغیر اذن ولیها فمکاحها باطل فنکاحها باطل فمکاحها باطل فان
دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها یعنی هر زنیکه نکاح
بغیر اذن ولی خود کند نکاح او باطل است و اگر وطی کند
او را پس برای زن مهر است بنا بر استحلال فرج او و تکرار
اینجا مفید تا کید است انتهى حکم فرمود بیغیر صاعم بطلان

نکاح و وجوب مهر که آن مستقط حد است باز تفاق و ظاهر
 این حد بنسبتنا وصف آنکه خلاف اعتقاد ابوحنیفه است یعنی
 نکاح زن بغیر اذن ولی عمومادر مذهب او باطل نیست چه نکاح
 بالغه بلا اذن ولی نزد او صحیح است مع هذا برای او مضر نیست
 زیرا که ~~اگر عتد بنسبتنا~~ کور ما اول است بدو تا و پل یکی آنکه زنی
 بغیر کفو نکاح کرده باشد و ولی او بران اعتراض کند نکاح
 باطل شود و اینجا بطلان نکاح باعتبار مال است از قبیل من
 قتل فتیلا فله سلبه و بگرا نکه مراد از زنی که بغیر اذن ولی
 نکاح کند است با صبی که باشد که انهارا و لا یت بر نفس خود ها
 نیست و در بنصورت بموجب حکم شرع بعد اعراض ولی
 و نسخ نکاح بشرط دخول مهر ~~نکاح~~ حی آید و این تا و پل افرج
 تا و پلین است چه نکاح در بن تا و پل بر ظاهر خود باقی می ماند
 و حاجت بارتکاب مجاز نمیشود و تا و پل اول بعد است
 چه زنی که خود را بزنی غیر کفو داده باشد ولی ان بنا بر عدم
 کفایت زوج کمتر نکاح او را نسخ میکنند انتهى و از بن حدیث
 مستفاد گردید که در نکاح با غیر کفو با اعتراض ولی مثلا که باطل
 است باندنی شبهه که لزوم مهر باشد حد ساقط میشود و همین
 مذهب ابوحنیفه است در محل نزاع یعنی نکاح محارم که
 با وجود بطلان نکاح نفس العقد شبهه ایست که موجب سقوط
 حد گردد لکن صاحب خلاصه آورده که فتوی بر قول
 صاحبین است و چه ترجیح قول صاحبین شاید است که

در بنیاد وجود شبهه را بوجهی وجود حل در کار است اگرچه
 آن وجه معتد به نباشد چه ظاهر است که در اینجا از شبهه
 شبهه حل مراد است نه غیر آن و حالا نکه حل اینجا بهیچ
 وجه موجود نیست پس شبهه نیز موجود نیست بود چه حل
 اگر وجه ما ثابت می بود ثبوت نسب و عدت نیز واجب
 میشد که فیما بین این دو امر تلازم است چنانکه در محل
 خود مذکور گردیده است و بعضی در دفع وجه مذکور
 چنین گفته اند که بعضی از مشایخ در بن محل قابل بثبوت
 نسب و وجوب عدت شده اند پس وجود حل بوجه ما
 ثابت گردد و شبهه حل نیز متحقق شد و بر تقدیر تسلیم
 این معنی که حل بوجهی ثابت نیست بنا بر عدم ثبوت نسب
 و عدت گوئیم که ثبوت عدت و نسب کمترین چیزها نیست
 که بر آن وجود حل مبتنی است و آن در نکاح محارم یافته
 نمیشود پس در اینجا حل فاطمه منتفی است و از انتفای
 مطلق حل انتفای شبهه حل لازم نمی آید زیرا که شبهه
 آنست که شبهه بثابت باشد و خود ثابت نباشد پس در تحقق
 شبهه حل ثبوت حل بوجه مادر کار نیست نمی بینی که
 ابوحنیفه در بن مسئله الزام شده عقوبت کرده مگر عفو بتی را
 که حد است ثابت نساخته پس در یافت گردید که نکاح محارم
 نزد وی زنا محض است چه اگر زنا محض نمیدانست
 عفو بت شده واجب نمیکرد لیکن بنا بر شبهه نزد وی زنا

ثابت نگردد بدو و حد سافط کشت انتهی و در محیط مصر خسی
 در فصل ثانی از باب دعوت ولد آورده که مردی نکاح کرد
 زنی را که برای او حلال نیست با نکاح فاسد کرد از نیکه برای
 او حلال است و با وی خلوت نمود و زن مذکور را بعد شش ماه
 فرزندی زائید نسب آن فرزند ثابت خواهد شد و مهر زن
 مذکور را بجنب خواهد بود و بچه دو نکاح فاسد ثابت نمیشود
 فراش مکرر بعد وطی و هرگاه وطی مان ملحق گردد بد آن نکاح ملحق
 بنکاح صحیح کشت در حق افاده احکام و خلوت تا بمقام وطی
 است پس هرگاه بعد شش ماه از وقت خلوت فرزند آورد
 اگر چه شرعا از وطی با زن مذکور ممنوع باشد نسب ثابت
 خواهد شد و مهر واجب و تا و بیل آن اینست که خلوت بعد نکاح
 بلا فصل بوفوع آمده باشد ~~و اگر همچنین نباشد~~ نسب ثابت
 نخواهد بود و بعضی از علمای ما گفته اند که در صورت مذکوره
 ایضا رد بقول ابو حنیفه رح نسب ثابت نخواهد شد و شاید که
 واقف نباشند آنها رین روایت که منصوص است اینجا در ثبوت
 نسب و خلا فی در بن روایت کسی حکایت نکود * مسئله *
 کسی که زنی را برای زنا با جاره گرفت و با وی مفارقت کرد بر
 مستاجر مذکور حد نیست نزد ابو حنیفه بلکه تعزیر است
 و نزد صاحبین و شافعی و مالک و احمد حنبل بر توحی حد است
 چه بسبب تعدد اجاره بضع مباح نمیکردند چنانکه اگر کسی
 زنی را برای طبع و مانند آن اجاره بگرفت و با وی زنا نمود و بر وی

حد زنا با لا تفاق است و دلیل این حنیفه اینست که آنچه بزنا
استیفا شده در بین اجاره، هیئین منفعت معفو و علیه است
و این منفعت در حکم عین است پس نظر بحقیقت محل عقد
اجاره مورد شبهه ~~حلیت عین~~ ^{وید بخلاف} ~~استیفاء~~ برای
طریقه معفو و علیه انجام منفعت و طی نیست و عقد بگه مضایق
به حلی می باشد در همون محل شبهه پیدا میکنند در غیران
کذا فی فتح القدیر * صاحب کافی آورده که اگر مردی بزنی
بگوید که مبلغی کذا مهر تو کردم تا با تو زنا کنم یا بگوید که
نرا اجاره گرفتم یا این در اهر را بگیر تا با تو و طی کنم
در بنصورتها حد لازم نخواهد آمد اختهای و حق اینست که
در بن صورتها حد واجب باشد چه این آیه کریمه الزانیة
و الزانی با جلد و اکل واحد منوها مایه جلد۴ یعنی زن و مرد
زنا کنند۴ چون غیر محصن باشند پس بزنی ای ائمه و حکام
هر یکی را از ان هر دو صد تاز بانه معارض آنست * مسئله *
کسیکه با زن اجنبیه در مادون فوج و طی کند مثلاً دخول
در شکن های بطن او بکند معز گرد چه این فعل منکر است
که حد آن مفدر نیست و همچنین اگر زنی با زنی مساحفه کند
بر هر دو تعزیر واجب است کذا فی الفتوح * مسئله * اگر کسی
با زنی اجنبیه با با مردی لواطت کند نزد ابو حنیفه بروی
حد نیست لیکن تعزیر است بضرب و حبس تا که بمبرد یا توبه
کند و اگر عادت این فعل داشته باشد محصن باشد یا غیر محصن

امام اورا بتا بر سیاست قتل میتواند کرد اما در شرع برای
 این جنایت حدی مفدر نیست و صاحبین گفته اند که این
 قتل مأثذرنا است و از تشبیه مستفاد میشود که انزال نفس
 الزنا نهیدانند بلکه نزد انها حکم آن حکم زنا است یعنی حد
 بر غیر محصن و رجم بر محصن لازم آید انتهای و محل اختلاف
 لو اطلعت مرء است اما در لو اطلعت زن یس در و حوب حد میانه
 اعماء ثلثه هیچ اختلاف نیست کذا فی الروضة * و بر وابت
 اصی در مطلق لو اطلعت در و حوب حد اختلاف است چه آنچه
 در زیادات منصوص است کذا فی البحر * و اگر کسی باینده
 خود یا کنیز خود باز وجه خود که منکوحه نکاح صحیح با فاسد باشد
 فعل مذکور بکنند اجماعا بر و حد نیست کذا فی الکافی آری
 تعزیر بر ارتکاب این فعل و قتل بنا بر اعتیاد آن اگر امام
 مصلحت داند بعمل می تواند آورد کذا فی فتح القدر * مسئله *
 کسیکه با بهیمه وطی کند بر و حد نیست و همچنین از وطی
 مست چه حد برای زحر مشروع است و حاجت زجر در
 امریست که بیشتر جاری باشد و این فعل انچهان نیست که
 عذرا و سفها هیچ کس بآن رغبت داشته باشد و اگر بعضی را
 بغلبه شهوت همچنان اتفاق افتد محتاج بر احرار نمی باشد چه
 طبع انسانی خود از این کار منزحراست و بنا بر این پوشش
 عورت برای بهیمه در کار نیست لیکن بر ارتکاب این فعل
 تعزیر و اجاب است چه این فعل منکر نیست که زاجر برای

این مفدر نیست اما آنچه از ذبح آن بهیمة مروجست در شرع
 واجب نیست چه ذبح از برای این است که هرگاه مردم آن
 بهیمة موطوءه را خواهند دید از آن فعل که گذشته یا بعد بگر
 گفتگو خواهند کرد و فاعل از ذبح خواهد ~~گشتند پس بنا بر قطع~~
~~الحمد~~ ادکلام ذبح آن مستحسن است نه واجب پس اگر بهیمة
 ما کول اللحم نباشد فاعل ضمان قیمت بمالک خواهد داد
 چه آن بهیمة برای او تلف شد و اگر ما کول اللحم باشد خوردن
 آن جائز است نزد ائمتنا حنیفه و نزد ائمه یوسف اکل آن جایز نیست
 لیکن ضمان آن غزد هرد و در هرد و صورت بر فاعل لازم
 است کذا فی فتح الغدیر * مسئله * ابو یوسف از ابی حنیفه روایت
 کرده است که اگر کسی شخصی را بسته پیش درند انداخته باشد
 بران کس قصاص و دینه نیست لیکن تعزیر بر ضرب و حبس بر وی
 واجب است اما ابو یوسف میگوید که رای من این است که او
 همیشه در حبس باشد تا بمیرد کذا فی العالمگیری به نفلان عن جنایات
 المنتفی * مترجم گوید * که عدم وجوب قصاص ظاهراً است
 چه انزهاق روح از بدن کس بوقوع نیامده و اما وجوب تعزیر
 بنا بر ارتکاب کبیره ایست که حد برای آن مفدر نیست *
 مسئله * اگر کسی بر مستان راه زند سوا بی حبس و تعزیر
 نروهبیم لازم نخواهد آمد چه مال او در عصمت موبد نیست
 کذا فی فتح الغدیر * مسئله * اگر شخصی شخصی را زهر نوازشاند
 یا در حلق او ریخت و بر شرب آن اکراه کرد و نوشند

به سبب آن فوت کرد بر باغی آن و موجود فضا و انجمن نباشد
 لیکن بر عاقله او دیت خواهد بود زیرا که موت بفعل سافی
 حاصل شده و با این سبب او را قاتل می شمارند لیکن چون قتل
 با له غیر خارجه یافته شده لهذا نزد ایشحنیفه عمد نیست
 و همچنین نزد صاحبین عمد نخواهد بود بخلاف آنکه اگر
 مخبر عظیم میکشد چهره در آن صورت نزد صاحبین از قسم
 عمد میشود و نزد ابی حنیفه شبهه عمد و فرق در میان
 صورتین بر مذاهب صاحبین این است که سم قلیل در بعضی
 از ادویه برای بعضی از بیماران استعمال میکنند
 پس قصد قتل از قلیل آن ثابت نمیتواند شد مگر از سم
 کثیر که انرا در ادویه داخل نمیکند ثابت می تواند شد
 و در حفظ مفدا رفلت و کثرت اشتباه است چه ممکن است
 که سافی کثیر را قلیل دانسته باشد بنا بر آن در قصد شبهه
 متمکن گشت پس این قتل از قسم شبهه عمد گردید مانند
 کسیکه دیگر بر اسفمونیای بمغند او بکه نفوس مردم تحمل
 آن ندارند بنوشاند و شارب بمیرد در این صورت عمد نیست
 و از حجر عظیم و مانند آن از قسم مثل از روی عادت
 بجز قتل هیچ مقصود نمی باشد لهذا در قسم عمد داخل است
 و اگر کسی بدست دیگری سم بدد و او خود بخورد هیچ
 فضا و دیت لازم نباشد چه شارب خود مباشر قتل خود گشته
 که اختصار آن را در کتب مذکور این دهنده هم مانند کسی است

که کارد بهر دمی داد و از خود را بکار د مذکور کشت و ماخذ
 این مسئله این روایت است که زن یهود به ذراع گو سفند
 مسموم بر بان کرده بحضرت پیغمبر صلعم هدیه فرستاد
 و آنحضرت قدری ازان تناول کرد و فرمود که این ذراع
 بمن میگوید که مسموم است و بزاء بن مقرر و نه نیز پاره
 ازان خورد و مرد در بن حاوئنه پیغمبر صلعم عفویت بر یهود به
 نکرد و چیزی الزام بروی نفرمود و ازینجا معلوم شد که
 در اینچنین تسمیم هیچ لازم نمی آید اما هرگاه شخصی
 عادت زهر خورانیدن بمردم داشته باشد امام را بنا بر
 سیاست قتل او رواست کذا فی المحیط* و در خانه آورده
 که مردن از سفي سم بر بن چند وجه است اگر بکسی بد بگویی
 مرد را دوا دهند آنست که حیست تا اینکه خورد و مرد
 قصاص و دیت هیچ واجب نباشد لیکن حبس و تعزیر لازم
 خواهد آمد و اگر در حلفش باکراه رنخت بر عاقله او دیت
 لازم آید و اگر در شربت امیخته داد و وی بنوشید و مرد دیت
 لازم نابد چه شارب انرا با اختیار خود نوشید مگر بر دافع
 بنا بر خلع تعزیر لازم آید و در وجه اول نیز همین علت تعزیر
 است و صاحب بنا بیع آورده که در صورت سفي سم که
 ازان بمسفي له بمیورد بعضی از علما قصاص واجب میدانند
 چه زهر عمل آتش میکشد یعنی مفرق اعضا است بستر ق
 و در شرح کرخی ذکر کرده که اگر بکسی بد بگویی زهر خورانی

و آذین اکره فرو برد و فوت کرد و خوراک نند و تعزیر است
 و ضرب و اگر ابقار کرده بر موجدیت است کدانی المضمرات
 و آذین در فتاوی خود آورده که اگر کسی در ماکولی
 زهر مخلوط سازد و آکل آنرا نداند آنکس بنا بر سناست
 مستحق قتل است و مختار فی زماننا قول احمد است سبعه
بیت طعام از قسم سعی فساد است و ساعی فساد بنا بر
 دفع شروی از عماد استحقاق قتل دارد انتهی * حاصل
 اینکه ابقار سم و خلط آن با طعام و شراب و دادن آن کسی
 که آنرا ندانسته باشد نزد علماء ثلثه دلیل عمد نیست بلکه
 ابقار شبه عمد است و در آن دیت خواهد بود و در غیر ابقار
 اگر شارب جاهل است بر سانی تعزیر لازم خواهد آمد و از
 فلا * در مواهب لدنی آورده که در حدیث جابر از نبی داؤد
 مرویست که زنی بهود به از اهل خیبر کوسفندی را مسموم
 ساخته بر بان کرد و به پیغمبر صلعم هدیه فرستاد انحضرت
 آنرا گرفت و تناول فرمود و جماعه از اصحاب نیز باحضرت
 در خوردن شربك شدند انحضرت فرمود که دستهای خود
 بردارید و کس بطالب بهود به مدکور فرستاد پس انحضرت
 فرمود که بوا بن کوسفند را مسموم کرده گفت ترا کدام کس
 خبر کرد پیغمبر صلعم گفت که ابن ذراع مرا خبر کرد گفت بلی
 و دل خود گشتم که اگر این پیغمبر است زهر او را مضرت
 خواهد رسانید و اگر پیغمبر نیست از او راحت خواهیم یافت

عنی بموت او درین حادثه پیغمبر صلعم را گناه اور بخشید و عفو بست
کرد و صحابه که از آن گوسفند خورد بودند فوت کردند و پیغمبر
صلعم بنا بر خوردن گوسفند بر ما بین کتفین خود حجامت کرد و در
روایت دیگر آمده که زینب بنت عاص و ابی بنی اسلم از مردم
نجد که کدام عضو گوسفند محمد صلعم را مرغوب است گفتند
که ذراع پس گوسفند می ذبح کرد و بریان ساخت و زهر بکبه
در ساعت قتل میکرد حواست و با بهود در باب زهرها مشوره
کرد و آنها اتفاق نمودند بر زهری معین پس گوسفند را بهمان
زهر آلوده کرد و در ذراعین و شانه تکثیر زهر نمود و پیش
آنحضرت و حضار صحابه نهاد از آن جمله بشر ابن براء بود پس
آنحضرت در ذراع تناول کرد و اثر گزندگی در خود
پافت و بشر ابن براء پاره دیگر در دهن گذاشت و هرگاه که
پیغمبر صلعم لغمه فرو برد بشر نیز فرو برد و قوم نیز خوردند
آنحضرت فرمود ارفعوا ایدکم فان هذه الذراع بخبرنی انها
مسمومه یعنی بردارید شما دستهای خود بدستیکه این
ذراع خبر میدهد مرا که زهر آلوده است و در روایتی اینست
که بشر ابن براء مرد و بر او ابی دگر پیغمبر صلعم بهود به
مذکوره را با و لیا بشر حواله کرد و آنها او را کشتند و راه
الد میاطی و در بنیاب اختلاف کرده اند که آیا پیغمبر صلعم
بهود به را عفو بست کرد یا نه نزد بیهفی آنست که آنحضرت
او را عفو بست نکرد و زهری گفته که از اسلام آورده پس

حضرت اورا کذاشت بی‌هفتی گوید که احتمال است که آنحضرت
 اول اورا کذاشته پس بعد موت بشر این براء قتل کرده باشد
 و همین گفته است سهیلی مگر اینقد وز باده کرده که آنحضرت
 برای خود انتقام نمی فرمود لهذا اورا کذاشته بود پس
 بقصاص بشر قتل فرمود و این هم احتمال است که آنحضرت
 او را بنا بر اسلام آوردن کذاشته و در قتل او تا موت بشر تاخیر
 نموده باشد چه بموت او وجوب قصاص متحقق گردیده انتهای
 و صحیح اینست که آن حضرت بهودیه مذکور در اقتل و هیچ عفو بت
 فکر در چه از هدیه گو سفند مسموم مفعود او قتل آنحضرت
 نبود بلکه امتحان نبوت و نیز آن حضرت آلابش سم بالحم از
 وجه اعجاز دانسته بود و نیز گو سفند مسموم به بشر نداده
 که نسبت با و نخد بع و افع شده باشد پس موجب عفو بت
 و قصاص هیچ یافته نشد و الله اعلم بالصواب * مسئله * اگر بکسی
 دو بکر پراشمشیر زد و شکم او شکافته احشاء بیرون آمد
 بعد از آن مرد می دو بکر عمد اگردن آن مشفوق البطن
 بشمشیر زد در بنصورت قاتل همون است که گردن زد چه
 آدمی بعد شق بطن گاهی زنده می ماند و بعد ضرب عنق
 رند گانی متصور نیست پس گردن زدن اگر عمد از روی
 سر زده قصاص لازم آید و اگر خطاء اتفاق افتاده خونبهای
 شق بر شکاف کننده شکم واجب شود و آن ثلث دبت نفس
 است چه دبت جاعله همین است و اگر زخم از بن مر تا آن

سرگذشته باشد و ثلث دبت نفس واجب خواهد گردید.
 چه جائزه نافذه را در جائزه اعتبار کرده اند و انرا در
 دو سال ادا خواهد کرد هر سالی ثلثی و اینهمه که گفته شد وقتی
 است که زنده گشتی ~~مملوق البطن بعد شق~~ ~~بنا بر این~~ ~~مستحضر~~ از این
 مستحضر گردد و اگر شق باین درجه باشد که بآن گمان حیات
 نماند و مجروح را بجز اضطراب موت هیچ باقی نمانده باشد
 برشکافنده در صورت عمد فصاص خواهد بود و در صورت
 خطا دبت کامل بر عاقله اول لازم خواهد آمد و برضارب
 عنق تعزیر خواهد شد نه ضمان چه اگر کسی را که حیات او
 متوقع نبود ذبح کرده است و همین جواب است درین مسئله
 که اگر کسی سرد پیکر بر اشکافت که توهم حیات وی نماند و
 دیگر زخمی زدن قاتل شکافنده است نه زخم زننده در اینصورت
 برشکافنده فصاص و بر زخم زننده تعزیر است اما این جواب
 در صورتی است که جراحتها متعاقب باشد و اگر دو کس
 با تفاق زده باشند هر دو قاتل خواهند بود کذا فی شرح الطحاوی
 * مسئله * اگر کسی بر کسی دعوی سرفه کرد و وی جواب داد که
 این مال را من پیش مدعی و دبت داشته بودم چون انکار
 و دبت کرد مال خود گرفته با گفت که این مال را از وی
 خریده کرده بودم وی تسلیم نکرد حد قطع ساقه گردد چه
 سارق دعوی امری معتبر کرده که اثر بینه بران میگذرانید
 نذی بر طبق بینه حکم میگرد و اصل رای درجه بر این مسائل

این است هر دعوی که با قاضی بینه قابل قضا باشد و بینه آن
 یافته نشود مسقط حد خواهد گردید چه در صورت عدم بینه
 دعوی مدکوره شبهه در سقوط اعتبار کرده خواهد شد
 چنانچه در باب زنا ذکر کرده اند که اگر زنی دعوی نکاح
 یا شراعی مزنیه کند صرف دعوی مسقط حد باشد به همین دلیل
 که ذکر کرده شد که **افى السراجه** **بثقله من الميسوط** و در شرح
 طحاوی آورده که اگر دو کس صرّفه کرده باشند و یکی بگوید
 که مسروق مال من است حد از هر دو ساقط شود و اصل در بنمقام
 ابن است که در چنین موضع که اگر مدعی اقامت بینه
 میکرد قاضی برای او بموجب شهادت حکم بمدعی به مینمود
 دعوی اگر چه مجرد باشد مسقط حد است چه مجرد دعوی
 مورث شبهه است و حد و شبهه ساقط میشود پس هرگاه
 حد از یکی بنا بر شبهه ساقط شد از دیگری هم بسبب شرکت
 مدعی ملک ساقط شود انتهى و مخفی نیست که در بن مواضع
 اگر چه حد بشبهه ساقط گردد لیکن اگر فرینه بر صدق مدعی
 علیه یافته نشود تعزیر واجب خواهد گردید بنا بر موجب
 اصلی آن که **بالا کدشت** * مسئله * هر کسی که عادت کند
 بسرفه ابواب مساجد در تعزیری مبالغه خواهد کرد و تا
 ظهور آثار توبه در حبس خواهد داشت و از عیال و مروت
 که هر که عادت فسق با انواع فساد کند خانه وی بروی
 هم کند **افى السراجیه** * مسئله * مردی با زنی مباشرت

گرد که ازان هر دو سبیل و بی بکی شد اگر آن صغیره باشد
 که مردم با مثال آن مجامعت نمیکنند و افضای فوت ماسکه او
 باطل نگرده باشد یعنی زن مذکوره را فوت امساک بول باقی
 مانده باشد بر معدی ~~میستوی~~ نیست لیکن بالا جماع معزر
 شکر دوزن است و دیت و عفر بروی لازم آید و اگر فوت ماسکه
 از وی رفته باشد و استمساک بول نتواند کرد در بنصورت
 نیز بروی حد نباشد و تعزیر و دیت کامله بالا جماع واجب
 شود کذا فی الخلاصه اما عدم حد در هر دو صورت بنا بر تمکن
 قصور است در معنی زنا یعنی ایلاج در قبل مشتهات نیست
 لهذا باین وطی حرام مصاهره ثابت نمیشود و وجوب
 عفر در صورت اولی بنا بر آنست که هرگاه حد بنا بر امری
 منتفی میشود و طی حرام سردار را لا سلام موجب مهر
 می باشد و عفر اینجا فایم مقام مهر است و وجوب ثلث دیت
 در صورت مذکوره بنا بر اینکه جراحت افضای جائغه است
 و در صورت ثانیه دیت کامله بنا بر آنست که افضا باین درجه
 که فوت ماسکه مثانه بالکلیه باطل سازد ثقب و تمام جنس
 منفعیت است و دیت ضمان کل است و مهر ضمان جزء و ضمان
 جزء در ضمان کل داخل میشود لهذا عفر نزد یک شیخین واجب
 نیست که مافی البحر و بیان سبب وجوب تعزیر بنا بر وضوح آن
 در بن مقام ضرورت نیست و عفر مؤثر مثل است و بعضی بر آنند
 که آن مفعول را جریم و طی است یعنی اگر زنا حلال می بود

هر مغفلاز بکه اجرت آن می شد عفو است کذا فی شرح الوفا بته
 * مسئله * مساحفه رجال با رجال و مساحفه نساء با نساء
 و مساحفه رجال با نساء حرام است و موجب حرمت مصاهرت
 نیست و همچنین مساحفه مرد با خصی و عنین و محبوب
 و نایب الغی که صلاحیت استمتاع داشته باشد در تحریم
 مانند جماع است و در جمیع صور منع کوه حد نیست و تعزیر
 واجب است کذا فی الا جناس الناطفی * مسئله * جماعه در
 در مکان شخصی فرود آید و یکی از آن جماعه در خانه صاحب
 مکان در آید و متاع خانه او بگردد و اجب التعزیر گردد
 و لا یتق حس طویل بود و بروی رد امتعه لازم آید و اگر
 آن ملاک شده باشد ضمان قیمت آن واجب شود کذا فی
 حر و الفتاوی: مسئله: اگر یکی دیگر براده تازبانه بر عضوی
 زد و نود تازبانه بر عضوی دیگر و از نود تازبانه او را برآ
 حاصی شود و از سر ایت ده تازبانه ببرد بر ضارب یک
 دنت کامل لازم خواهد آمد چه در حق دبت صرف اعتبار
 ده تازبانه باقی است بنا بر سر ایت و اعتبار نود تازبانه
 در حین اثرش باقی نیست اگر چه در حق تعزیر باقی است
 و البته حکم است در هر زخمیکه اند مال بافته و اثرش
 باقی مانده باشد و این مذهب ائمه پیغمبر است و ابو یوسف
 و ح در بنامورت حکومت عدل مروست و از محمد مروست
 که در هیچ بن حادثه اجرت نیست و اجب است که اش

الهدایة و تفسیر حکومست عدل این است که فرض کنیم که اگر این مجروح بنده می بود و جراحت نمیداشت فیصمتش چه میشد و باین جراحت فیصمت او چه میشود مقدار تفاوتیکه در فیصمتین است بر ضلالت بظن حق ضمان لازم خواهد آمد پس اگر مجروح جراحت است همون مقدار تفاوتی که از دیت خواهد داد و اگر عبد است باز فیصمت کذا فی الکفاة * مسئله * اگر کسی ریش کسی بتراشد و باز نرود بر حلق دیت کامل لازم آید چه بسبب خلق منفعت جمال فوت گردد و بنا بر همین در خلق شعر مرد دیت کامل است و نزد مالک و شافعی رح درین مسئله حکومست عدل است چه شعر در آدمی زاید است از اصل خلقت و بنا بر همین تمام مو بهای سر و پاره از مو بهای ریش در بعضی از بلاد می تراشند پس شعر را س و لکویه از قبیل موی سینه و ساق پا است و بنا بر آن در خلق شعر بنده نفتمان فیصمت بالاتفاق واجب میشود و دلیل علماء ما این است که ریش در وقت خود موجب جمال آدمی است و از تراشیدن جمال بالکلیه زایل میشود پس دیت کامل واجب خواهد شد چنانچه بسبب قطع و گوش که بلند است دیت واجب میباشد زیرا که جمال را غل میشود و همچنین در موی سر جمال و زینت است چه اگر در سر کسی موی نباشد او را عجیب منسوب میکنند لهذا سر خود را می پوشد تا کسی نه بیند بخلاف موی سینه و ساق چه جمال بالاتفاق ندارد

و اگر کسی بپوش بندد پس موی را از او حلیفه که تمام
 قیمت واجب میشود ولیکن با بر ظاهر روایت نقصان قیمت بندد
 لازم نمی آید بجهت آنکه مقصود از بندد کار و خدمت است
 نه جمال و زینت بخلاف آزاد چه مقصود در آزاد جمال
 است و در بر و ت حکومت عدل است و همین صحیح
 است پس چرا که بر و ت تابع ریش است پس مانند بعضی اطراف
 ریش خواهد بود و در لحیه کوسه اگر بر زنج این چند موی
 معدود باشد بسبب تراشیدن آن هیچ واجب نمیشود زیرا که
 بسبب موی مذکور جمال و زینت نیست بکه موی مذکور معبوب
 و اگر در ریش کوسه موی بسیار باشد با بنطور که بر زنج
 و رخساره نیز باشد لیکن متصل نباشد پس واجب میشود
 حکومت عدل زیرا که در بنصورت فی الجمله جمال و زینت است
 و اگر موی زنج و رخساره متصل باشد دیت کامل واجب شود
 چه صاحب چنین ریش کوسه نیست و در ریش آن جمال و زینت
 است و باید دانست که اینهمه که مذکور شد و فتی است که
 قباد شده باشد در سنگاه موی بطوری که باز نروید و اما وقتی که
 باز روید اگر ریش با بنطور گردد چنانچه بود هیچ واجب
 نمیشود چه باقی نماید اثر جنابت و در بنصورتها تراشیده
 موی معز خواهد شد بنا بر ارتکاب فعل جرم کند افي ديات
 الیدایة * مسئله * اگر کسی غرق کند، صغیر را یا کبیر را در آب که
 او را مخلصي از آن به شنا متصور نباشد چون بحر پس فصاص

واجب نمیشود نزد ابوحنیفه و گفته اند صاحبین روح گه
 فصاص واجب میشود و همین قول شافعی است لیکن فرق
 اینست که نزد صاحبین فصاص بسلاح میکیرند و نزد شافعی
 قاتل را غرق میکنند دلیل شافعی و صاحبین یکی اینکه
 از پیغمبر صلعم مرویست من غرق غرقناه یعنی اگر کسی
 غرق کند کسی را ما غرق میکنیم انرا دوم آنکه آب آله قتل
 است مانند آتش پس استعمال آن امارت عمد است و در عصمت
 خون شبهه نیست پس فصاص واجب خواهد شد و دلیل
 ابوحنیفه یکی آنکه آب مانند تازبانہ است چه آب بجهت
 قتل موضوع نیست و نه بجهت قتل مستعمل است چه استعمال
 آن متعذر است و در حدیث آمده است که قتل بتازبانہ
 و عصا خطاء عمد است و در قتل بخطا دیت لازم می آید پس
 در اینجا نیز دیت واجب خواهد شد دوم اینکه مدافع فصاص
 بر مساوات و مماثلت است و میان زخم و غرق که بمنزل
 کوفتن است مماثلت نیست و در حکمت قتل که زجر است
 نیز مماثلت نیست زیرا که قتل بسلاح غالب است و بچیز
 ثقیل نادر و حاجت بسوی حکمت زجر در چیزی است که
 وقوع آن غالب است نه در چیزی که نادر و وقوع اسعد
 و در حدیث بیخبر صلعم که روایت کرده اند انرا صاحبین
 و شافعی بر سباحت محمول است چه نسبت غرق بشه
 ذات خود که پیغمبر صلعم فرموده اند نیز دلالت میکند بر این که

اگر بطریق سیاست نمی بود و فیهما قسوی اولیای می نغز بق
میگرد ز بر آنکه مالک گرفتار فصاص آنها اند نه حاکم کف انقی
ترجمه آله ایه لوحید حضرت و فرید دهره العالم النحریر
الاستاذ الکامل افضی الفضایة علام بحیی خان اسکنه الله بحبوحه
الجنان و از پنجا مسهفاد میشود که جائیکه فصاص بسبب
منتهه عند پنهان شود سیاست که نوعی از تعزیر است جاری
میتواند شد * مسئله * بر نباش یعنی آنکه کفن های موتی
بعد دفن می دزدند نزد ابوحنیفه و محمد رح حد قطع نیست
و نزد ابی یوسف و باقی ائمه ثلثه قطع بر وی واجب است
و همین مذهب عمرو ابن مسعود و عا بشه رض است از
جمله صحابه و مذهب حنن بصری و شعبی و نفعی و قتاده
و حماد و عمر ابن عبد العزیز از تابعین و نیز یک قول ابیحنیفه
و قول ابن عباس و سفیان ثوری و اوزاعی و مکحول و
زهري همین است و محل اختلاف کفنی است که شرعی باشد
پس در سرفه آنچه که زاید بر کفن شرعی باشد بالاتفاق
فاسد نیست و همچنین بسرفه خوشبوی با مال طلا و جز آن
که با میت مدفون کرده باشند بالاتفاق فاسد لازم نیاید چه
کنداشتن این زواید تضییع مال و سفاهت است پس صحرا
نخواهد بود در و حیز آورده که در کفنی که زاید بر عدد
شرعی باشد و وجه است یعنی قطع و عدم قطع انتزاع و
نزد ائمتی که مثبت فاسد اند کفن میت بملک و ارث اوست

اگر آن کفن از ثرکه میت باشد و الا ملک گمی است که
 او را کفن داده پس هر که مالک کفن باشد خصومت در قطع
 او را خواهد بود چه او مالک کفن است و دلیل آنها بر

و جوب قطع این حد ~~بنابر روایتی~~ بنابر حدیثی یعنی
 هر کس که کفن بدزد قطع کنیم و سنت او و این حد بستی
 است غیر معتبر که انرا ابیهفی آورده و تصریح بضعف آن
 کرده و کسی دیگر از محدثین مذکور نکرده همچنین این
 حد بستی است لا قطع علی المختفی که انرا صاحب حدایه
 ذکر کرده و مختفی در عرف اهل مدینه نباش را میگویند
 و اما آثار در بنیاب بسیار است از انجمله این منذر گفته
 که از ابن زبیر رضی الله عنه و یست که او قطع بد نباش کرده و
 بخاری این روایت را در تاریخ خود ضعیف گفته و علت
 ضعف همین ذکر کرده که از روایات ابن اثیر سهل ابن
 ذکوان ملی است که عطا او را متهم بکذب کرده مانند ابن
 اثیر ضعیف است اثری که ابن ابی شیبہ انرا از ابن عباس
 روایت کرده که عبارتش اینست در روایت مجهول آمده
 حکایت بمن کرد شیخی که با او در منی ملاقات کردم بواسطه
 چند از ابن عباس که وی رض گفت که بر نباش قطع نیست
 و آنچه که عبد الرزاق با سنانید خود روایت کرده که فومی
 در بمن در عهد خلافت عمر ابن خطاب رض نباشی میکردند
 عامل بمن عبد الله ابن عامر رض در بنیاب با آنحضرت نوشت

همه در حق و راجع بهش نوشتند و استهای آنها قطع کنند و
 احسن است از آن اثری که ابن ابی شیبہ به اسانید خود
 روایت کرده که گرفتار گردیدند و عهد مروان فومنی
 که نبش قبور میکردند پس زدنهارا و اخراج نمودن از بلد
 حال آنکه در وقت روی صحابه بسیار بودند انتهای و عبد الرزاق
 نیز این حدیث را از ابن ابی شیبہ روایت کرده و گفته که من از
 معمر از بن واقع خبر کرده ام که اینقدر زیاده آورده که مروان
 انهارا گرد شهر گردانید و نیز از آن احسن است آنچه که
 ابن ابی شیبہ از حفص روایت کرده که نباشی در زمان
 معاویه بکیر آمد و مروان در آنوقت امیر مدینه بود
 از صحابه و نفها که در حضرت او بار داشتند سوال کرد و جمهور
 اجماع کردند بر بیهوده معنی که تعزیرا و بضرب و تشهیر واجب
 است انتهای و چون ابن هر دینار روایت از روایت عبد الرزاق
 احسن است پس هیچ شک در ترجیح مذهب ما از جهت آثار نیست
 و اما دلیل مثبتین از روی معنی چیز نیست که بالا گذشت و آن
 اینکه کفن مال است متقوم محرز بحرز بکه مناسب است
 پس قطع لازم خواهد آمد اما مالیت ظاهر است و حرز بیت
 بنا بر آنکه قبور برای بیت حرز و بی شبهه پوشش میت تابع
 میت است پس برای کفن نیز حرز نباشد و پیغمبر صلعم قبر را
 در حدیث امی در حق بیت خراشید و بیت حرز است و هر
 که از حرز سرفه کند بر و فطاح لازم آمد و نیز حرز هر شیء مناسب

آن شیء می باشد پس حرزد و اب اَصْطِیل است و بخور گوهر
درج و صندوق و حرز کُوسفند حظیره پس هر چه از بنها
از حرز معین خود بدزدی رود بر سارق قطع لازم آید
و موبد آن اینست که اگر کسی فوت کند و وصی پدرش
از مال صبی مذکور تکفین او نماید برای زوجه او و وصی
مذکور هیچ ضمان لازم نخواهد آمد پس اگر پدر حرز نمی
بود ضمان برو صبی مذکور واجب میشد بنا بر ضایع کردن
مال صبی از بنجا دریافت گردید که اگر قتل کفن از قبر عین
سوفه است و جواب این توجیه اولاً منع حرزیت قبر است
چه آن مغاک باشد در صحرا که شبانه روز مهر مردم باذن
هام است که هر که خواهد از آن بگذرد و قفل و نگهبان که
متصدی حفظ او باشد نیست پس باقی نماند مگر مجرد عوی
اینکه حرز است از قبیل تسمیه ادعائیه بی معنی و آن ممنوع
است و در صورت عدم حرزیت لزوم تضییع بتکفین صبی چنانکه
گذشت نیز ممنوع است چه تضییع وقتی میشد که در حاجت
میت مصروف نمیکردند و صرف کردن در حاجت میت
هیچ تضییع نیست بنا بر همین ضمان برو صبی لازم نخواهد آمد
و بر تقدیر تسلیم فرو ترازان نیست که از بن اختلاف که
مذکور شد شبهه در حرزیت او پدید آمد و قطع شبهه
ساقط میشود و باقی ماند ثبوت شبهه در مملوکی کفر
و ثبوت خلل در مغمود از مشروعیت حد و هر یکی از ازار

موجب سقوط حد است اما این بنا بر اینست که کفن ~~مملوک~~ کسی
 نیست نه مملوک میت است چه او را ملیت ملک نیست و نه
 مملوک و از این جهت در ملک و ارث در نمی آید مگر چنین که
 از حاجت میت زاید باشد و کفن زاید از حاجت نیست لهذا
 در مصرف ترکه مستغرفه بدین قطع لازم آید چه آن ملک
 غیر ~~میت~~ یا اینکه غیر ~~میت~~ را میرسد که انرا در حق خود
 بگیرد پس اگر صحیح است این قول که کفن ملک کسی نیست
 قطع لازم ناید بنا بر عدم شرطی از شروط قطع که ملک باشد
 و اگر صحیح نباشد اینکه کفن ملک کسی نیست پس کمتر
 از آن نیست که بقول مذکور شبهه ناشی میشود که مسقط قطع
 است بلکه در نفس مالیت کفن نیز فهور متحقق است چه مال
 آنرا میگویند که در آن رغبت و ضمت جاری باشد و کفن انجمن
 نیست بلکه هر که خواهد دانست که باین پارچه نکفین میت
 شده البته از این نفرت خواهد کرد مگر بندرت کسی خبیث
 الطبع شاید رغبت بکند اما ثنی بنا بر اینست که مشروعیت
 حد از برای انزجار است و حاجت انزجار را مهور است
 که کثیر الوفوع باشد و اما در آنچه که نادراست حد مشروع
 نیست تا در غیر محل حاجت نباشد زیرا چه در اینجا انزجار
 طبعی است چنانچه در عدم حد بوطنی بهیچ گشت و اما
 در حرزیت فتر است لال بتسمیه بیت نمودن بعد است چه
 اطلاق بیت بر آن است که چهارده بار آنرا احاطه کند و از برای

معتبر نیست و غیر همچنان نیست علاوه اینکه حقیقت
 بیت مستلزم حرز نیست که گاهی بر عدم الحرز و گاهی
 بر ناقص الحرز و گاهی بر کامل الحرز صادق می آید پس
 مجرد نام نهادن فی حدی خود معتبر نیست و قطعاً
 در حقیقت بیت حرز معتبر نیست پس مستلزم قطع نخواهد
 شد خصوصاً در بن محل که محسوب امکان در آن سقوط واجب
 است بلکه اینجا محل بیت بر بعضی از مصداق های آن که
 در آن حد لازم نیاید واجب * بد آنکه * آنچه که از عدم
 قطع مذکور شد در صورتی است که فی رد در صحرا باشد اما
 اگر در بیت مغفل بود در بن صورت نزد بعضی قطع لازم آید
 بسبب وجود حرز و صحیح اینست که در اینجا اگر چه حرز بافته
 میشود نیز قطع مایط خواهد شد بنا بر نقصان مالیت و عدم
 مملوکیست و وجود خلل در آنچه که مقصود از تشریع حد است
 و همچنین اگر کسی سرفه کرده باشد کفن میت از تابوتی
 که در فاصله است حد از او ساقط خواهد گردید بنا بر تحقق
 خلل در مالیت چنانکه گذشت لیکن اگر کسی خو کرده باشد
 بسرفه کفن امام را مبرسد که بنا بر تعزیر و سیاست دستش
 برسد و محل روايت عبد الرزاق همین باشد کذا فی فتح
 القدیر * مسئله * اگر کسی بندگان خود را بکشد فصاص بر وی لازم
 نآید چه حق مطالبه فصاص بندگان او را است و کسی بر نفس
 خود مطالبه نمی تواند کرد لیکن تعزیر بر در اینجا واجب است

کذا فی الفقه * مردی زنی را بخلع داد
 و نزدیکی با او کرد و فاضلی زن مذکور بی طاعت
 او امر کرد پس زن عند الله معذوز و گناه بر مرد است و
 عبدالله ابن مبارک از ابو حنیفه رح روایت کرده که وقتی
 که زن در فعل جرم مضطرب شود و از خدایت ترسد رواست
 که شوهر را قتل کند و با بیطور حرام از ذات خود دفع کند
 چه او را حیل دیگری بر آید یا نه از حرام نیست دفع ظلم
 و اثم از ذات خود واجب است و شداد گفته است که جواز
 قتل در پنج باب است دم اوست چه بیکبار زن واحد یا رحم واجب
 میشود پس چگونه بمرات کثیره لازم نیاید اما مناسب است که
 او را زهر نکشد اگر چه قتل وی بکار دنی نیز مباح است لیکن اگر بکار
 بکشد بفضای خواهد رسید چه کسی او را تضرع بق نخواهد
 کرد در سبب ابا حنبل و در زهر خورائیدن خلاص از حرام
 و امن از فضا پس متصور است پس چنانکه زوج مطابق زنا
 و ارتکاب حرام پنهان کرده مناسب است پنهان گشته شود
 قول مختار همین است کذا فی الصیرفیه * بد آنکه * درین
 فصل بعضی از مسائل مذکور که در آن وجوب تعزیر بنا بر
 معیوض حد و قصاص نیست بلکه بر ای ارتکاب منکر که اصل
 کلی در باب تعزیر است واجب نگردید. و چنانکه در وطنی
 بهیمة لیکن بنا بر ما سبب مقام مذکور گردید و ظاهری
 شود از آنچه مادرین باب ذکر کردیم این فاعده کایه که

اعتقاد است و اما فرار بحد و و لا تبالغ فيه یعنی تو ای ابنک
 اینها ساقط شوند بشتباه * فصل سیوم * در بیان
 شبهه فو بلی یعنی ظن غالب که موجب تعزیر است و ظن غالب
 عبارت است از ظنی که حاصل شود در ذهن انسان به سبب
 فراوان داله بر وجود فعل بحیثیتی که عقل سلیم آنرا تسلیم
 کند و احتیاطی بپوشاند و در پند آرد بخلاف
 شبهه که در سقوط حد و قصاص کافی است چه شبهه مذکوره
 باوصف اینکه از درجه قبول ساقط است در سقوط حد و قصاص
 اعتبار دارد چنانچه قطع بد از سارق بد عوی تملك
 مسروق و قصاص از ذابح بد عوی موت خفته که آنرا
 ذبح کرده باشد ساقط میشود چنانکه گذشت * و را شباه
 و ظاهراً و ردّه که شك تساوی طرفین است و ظن طرف را جمیع
 و همه رجحان جهت خطا است اما هرگاه طرف را جمیع را دل
 قبول بکند آنرا اکبر رای و ظن غالب خوانند و معتبر نزد فقها
 همین ظن غالب است چنانکه لامسی در اصول خود آورده
 و حاصل کلام اینکه ظن نزد فقها از قبیل شك است که آنها
 از آن تردد در میان وجود و عدم شیء اراده میکنند خواه
 وجود و عدم عند العقل برابر باشد خواه بکمی را بر د بکری
 ترجیح بود چنانچه در کتاب الا فرار مذکور است که اگر کسی
 برای کسی افرا بشت بکند که هزار درم دین این کس در ظن
 من بر من است هیچ لازم نیاید چه این افرا بشت است

و غالب ظن پیغمبر ملحق میشود و ابتنای احکام شرع بر ظن
 مذکور است چنانچه از تصفح کلام فقها دریافت میشود لکن
 و آنچه گفته اند که حد و قصاص بشبهه ماضی میشود و تعزیر
 بشبهه واجب میگردد معنی آن این است که ~~بشبهه~~ ضعیفه
 مسقط حد و قصاص میباشد و تعزیر باشبهه مذکوره واجب
 میشود چه موجب تعزیر ظن غالب است و آن باشبهه
 ضعیفه با فی می ماند * در دعاوی بحر آورده که سه طریق
 فضا است بینه و اقرار و نکول و تصریح کرده اند که علم
 قاضی بچیزی که فضا در آن نافذ باشد نیز یکی از طرق فضا است
 مگر حد و د که قاضی بعلم خود در آن حکم نمیتواند کرد
 و قصاص در نفاذ فضا بعلم قاضی مانند سایر حقوق است
 کما فی الخلاصه * و ظاهر عبارت جامع الفصولین این است
 که قاضی را فضا بعلم خود مطلقا حایز نیست بنا بر فساد حال
 قضات زمان و قیومی برانست و یکی از طرق فضا فساد است
 که بان حکم بدست میشود پس همگی پنج طریق شد طریق
 ششم این فراس اندوده که از دیگر بی بنظر نرسیدد یعنی گفته
 که فرائن داله بر چیز بکه حکم بان چیز مطلوب است
 بد لالت واضح بنهجی که ان چیز را در حیز امر قطعی رساند
 نیز طریق است از طرق فضا چنانچه گفته اند که اگر کسی
 با کار دخول آلوده شتا بان ترسناک از بکخانه بیرون آید
 و همون وقت مردم در آنخانه در آید و ذبح نازد یا بید

و کسی نتوانی شخصی که بصفت مذکور پادشاه شده در آن خانه
 نباشد همین کسی را اگر فتنه رخا دهند کرد چه هیچ عاقلی را
 در این امر شک نخواهد بود که آنکس قاتل است و احتمال
 های دیگر مثل آنکه مذبح خود را ذبح کرده بآب دیگری
 کشته دیوار چسبیده رفته بعید است و قابل التفات نیست چه
 این احتمال است که از دلیلی ناشی نشده و از بنجام استفاده
 گردد که مرد واحد اگر چه عادل باشد شخصی را بصفت مذکور
 باید نزد قاضی قول او معتبر نخواهد گردید چه در عبارت
 ابن فراس در آیه و بیابند بصیغه جمع مذکور است * پوشیده
 نمائند که در حجیت طریق مادی ابن فراس متفرد است
 و دلیلی بر آن بنظر نیامده پس سزاوار است که این طریق
 از قبیل اکبرای باشد پس آن شبیه بعلم قطعی است نه قطعی
 لهذا موجب قصاص نخواهد شد بلکه موجب اشد عفو بات
 از قسم تعزیز و سیاست خواهد بود * مسئله * اگر پدری بر پسر
 کبیر خود دعوی نمود که وی مرا اذیت میورساند و دشنام
 میدهد قاضی را رواست که بمجرد دعوی او پسر را تعزیر کند
 چه پدر در غالب حالات عطف می باشد و غالب ما نند
 متحقق است پس بحسب ظن غالب پدر در دعوی صادق
 باشد و عمر رض صرف بشکایت پدر پسر را تعزیر فرموده
 بود و از مدعی که پدر بود حجت نطلبید و گفت که شکایت
 او با و فور شغفت شاهی است کافی کذا فی الشافی * مترجم

گوید * که این حکم عام نیست بلکه عاظم را منافی است
 که بر حال پدر نظر کند اگر مرد صالح باشد همین حکم است
 و اگر اهل فربه بود حجت بر دعوی او طلبد و شاید عمر رض
 صلاح آن کس دانسته باشد که حجت نخواست انتهى * مسئله *
 با کبر رایی خوئی بر بی جا است تا اینکه اگر کسی شمشیر
 آخته بخانه دیگری در آید و صاحب خانه را ظن غالب
 پیدا شود که آنکس برای قتلش آمده پس صاحب خانه
 را قتل وی حلال است کذا فی المحیط * مسئله * مردی
 در خانه خود در آید و با زن یا جاریه خود مردی فاجر را
 ببیند و او را بکشد قصاص بروی واجب نیست و قتل فاجر
 مسطور و احلال کذا فی الصیوفیه و معنی مسئله اینست
 که صاحب خانه را اگر ظن غالب ناشی بود که هرگاه فاجر
 مذکور را بگیرد بروی غالب خواهد آمد قتل آن فاجر و او را
 حلال است * و در خانیه آمده * که اگر کسی مردی را بد که
 با زن آنکس یا با زن دیگری زنا میکنند و زانی محصن است
 و بروی بانگ زد و او نگر بخمت و از زنا باز نماند آنکس را
 قتل زانی مذکور حلال و قصاص واجب نیست و در ملتقط
 آورده که اگر کسی مردی را با زن حال باشد که با زن حره یا جاریه
 با کراهت او زنا میکند ارد حکم همان است که گذشت یعنی
 حلیت قتل و عدم وجوب قصاص و اگر در حال مذکور کسی
 را با زن و به یا محرمه خود بباید و آنها نیز را ضی بزنا باشند قتل

مرد زن مرد و حلال است با نتهی * باید دانست مفاد
 روایت صیرفیه این است که دیدن مرد فاجر در خانه خود
 بلزوجه و جاریه خویش با غلبه ظن عدم مفارقت موجب
 حل قتل است موقوف بر ارتکاب نیست و مستفاد از روایت
 خانیه این است که رویت زنا با زن بشرط عدم فرار زانی
 یصیاح بهیبت اباحیت قتل است خواه رویت در خانه باشد
 یا در غیر خانه و زن اجنبیه باشد یا محرمه و فایده روایت
 ملتقط اینکه یافتن کسی باراده زنادر حال اکراه آن موجب
 حلایت قتل است ارتکاب ضرور نیست زن محرمه و زوجه
 باشد یا غیر محرمه و مردی را با زن محرمه یا زوجه خود
 بقصد زنا دیدن در حالیکه اکراه نباشد موجب اباحیت قتل
 مرد و میشود و در محاضره آورده که از عید الله بن عمر رض
 مرویست که پیغمبر صلعم روزی بخانه ماریه قبطیه برض
 که ام ولد آن حضرت بود درآمد و نزد وی مردی یافت
 که از اقرار او بود با وی از بلده مصر آمده و اکثر
 نزد وی می آمد پس شبهه در خاطر آنحضرت راه یافت
 و مراجعت فرمود در آن وقت عمر ابن خطاب رض
 بانجناب بر خورد و بملال آنحضرت پی برد و حقیقت پر سید
 و بارشاد انجناب از ما حرا و افک کرده بد بعد دریافت
 حال شمشیر بگرفت و نزد ماریه رفت آن مرد مصری
 قریب ماریه حاضر بود عمر رض خواست که بروی

شمشیر فرود آورد چون مصری ابن حاتم دزد خود را برهنه در
 نظرش آورد عیبر رضی عضو خاص او بریده یافت و آنحضرت را
 از حالش خبردار ساخت انتهی * مسئله * اگر مردی در صحرا
 اراده گرفتن مال کسی بکند آنکس را قتل از حلال است بشرطیکه
 مال مذکور دزدیم یا زباده از آن قیمت داشته باشد و همچنین
 جانی است صاحب خانه را قتل شخصی که او را بنفب زدن
 خانه خود باید کذا فی الملتفط * مسئله * مردی در خانه کسی
 درآمد و اراده اخذ متاع او کرد صاحب خانه را قتل آنمرد
 مباح است بشرطیکه فوت گرفتن او نداشته باشد و همچنین
 اگر دزد مال گرفته و صاحب خانه را فوت گرفتن او باشد
 ولیکن بترسد که اگر قصد گرفتن میکند دزد او را قیر میزند
 و یا میکشد قتل دزد مذکور مباح است و همچنین اگر کسی
 مردی را ببیند که بر کنیزی یا زن آزادی برای زنا
 استکراه میکند و بترسد از اینکه اگر بگذارد او را آنمرد
 مکره با زن مذکوره فعل شنیع خواهد کرد آنکس را قتل
 مکره حلال است و زن اگر مطاوعت کرده باشد نیز همین
 حکم است کذا فی الذخیره * و در منتهی آورده * که اگر کسی
 داخل خانه خود شود و فاجری را با اهل خود بابد و بخوف
 غلبه او را گرفتن نتواند قتل فاجر مذکور او را حلال است
 محمد رخ گفته که اگر دزدی بی سلاح بخانه کسی در آید
 و صاحب خانه را قتل گرفتاری او باشد قتل مکره است

لیکن اگر صاحبخانه از بیگانه دزدی کند که دزد بیهوشی از اموال
او گرفته خواهد بود اگر بخت و اوبعد اذان برد زد مذکور قدرت
نفسی است یا غیر در صورت قتل دزد و ضرب وی مباح
است انتهی * و ذکر بنایع آورده * که و فقیه دزد بخانه
کسی داخل شود و صاحبخانه آمدن او را داند و معلوم
کند که بفریب بگرفتند او را در کشتن دزد مذکور را و را
رواست آن دزد مکابر باشد یا غیر مکابر * و حسن روح در
مجرد ذکر کرده * که هر که در خانه کسی بار آید دزدی
در آید صاحبخانه را قتل او حلال است و بروی فصاص
و دیت هیچ نیست * مسئله * اگر کسی مردی را بکشد و
بعد از آن دعوی کند که این مقتول بامن مکابره کرده بود
و او معروف بمکابره باشد فصاص لازم نیاید مگر دیت واجب
باشد و بر واپس حسن ابن زباید بر قاتل چیزی نیست کذا فی .
العتابیه * مسئله * مردی اراده کرد که برامردی باری برای
فعل شنیع اکراه کند و او قدرت بردفع او نداشته باشد مگر بقتل
جا بزا است که او را بکشد و خون او مباح است کذا فی الحما دیت
* مسئله * اقرا قتل بر سر وجه است اول قاتل بگوید که او
بامن مکابره کرده بود و برین قتل بیند آرد هیچ از فصاص و دیت
و تعزیر بروی لازم نخواهد آمد دوم قاتل قول مذکور بگوید
و بیند بران فایده نکند لیکن مقتول متوهم بمکابره باشد
درین صورت فصاص ساقط خواهد بود و دیت لازم سیوم همان

مخفی بگویند و مقتول متهم بمکابره نباشد بلکه نزد صاحب
باشد در بنصورت قصاص لازم آید کذا فی خزائن الروایات.
* مسئله * اگر کسی بدر خانه کسی نگاه کند یعنی بمستورات
بی و صاحب خانه چشم او بکند بر صاحب خانه ضمان نخواهد بود
بهر طریقه باز داشتن او بی کند بدن چشم ممکن نباشد و اگر بی
کند بدن چشم متصور باشد ضمان لازم آید و نزد شافعی در
مرد و صورت ضمان نیست و اگر کسی سر خود را داخل در خانه
د بگرمی کند و صاحب خانه بروی چیزی بیفتد که چشمش
بر آید بالا جماع موجب ضمان نیست چه او ملک صاحب خانه را
مشغول کرده چنانکه اگر کسی قصد گرفتن پارچه های د بگرمی
بکند و صاحب پارچه بدفع پیش آید تا اینکه او را بکشد هیچ ضمان
نیست و اختلاف فیما بین علما نیست مگر در صورتیکه از بیرون
خانه نگاه کند چنانکه گذشت کذا فی الفنیة * و در مسوط آورده
که علمای ما احتجاج کرده اند که این رمی مباح است و آنچه از مباح
حادث شود موجب ضمان نمی باشد بخلاف صورتیکه شخصی که
بر صید تیر انداخت و بر آدمی رسید در بنصورت دیت برای
این معنی لازم می آید که قصد بقول رمی حاصل نیست و از علی
رض مرویست که هر کس که در خانه مردم نظر کند پس تیر
پاکو خ اندازد بر چشم او بر آنها چیزی نیست و معنی مسئله
اینست که ناظر بر قصد اطلاع بر عورات آنها باشد پس باین
روایت دیت در مسئله مذکور واجب نمیشود چنانکه در

صورته و حول نیز لازم نمی آید افتهی مسئله * اگر مؤثری بالایی
 خطه کسی بر آید بر دوار چادری باشد و صاحب خانه بشود صد که
 اگر چادری زدن چادر گرفته خواهد کرد بخت بعضی گفته اند اگر قیمت
 چادر بده درم رسد رمی وی مباح است و فقیه ابولیت گفته
 که علمای ما تقدیر قیمت بده درم نکرده اند بلکه درینجا رمی علی
الاطلاق مباح است مسئله * اگر مؤثری بر مؤثر قاتل دین مالک
 یعنی قاتل بکن نزد یک مال خود کذا فی الحماذی * و در حد آمده
 اگر دزدی وقت شب بر کسی در آید و مال بیرون برد صاحب مال
 در پی او رود و او را بکشد بر قاتل چیزی لازم ناید بنا بر حدیثی
 که اکنون گذشت و بنا بر اینکه صاحب مال را قتل دزد برای
 دفع در ابتداء مباح بود پس همچنین در انتهای بجهت استمرار
 مباح است و تا قبل مسئله این است و فقیه صاحب مال را
 قدرت واپس گرفتن هیچ وجه بی قتل نباشد انتهی * مسئله *
 هرگاه کسی اقرار کند بسببیکه موجب ضمان است مثلا گرفتن
 چیزی از غیر پس دعوی کند چیز پرا که بری میشود بان
 چیز از ضمان باینطور که بگوید مال تو بود بعت با عاریت گرفته
 بودم با طعام تو خوردم باذن تو و او انکار کند مگر مذکور
 تصدیق کرده نخواهد شد مگر بحجتی بر او که اخذ مال غیر
 سبب وجوب ضمان است پس متحقق گردید سبب ضمان
 رد باقرار در حال قیام مال و ضمان قیمت در حال هلاک آن
 بعد از آن که دعوی اخراج نفس خود از ضمان کرد بی حجت

مقبول نخواهد شد و هرگاه اقرار را مضاف بحالت مجهول
 کرد که آن منافی وجوب ضمان است مصدق خواهد بود.
 در قول خود بد و ن حجت چه آن قول انکار است از اصل مال
 که بر او هست و اقرار نیست چنانکه اگر کسی بگوید زنی را
 تزویج کردم یا تو در حالیکه صبی بودم و زن بگوید که نه بلکه
 تزویج کردی مرا بعد بلوغ یا کسی بگوید بنده را که ازاد
 کردم ترا پیش از پیداشدن تو یا پیداشدن خود پس قول
 قول او است و اگر آن حالت منافی وجوب ضمان نباشد لیکن
 متضمن فساد بایزاعات از وجوب ضمان بود تصدیق کرده
 نخواهد شد چه وی مغرب اصل وجوب است لیکن باضافت
 و اسناد دعوی بایزاعات از ان میکند پس مصدق نخواهد
 بود چنانکه اگر بگوید مردی زنی را که با تو نکاح کردم در
 حالیکه تو مجوسیه بودی و زن بگوید من در آن حال مسلم
 بودم فارغ از عدت مرد مذکور تصدیق کرده نخواهد شد چه
 وی اقرار باصل عقد کرده لیکن بااین اضافت دعوی فساد
 میکند و اگر بگوید کسی که اقرار کردم برای تو بهزار درم
 حالا نکه صبی با نا هم بودم پس قول او معتبر است با بمین
 و هر چیزی لازم نیاید چه وی اضافت اقرار کرده بحال
 مجهول بلکه منافی وجوب ضمان است چه اقرار صبی و نا هم
 را بیکان است و ملزم نیست پس گو با از اصل منکر مال گردند
 نه مغر و اگر بگوید که من از برسام در حال اقرار بی عقل

بودم اگر بیماری برسام او معروف باشد هیچ تروی لازم
 نیاید والا لازم آید زیرا که اقرار در اصل ملزم است و تا که
 مانع ظاهر نشود عمل باصل واجب خواهد بود و مانع
 اخافت او بحالت معهوده است که منافی صحت باشد
 و ضافت بحالت غیر معهوده صلاحیت منع نخواهد داشت
 بلکه دعوی مضط خواهد بود بعد ظهور سبب ملزم پس
 مغلول نخواهد بود مگر بحجت کذا فی المحيط لرضی الدین
 سرخسی * بدانکه * در شرح آثار از ابی هریره رضی و ابی
 است خاصه اش اینست که سعد بن عباد بنه پیغمبر صلعم عرض
 کرد که هرگاه ثینه می بنداری اگر مردی را با زن خود بیا بمر
 میلت دهم او را تا آوردن چنار گمراه حضرت فرمود بلی
 بعد از آن عباد گفت بخدا شکی که تو ابراستی مبعوث کرده
 است من قبل از آنکه گواهان بیارم انکس را بشمشیر علاج
 کنیم انحضرت بخندید و فرمود حطاب کرد اسمعوا الی ما یقول
 سید کرانه جبرور و عمر و الله ان خبر منی یعنی بشنویید
 چه بگویم و در این باره در مستمعه او مساریح غیرت
 است و در این باره در مستمعه او مساریح غیرت
 حدیث در حدیث در حدیث در حدیث در حدیث در حدیث
 و در حدیث در حدیث در حدیث در حدیث در حدیث در حدیث
 فدائش به باشد و در حدیث در حدیث در حدیث در حدیث
 حدیث در حدیث در حدیث در حدیث در حدیث در حدیث

اقرار چیزی که بسبب آن بر مفرضمان لازم آید بکند بعد از آن دعوی چیزی بکند که بجهت آن چیز از ضمان بری شود بی حجت دعوی او مقبول نخواهد بود و اگر انکار بسبب ضمان کند قول او معتبر است و از اینجا مستفاد گردد که فعل را بحالت معهوده که منافی ضمان است نسبت کردن لامحاله انکار بسبب است لهذا قول منکر ضمان خواهد بود * مسئله * شخصی شخصی را بشمشیر کشت و گفت که با من دگر می شربك قتل وی بود بر مفرضاص لازم آید اما اگر بگوید که فلان د پوانه با من در قتل وی شربك بود اگر انکس معروف الجنون باشد قول او تصدق و فصاص مافط گردد و اگر معروف الجنون نداشته قول او غیر مصدق و فصاص لازم آید و در ظهیر به از ابو حنیفه روح مرویست که اگر قتیلی در خانه بافته شود و صاحب خانه گوید در خانه من برای سرفه آمده بود بنا بر آن او را کشتم اگر قتیل معروف بسرفه باشد هبیه لازم ناید انتیمی * مسئله * اگر شخصی شخصی را زد و دانسته کشته باشد بعد از آن ظاهر شود که مرد صالح بود مفتضای قیاس ابن است که فصاص لازم آید لیکن بنا بر استحسان و پت واجب است پس از اینجا معلوم شد که در آنچه اهم الامور است یعنی دماء و فروج عمل با کبر رای حایز است که افی النهایه * و نیز در غوامض آمده که در دیانات و معاملات و دماء عمل بغالب رای کرده شود که آن در حق

احکام مانند علم قطعی است و در در را لبحور مذکور است
 که اگر قاتل دعوی کند که مقتول بخانه من برای سرفه درآمد
 و بینة نگذراند فصاص واجب باشد بشرطیکه مقتول معروف
 السرفه نباشد و همین قول احمد حنبل و مالک است بخلاف
 ابعنیفه رح یعنی نزد وی بمجرد این دعوی فصاص ساقط
 میشود و ابو یوسف از ابوحنیفه رح روایت میکند که اگر کسی در
 در حال نفب زدن بیابانی بی تحدیر او ربکش و نزد ابو یوسف
 اول تحدیر مناسب است بعد از آن رمی و ابو یوسف گفته
 که اگر دزدی بخانه داخل شود و خوف آن داری که با او
 سلاحی است تو ابا ن خواهی زد یا رمی خواهی کرد پس بر روی
 بلا تحدیر رمی بکن انتهای * مسئله * و فتیکه قاضی بر قطاع
 حکم قتل فرماید و انفارا برای قتل نگاهدارد و بک اجنبی
 آمده او را بکشد هیچ لازم نآید و همچنین اگر قطع بد نماید
 چه هرگاه حرمت نفس او ساقط گشت حرمت اطراف نیز ساقط
 خواهد بود و اگر کسی فاطع طربق را قتل ثبوت جرم قطع طربق
 بکشد بعد از آن بر قطاع طربق او فاصت بینة نماید فصاص لازم
 آید چه او نفس معصوم را کشته بنا بر عدم ثبوت جنایت و بعد
 قتلش به بینة که قتل ما را قاضی حکم محل دم او نمیتواند
 کرد چه محل حکم دمی ندارد پس وجود و عدم بینة بر این
 است مگر در صورتیکه فاطع طربق شخصی را کشته باشد که
 قاتل ولی او است فصاص ساقط نمیدود و هیچ لازم نآید بنا بر ظهور

این معنی که قاتل استیفاي حق خود نمود کذا في فتح القدر *
 مترجم گوید * که مراد از عدم لزوم هیچ شیء اینجا عدم لزوم
 قصاص و دیت است نه عدم لزوم تعزیر چه اینچنین جرأت
 با وجود این است که ~~در صورتی که قاتل را در محضر قاضی~~
 اگر در آن متاع قومى بغارت برند و آن قوم بقوم دیگر
 استغاثه کنند و مستغاث منهم در جستجوی دزدان مذکور
 برآیند در بنصورت و وجه است یکی آنکه از باب متاع
 همراه مستغاث منهم باشد ~~بناشد~~ لیکن آنها را مقام
 آنها معلوم باشد که مال از دزدان گرفته بانها رسانیدن
 توانند قتال با دزدان حلال است و بگرنه آنها غایب باشند
 و مکان آنها معلوم نباشد و اینها قدرت برد مال نداشته باشند
 قتال جایز نیست چه قتال برای این است که مال بصاحب
 مال برسد و اگر از باب مال با قاطع طریق بچنگند و او را قتل
 نمایند هیچ لازم نیاید پس اگر قاطع طریق از آنها بگردد
 و بموضع رسد که اگر او را در آن موضع میگذاشتند
 بر طمع طریق قادر نمیشد در بنصورت اگر او را بکشند بر فائزین
 دیت خواهد بود چه آنها او را برای مال نکشتند و همین
 جواب است اگر از باب مال با جماعت قاطع طریق بچنگند
 و یکی از آنها بگردد بصفتی که گذشت کذا فی فتیہ العدیو
 * مسئله * انسا نرا جایز است که نزد مال خود مقاتله کند اگر چه
 مال بنصاب نرسد و کسی را که با وی برای مال جنگ کند بکشد

متاثر شده بود و بی‌نیازی من عمل درون ماله فهو شهید یعنی
 هر که گفته شود نزد من خود شهید است و این قولی است
 است در مصاب و غداً متحاب که افی فتح القدر و غیره * مسند
 در ذخیره آورد که عمل بغالب رای در دانات و معاملات
 جایز است و در مصاب و در مصاب و در مصاب و در مصاب
 و در مصاب و در مصاب و در مصاب و در مصاب و در مصاب
 معلوم نباشد که حال چیست از دزدان گرفتار پناه به منزل
 او آورده یا خود دزد است که بروی در آمده تا مالش
 بگیرد و چون بمنع پیش آید بکشد پس صاحب منزل را
 قحری در کار است اگر در قحری او آید که ای اخذ مال
 و قتل در آمده و از بنه منی بترسد که اگر بروی زجر می کند
 یا بانک زند مبادرت بقتلش خواهد کرد و در صورت در
 قتل وی با او نیست غلام گفته اند کسی که ارجاع است و ارجاع
 به بغالبه مسلمان پیش آید و بر مسلمانان حال او مشتبه گردد
 که او مخالف است یا موافق در قحری خواهد کرد و
 بران عمل خواهد نمود اندکی و ندی و ندی ابو جعفر هندوانی و حسن
 این را در اندک و در اندک و در اندک و در اندک و در اندک
 مرد برادر خانه خود بدمد شد هر کسیده و در غلب رای
 او آنکه قصد مال وی دارد و در حب خانه و رای و مال است
 پس آنکه صبحه بزند اگر چه بداند که آن شاهر سیف قصد
 او را نداند و این را در اندک و در اندک و در اندک و در اندک

نظر حضرت علی (ع) بر قتل ابی بکر
 لطیف است و در حدیث آمده که نیز بغضی مذکور کسی را
 قتل کرد و در حدیث دیگر آمده که جواز یافتن کلب و مال کردن
 بود جواب داد که قتل آدمی موزنی جایز است چه جای
 غیو آدمی کلبه فی منخ الغفار * متشبهه * فقیه ابو بکر اعلم
 را از جواز قتل لعونه و معات که در ایام قنوت پیش آمده
 سعایت مردم میکنند پرسیدند گفت که قتل آنها مباح است
 چه آنها در ارض سعی بفساد میکنند بعضی از حضار گفت
 که اگر آنها محبوس نشوند از سعایت باز میگویند ما ندانیم
 فقیه گفت که بسبب حبس باز ماندن آنها از فساد بنا بر
 تاجری است و هرگاه آنها از حبس پراکنده شوند بحال سابق
 عود کنند چنانچه مشاهده میکنم و گفت که ازین مسئله
 امام ابو شجاع را پرسیده بودم جواب داد که قتل آنها
 مباح است و قتل آنها را ثواب خواهد بود کذا فی الکمادیه
 و امام زاهد صفار را از جواز قتل لعونه پرسیدند
 جواب داد که حضان در مختصر خود حلیت قتل ضارب
 ضرائب آورده و در همین مختار مشائخ است کذا فی الصیرفیه *
 و در تفسیر تبسی آورده که خور صاحب ضرائب و مگوس
 که ابراز امتعه مردم میکنند مباح است و شر مسلمانیان
 قتل آنها واجب و هر کس که قدرت بر قتل آنها پابد بی اندرز
 رواست که آنها را بکشد و پیش آوردن نسیحت زبانی

ضرورت نیست چه از احوال معلوم است که قابل
 نصیحت ندارند. **مسئله *** شخصی که دیگر برادر هالت
 زنابه بیند اصل این است که او را قتل زانی مذکور میورسد
 لیکن بهیچ باز ما قتل زانی نیست که زانی را بکشد
 و مرد را بکشد و او را قتل زانی است که او را قتل
 میورسد. **مسئله *** جواب قتل مکابر و قاطع طریق و صاحب مکس
 و هر کسی که بادی اشی که قیمتی داشته باشد ستم روا دارد
 و قتل اعونه و ظلمه و ساعات کذا فی البحر نفلا عن المجتبی
 و مکس بالضم یعنی **مسئله *** و عشر آمده و مراد از صاحب
 مکس در اینجا آنست که اتلاف اموال مسافران بحیله عشر
 کند و در حدیث آمده که لا یدخل صاحب المكس فی الجنة
 یعنی صاحب مکس در جنت داخل نخواهد شد. **مسئله *** کذا فی البحر
 و مراد در حدیث از صاحب مکس همان است که مذکور شد
 و اعونه اصحاب ضرائب اند که مال مردم بحیله جزیه
 یا غیر آن غارت میکنند عرب گوید ضربت علیهم ضربته
 او ضراب یعنی واجب ساختن بر آنها جزیه یا غیر آن یک
 نوبت یا چند نوبت کذا فی المغرب و حبس دعار و کسانیکه
 می ترسانند مردم را و حبس همه اهل فساد واجب است تا که
 توبه آنها ظاهر شود و دعار آنست که فصد اتلاف اموال
 مردم و نفوس با هر دو بکنند و بنا بر خوف نفس و مال
 ظاهر توبه حبس او واجب است کذا فی التا تاریخانیة

و دفعه اول نهاد بر سر آتش و در آنجا که
توزیع است و اما در این مورد که در شرع است
آنجا که می بینیم کسی را که قتل ظالمه می بینیم
چون است با نه جواب داد کسی که قال دیگر بر احق خود
گفته بگیرد و باطل را حق اعتقاد کند کافر گردد و قتل او مباح
باشد ~~و اگر کسی را که قتل ظالمه می بینیم~~
گفته که قتل ظالمه بر او واجب است نه بر او کفر چه دفع
شر و احب است و لهذا رسول صلعم فرمود که خمس من
المؤذات بقتلن فی الحلال و الحرام فانهم یبذلون بالاذی
غالب الغراب و المحذاة و العارة و العفرب و الحینه و فی رواية
الکلب العفور یعنی پنجم جلد نور از جنس مؤذیان و قتل
و حرم کشته خواهد شد ببلای آنکه آنها را کفر بادی ابتدا
میشوند زاع و غلبه و از و کژدم و مار و در روایتی سگ کزننده
نیز آمده و این ظاهر در معنی مؤذیات مذکور باشد نمی
بینی که قتل بغات و فطاع الطریق برای دفع شر آنها مباح
است اگر چه بکفر آنها حکم نمیتوان کرد و همچنین در بین
مسئله خصوصاً با بر اصل اصحاب ما از علما می حنفیه علم
قتل بغات و فطاع الطریق محاربه است نه کفر * مسئله *
خانی و ساحر و احب المل اند چه آنها در روی زمین
معنی فساد میکنند و اگر تا تب شوند توبه آنها ذخی ذول
نکند چه توبه آنها شرعاً معمول نیست و فقیه ابو لایث

گفتند که اگر قبل گرفتاری توبه نماید پذیرفته شود و اگر
 بعد گرفتاری توبه کند مقبول نگردد و کشته شوند کذا فی
 جنایات المبسوط * مسئله * مردی بحاجت خود برود
 و در دین مشهور آنکه مشغول به امری باشد بیا بد آن مرد
 را کشته و بدین جهت کور شود و انیست ~~برای آنکه~~ ~~برای آنکه~~ ~~برای آنکه~~
 امام ~~در دین~~ امام اورا مدت ظهور آثار توبه در حبس دارد
 چه حبس بر آتی زجر مشروع است تا که توبه نماید بکنند افی
 الکبری * مسئله * اگر کسی مردی را قتل و تا که بمرد
 پادرجاه افتد اخذ ~~باید~~ ~~باید~~ ~~باید~~ باسقف بیا بن انداخت
 و از آن فوت کرد نزد ابوحنیفه رح درین وجوه فصاص
 نیست چه قتل عمد از فاعل افعال مذکوره یا نه نشد لیکن
 اگر فاعل معروف با بن افعال باشد قتل ~~و~~ ~~و~~ ~~و~~ واجب است کذا
 فی المبسوط * و در محیط سرخسی آمده * که قتل تخنق شبه
 عمد است نزد ابوحنیفه در آن فصاص نیست چه قتل باله غنی
 حارحه بوفوع آمده و آن مفضی بقتل نیست چه تخنق در
 بعضی از احیان مفضی الی القتل نمیشود لیکن اگر خائق
 معروف بحنا می باشد برای صیانت مردم و دفع شر قتل او
 واجب است چه شر او بحبس کمتر دفع میشود چنانکه شریفات
 و فطاع الطریق بحس کمتر دفع میگردد و نزد صاحبین درین
 مسئله تفصیل است اگر خائق است استقامت کرده بر خنق
 یعنی تا مردن مخدوق دست برنداشته باشد فصاص واجب

در آنچه عمد و قتل ظاهر است و اگر از آن بماند
 باشد بعد از آن تخنیق ملاک شود در بنصورت ظاهر کرده
 و اگر تخنیق باشد اگر بکه آدمی از آن بماند
 از وی بعمل آمده قصاص واجب باشد چه اینجا هر قصه قتل
 ظاهر است و اگر آن مقرر شود نیامده قصاص واجب
 و اگر تخنیق باشد و بعد تخنیق مقصود است نه قتل پس اعتبار
 خنق عمد است و باعتبار قتل شبه عمد کذا فی المحيط * و در
 فتح القدیر آورده * که اگر از خانیق مکرر فعل خنق سرزند
 قتل وی واجب است چه در بنصورت ظاهر است که مقصود
 وی به تخنیق قتل است و بنا بر اینکه او در زمین سعی بفساد
 کرده و هر که سعی بفساد باشد دفع شر او واجب است انتهای
 * مسئله * در تمهید مذکور است که وقتی که بدعتی از اهل
 احوال ظاهر شود که موجب کفر باشد قتل آنها مباح است
 اگر باز نیابند و توبه نکنند و وقتی که توبه نمایند توبه همه
 آنها مقبول است بعضی از علما استثنا کرده اند از بن قول
 خطابه و غالیه و شیعه را که از روافض اند و فرامطه و
 زنادقه را از فرقه فلاسفه چه توبه آنها همیشه حال مقبول
 نیست و بعد توبه هم واجب القتل باشند چه طوایف مذکوره
 و آورید کار اعتقاد ندارند تا توبه کردند با و رجوع دارند
 و بعضی از علما برین رفته اند که قبل گرفتاری و اظهار توبه
 و اعتقاد است و بعد از آن مقبول نیست و این جواب

میس نول الحنیعه رح است و بر مبتدع جزئیه مقرر نخواهند
کرد در هیچ حال اگر چه او کافر است و نیز او را بنده نخواهند
ساخت پس اگر بدعت او موجب کفر نباشد موجب زجر خواهد
بود و تعزیر بر او واجب نیست ~~و اگر بدعت او موجب کفر نباشد~~ ~~و اگر بدعت او موجب کفر نباشد~~ ~~و اگر بدعت او موجب کفر نباشد~~ ~~و اگر بدعت او موجب کفر نباشد~~
یا شه و اگر زجر او بدون حبس و نان بانه ممکن نباشد حبس
مستحب است و اگر منع او از بدعت بدون سیف
ممکن نباشد و آل مبتدع رئیس و مفتدای اهل بدعت باشد
قتل او سیاست جایز است انتهى بعضی گفته اند که عدم
اعتقاد صانع در بین عقابارت علت عدم قبول توبه جمیع
فروق مذکور است و برین تعد بر برد لیل مذکور وارد
میشود که شیعه از جمله آنها معتقد بصانع بلکه معتقد اکثر
اصول اند که اهل سنت بان اعتقاد دارند پس چگونه بر
آنها صادق آید که اعتقاد بصانع ندارند چنانکه صادق
می آید بر فرامله و زناده که قابل اند بخالفیت طبیعت
فقط آری بر غایت روافض که اعتقاد بالو هیئت علی
رضی الله عنه و خطا بیه بالو هیئت بعضی ائمه اولاد انحضرت
دارند معتقد بصانع حق سبحانه تعالی شانه نیستند پس
مزاوار است که آنها ملحق بکفار باشند چه پرستندگان
طواغیت و عبودیه مل صلاح در کفر بر آوراند و بعضی از
ابراد مذکور رحه اب داده اند که شیعه هم مانند فرق
مذکورند از پستی آنها سب سلف صالح میکنند و اعتقاد

بعضی از مخالفان که خدا را تعالی بسبب آنها دین را تمکین
و اذعانها از اخلیقه روی زمین ساختند آرند پس از این
سبب کافر اند و اعتقاد بصانع ندارند چه اگر اعتقاد
بصانع میداشتند آنها را که خداوند تعالی بخیر باد کرده
بدنمیشد و آنچه موافق رضای الهی شده منکر آن نمیشدند
و آنچه موافق کفر نیست چنانچه هست چنانچه
و غیر آنها از مخالفین اقل حق که اهل سنت و جماعت باشند
در بسیاری از اصول کافر نمیشوند پس منکر مسئله فرعیه
که خلافت باشد چگونگی کافر میتوانند شد و هیچ سنی سواي
سبب قبیح موجب کفر نیست لیکن بلا شبهه موجب فسق
است اگر چه مسبوب او از ادنای ناس باشد چنانچه اگر
اسلام و ائمه مسلمین * سید شریف قدس سره در شرح
موافق آوردند که منکر مسلمین و فقها بر آنند که کسی از اهل فیله
کافر نیست چه شیخ ابوالحسن در اول کتاب مقالات الاسلامیین
آورد که مسلمانان بعد پیغمبر خود در چهره اختلاف کردند
در آن حال بعضی از آنها بعضی را کفر اه گشتند و بعضی از بعضی
قصر کردند پس فرقه متباین گشتند مگر اسلام همه را شامل
و جامع است و اکثر علما گفته اند که در شهادت کسی از اهل
بدعت اعتقاد نمیکنیم مگر خط بیه چه آنها معتقدند که کذب
اند * و حاکم در کتاب مستدرک از ابو حمزه راجع به کذب کرده
که از کذب از اهل بدعت کافر اند و از کذب از اهل بدعت کافر اند

بموجبین از گریختن حکایت کرده و از معتزله آنها که قبل
ابو الحسن بودند خود را گول ساخته و ترجیحند امور تکفیر
فرود بگز نمودند پس بعضی از مابا آنها معارضه بالمثل کرده
در دیگر امور تکفیر آنها نمودند و تکفیر مجسمه کردند بعضی
از علمای ما و بعضی از معتزله و استوار ابو الحسن را
گفته اند مخالفی که ما را کافر خواند و او را کافر خوانیم و اگر ما را
کافر نخواند ما هم کافر نخواهیم خواند و دلیل ما بنا بر مذهب
مختار این است که کسی را از اهل قبله کافر نگوئیم و آنها
تکفیر و افش و خواجیه پسندیده کرده اند و چه اول اینکه
قدح در اکابر صحابه که قرآن و احادیث صحیحین بتزکیه و ایمان
انها شاهد است نکذب قرآن و رسول خدا باشد چه قرآن
و پیغمبر صلعم ثناء و تعظیم آنها کرد پس قدح در حق آنها کفر
است انتهای کلامی که در قرآن ثنائی کسی از صحابه بخصوصیت
نیست و در صحابه که آنها قدح در شان او کرده اند باعتقاد آنها
در ثنائی عام که در قرآن است داخل نیست پس قدح اکابر
صحابه تکیه بقرآن نشده اما احادیث وارد در تزکیه
بعضی معین از صحابه و شهادت بر امی آنها بجنّت از قبل
احاد است پس مسلمان با نکار آن کافر نمیتواند شد علاوه
آن ثناء و شهادت صریح کور مشروط بشرط سلامت عاقل است
است و در افتاد چنین شرط صد کور موجود نیست پس تکذیب
و رسول نیز لازم نمی آید دوم اجماع امت بر تکفیر کسی که

میکند انهارا از اکابر عظماء صحابه نمیدانند پس کفر و کفری
 لازم نیاید انتهی* و در منیع الغفار آورده* که شهادت اهل
 و بجزند بن میچ چیرا انهارا بر بن اعتقاد نه آورده و اهل
 اهو مانند آنها اند که شراب مثلث و ذبیحه متروک التسمیه
 بخورند و انرا مباح دانند مانند شوافع انتهی و فرقه چند
 از اهل قبله که اعتقاد انها مطابق اعتقاد اهل سنت نباشد
 ملقب باهل اهو اند چنانکه در کتب کلامیه مذکور است
 مثل جبریه و قدریه و روافض و خوارج و معتزله و مشبه
 و هر یکی از اینها دوازده فرقه اند یسر هفتاد و دو گروه شدند
 انتهی و هو بالف مقصور در لغت مصدر است به معنی حب
 بعد از آن در میل نفس مستعمل گردید پس در میل مذموم
 و هواء بالف ممد و و نام یکی از عناصر اربع است کما فی
 المصباح* و صاحب کنز در قبول شهادت اهل هوا طایق
 کرده است و صاحب ذخیره قبول مذکور را مفید ساخت
 بهواییکه موجب کفر نباشد و صاحب سراج الراجح
 فید زباده کرده است که ان اهل هوا حبشه گرو حبله
 نباشد و در دواست عدل باشد و این قول صحیح است

الرائق آورده که این فید در ظاهر روایت نیست چه حاکم
 شهید در کافی از ابیحنیفه و ابن ابی لیلی نقل کرده که
 شهادت اصحاب رسول جایز است علی الاطلاق نمی بینی
 که اصحاب رسول من باهم اختلاف و اختلاف می کردند
 و شهادت بعضی از آنها بر بعضی جایز می گشت پس اختلافی که
 میان اهل بدعت موجود است از فتالی که در میان صحابه
 بود اشد نیست اما کسی که اظهار سب می کند شهادت
 او مقبول نیست بمسبب ظهور فسق او و اگر سب را پنهان دارد
 شهادت او مقبول است کذا فی النهایه * و ابی حمزه از
 ابی یوسف روایت کرده که وی رحمه الله علیه می گفت که
 شهادت کسی که سب اصحاب رسول صلعم کند مقبول نمی کنم
 و شهادت کسی که تبراً از بزرگان مذکور نماید مقبول دارم
 و فرق در هر دو این است که اظهار سب از مردم سبک عقل
 می شود و شهادت سخیف مقبول نیست و تبری همچنان
 نیست چه او تبراً را دینداری اعتقاد میکند اگر چه اعتقاد
 او باطل است پس فسق او ظاهر نگردد بد افی العنايه
 و صاحب عنایه سلف را بصحابه و تابعین تفسیر کرده و ابیحنیفه
 را از انجمله شمرده و نیز در نهایه همچنین است و صاحب
 فتح الفقه بر در بنیاب علما را بسلف ملحق ساخته و سب بمعنی
 شتم است و فید سب سلف در باب عدم قبول شهادت بنا بر
 تبعیت کلام علما است و گرنه اولی این که گفته شود هر که اظهار

بهیچ مسلمانی کند شهادت وی مقبول نیست چه عدالت
 بهیچ مسلمانی ساقط میشوند از خلف باشد یا خلف کما فی النهایه
 والسراج الوهاج و غیرهما * مسئله * کسیکه سیف بر مسلمانی
 برهنه کند قتل وی بر آنها واجب است چه پیغمبر صلعم
~~قوله~~ این مشهور سیغافه اطل دمه یعنی هر کس که شمشیر برهنه
 کرد خون او هد راست و بنا بر این که شاهر صیف با غی است
 پس عصمت او با بن جبت ساقط شود و بسبب اینکه طریقی
 برای حفظ مشهور علیه سوای قتل شاهر هیچ متعین نیست
 پس بر مشهور علیه قتل شاهر واجب است و در عبارت
 هد ابه فعلیهم آن بقتلوه و در جامع صغیر فحق علی المسلمین
 آن بقتلوه واقع شده و این هر دو قول اشارت بر وجوب است
 و مراد وجوب دفع ضرر باشد کذا فی الهمدایه * و در جامع
 صغیر آمده هر که سلاح بر کسی در شب یا روز برهنه کند
 یا عصای صغیر یا کبیر بر کسی بکشد بوقت شب در شهر
 و مشهور علیه او را بکشد هیچ لازم نآید و در راه اگر کسی
 عصا بکشد قتل او نیز رواست در روز یا در شب بنا بر چیز بکه
 کشت و تفصیل بنا بر این است که سلاح را درنگ نیست
 پس در دفع ضرر آن بقتل حاجت می افتد و عذای صغیر
 اگر چه است و ارد لیکن در شب کسی بغیر باد نمیتواند رسید
 پس اگر شاهر عصای صغیر را مشهور علیه بکشد خون وی
 هد را خواهد بود و عاذا کفتمه اند که اگر عاذا نچنان باشد

نه لبث نکند محتمل است که نزد صاحبین مثل سلاح باشد
 نتهی* و در فتح القدر آمده* هر که شمشیر شبانه بار و زانه
 در مصوب بکشد یا در میان کوفه و حیره از روی استحسان
 فاطع طریق نیست و حیره بمنزله نعمال بن منذر فریب بکوفه
 است چنانچه عمارت بکی با د بگرمی اتصال دارد و همین
 محکم است در قطع طریق در میان دو فرقه و بعضی حد مکان
 قطع باین نمط کرده اند که در میان فرقه و شهر مسیر صغر باشد
 بنا بر ظاهر روایت و فاطع مذکور از روی فیاس فاطع طریق
 است و این قول شافعی رح است و در کتاب و جیز شافعی آمده
 هر کس مال غیر در بلده بغلبه بستاند فاطع طریق است و از
 ابی یوسف مرویست که قطع بیرون شهر موجب حد است
 اگر چه فریب بشهر باشد چه غوث اینجا می رسد و صیب و جوب
 حد آنست که اینچنین فاطع محارب است بلکه مجاهرت
 او بقطع طریق اینجا از مجاهرتش در بیابان شدید تر است
 و هیچ تفصیل مکان قطع در نص موجود نیست و از مالک
 رح مرویست هر کس که از د بگرمی مال بگیرد و صاحب مال
 را استغاثه ممکن نباشد محارب است و روایت دیگر از روح
 آنست که محاربه نیست مگر بمفید ارطی سه میل از آبادی
 و احمد حنبل رح درین مسئله توقف کرده و اکثر اصحاب
 او بر آنند که هر جائی غوث متصور نمیشود قطع طریق
 متحقق میگردد و روایت دیگر از ابی یوسف آنست هر که

روزانه در بلد و با حربه قصد کند قاطع طریق است و هر که
 بی سلاح از چوب و خشت قصد نماید قاطع نیست
 و در شب بی سلاح مجرب و سنگ اگر قصد کند قاطع
 است چه سلاح درنگ ندارد پس قبل رسیدن غوث قطع
 متحقق شود و غوث در شبها دیر میرسد پس در شب بلا سلاح
 نیز قطع طریق متعین میشود و فتوی بر فقوای اعیان و سادات
 کما فی شرح المطحانی و صاحب حدایه گفته که قطع طریق
 بقطع ماره یعنی مسافران متحقق میشود و در مصر و قریب
 مصر ایند معنی موجود نیست چه ظاهر اینجا حقوق غوث
 است انتهای صاحب فتح القدر گوید که مناط حد قطع در آیه
 کریمه مسمی قطع طریق نیست بلکه حد مذکور بمحاربه
 عباد الله منه است چه در آیه و اما جزاء الذین یحاربون
 الله و رسوله و یسعون فی الارض فسادا ان یقتلوا و
 یصلبوا و یقطع ابد بهم و ارجلهم من خلاف او ینفوا فی
 الارض یعنی جزا این نیست که هست جزای آنانکه حرب
 کنند با بندگان خدا و رسول او و بشتابند و زمین از برای
 فساد که قطع طریق و قتل و غارت باشد آنکه بکشند ایشانرا
 اگر کسی را کشته باشند مال نه برده یا بردار کشته اگر کشته
 باشند و مال نبرده یا ببرند دستهای و پاهای ایشان را بر
 خلاف بامرانند ایشانرا از زمین یعنی از شهری بشهری
 نقد بر مضاف است یعنی بتار بون عباد الله و محاربه با عباد الله

در شهر و بیرون شهر مورد و حاصل تحقیق می تواند شد نام محاربه
 مذکوره قطع طریق باشد یا نباشد اما دلیل صاحب هدایه
 افاده این معنی نمیکند که در تحقق قطع شرط است که در میان
 بلد و قاطع بقدر سه روز فاصله باشد چه بنا بر دلیل و می
 بر همین است که حقوق غوث در مصر و قریب بمصر ظاهر است
 در هر حال که حقوق غوث ظاهر باشد قطع طریق متحقق نمیتواند شد
 و شک نیست که در مقدار فاصله در میان حیرد و کوفه یا مابین
 دو قریبه حقوق غوث ظاهر نیست حال آنکه از ظهور حقوق
 غوث را دلیل بر مطلب خود آورده است و هرگاه محاربان
 مصر و قریب المصر بنا بر مذهب ایشیانی قطع طریق نباشد
 و حد از آنها ساقط گردد پس سبیل رجوانه تعزیر بر قریب
 و جیس است و اگر کسی را قتل کرد باشند در مصر و قریب
 مصر بر آنها قصاص و احکام آن لازم خواهد آمد و اگر مال
 گرفته تلف گردد باشند ضمن مال لازم آید بر تقدیر بیکه قطع
 الطریق باشند بسبب قتل بکی همه کس بنا بر حد مقتول خواهند
 شد و عذر از آنها در حق آنها مقبول نخواهد گردید و بعد
 قتل همان از آنها نخواهد آمد و در مواردی که در آن بودیم
 در شان کسی که رفت شب بیکه بردیم آهنگ مر و بستیم
 ایشان را در شان که رفت ببردیم آهنگ مر و بستیم
 قطع الطریق این اند و در آن حد است باشند که در حد
 با اهل شهر باشند فحشاء و فساد در آن باشند متخلفان اهل بحیر

ربا نموده و اگر غیر سلطان کسی بر منع آنها قدرت نداشته باشد
 فطاع الطریق اند و نیز از وی رح مرو بست که مکا برین قریبه
 اگر بمثابه باشند که اهل قریبه را طاقت منع آنها نیست محارب
 اند* و در نهاده آورده* که آیه انما جزاء الذین یحاربون
 الله ورسوله در شان فطاع الشریعین نازل شده انتهی پس
 از روایت نوادر مستفاد گردد که مکا ببرد در شب یا بعد از
 قدرت اهل خانه در مدافعه و مکا ببرد در قریبه هاشب باشد
 یا روز یا عدم قدرت مذکور و مکا ببرد در مصر یا در غیر مصر
 از جماعتی که غیر سلطان را دفع آنها ممکن نباشد نوعی
 از قطع طریق است و بنا بر ظاهر روایت از قسم مناکیر است
 که عفو نیست باین واجب میشود و بنا بر فساد زمانه سزاوار
 است که قتل می بر روایت نوادر باشد* مسئله* کسی که
 مردم را بنک یا شوکران یا تا تو برد با جویز بویه و مانند آن
 چیزها که مردم را فرا مویشی آورد و غفلت به برد بخورائند
 قتل آنها واجب نیست لیکن عفو نیست شد بد و حبس تا ظهور
 توبه لازم آید و عفو است چیزها که از مردم گرفته اند نیز
 واجب شود کذا فی المسطوح* مسئله* مردی که زن دیگری
 بدخترش را فروب داده از خانه اش برون برد و باد دیگری
 تزویج می کند نزد محمد رح حبس او واجب است تا آنکه
 انبار بار بیارد یا در حبس ببرد* کذا فی الکبری* و در نهاده
 مذکور است کسی که زن دیگری را بدخترش یا بدختر دیگری

از خانه او برون برد بران مرد حبس لازم است تا بیارزد
 و را با ازال او خبر دهد و در ظهیر به مذکور است که خادع
 مذکور را در حبس دارند تا آثار تو به دروی حادث شود
 باد و حبس بمیورد چه و بی در ارض صاعی بفساد است
 و همچنین است در اشباه * مسئله * حبس سارق بعد تو به
 جاز است و حبس زانی جاز نیست و سارق معروف اگر چه
 در حال سرفه گرفتار نیابد حبس وی رواست * کذا فی عمدة
 الفتاوی * و در محیط آورده که زانی را بعد حد حبس نخواهند
 کرد و سارق را بعد قطع حبس خواهند کرد تا بیکه تو به کند
 و فرق در صورتین این است که زنا جنايت بر نفس خود است
 و حبس بنا بر نفس خود جاز نیست و سرفه من وجه جنايت
 برد بگرو بست پس حبس اینجا بنا بر غیر است و حبس
 برای غیر جاز است * مسئله * از ابو یوسف مروی است
 که مردی کودکی را سرفه کرد و اردهست و نیز کسی د بگو
 دزد بد و ظاهر نشد که کودک مذکور مرد یا کشته شد بزد
 هیچ ضمان لازم نیابد لیکن تا آوردن طفل و دریافت حالش
 او را در حبس خواهند داشت کذا فی المنتقى * مسئله * اگر
 کسی طفلی آزاد را غصب کند و از بلای غایب شود کشتن
 و نکشتن آن هیچ دو یافت نشود و او را در حبس خواهند
 داشت تا خبر طفل بدهد به معلوم شود که طفل فوت کرده
 او واجب البر ما بعد بقاء کذا فی این بقیه * مسئله *

۱
 با حرورشان دعوی کرده باشد که انچه وی میکند مختار
 است بعد از آن اگر از دعوی مذکور توبه و تبرانها بد
 و بگوید که خالق هوشی خدا بتعالی است توبه او مقبول شود
 و اگر توبه نکند کشتنی باشد و همچنین ساحره که بنا برد دعوی
 مذکور در مرتب کرد بدد باشد و توبه نکند سزاوار فتل خواهد
 بود. اگر چه نزد علمای ما فتل سزاوار نیست لیکن فتل
 ساحره روا باشد بنا بر اثر بکه از عمر رض مرویست که وی
 بعمه ل خود حکم فتل ساحره فرشته بوده کذا فی فتح الذبیر *
 و انبی خان در فتاوی خود بنده عینی زباده کرده که اگر
 ساحره است عمل سحر کرده باشد و انکار سحر کند و نداند که
 چه میکند و فتی که گرفتار شود و سحر از وی ثابت گردد
 او را بکشد و بگوید او مقبول نخواهد بود و در فتاوی آمده *
 مرد بکه طلسم سازد برای مردم و آن طلسم در میان
 مرد و زن جدا نمی آید از داین عمل سحر است و حکم بر
 آنست که از آن مرد می کشند و او را می کشند و انتقام صاحب خلاصه
 کند بکه فاشه جان مناس عدم قبول توبه و فتل ساحره مذکور
 ذکر کرد. بکن قول او محمول بر بنده عینی است که او با اثر سحر
 انتقام می کشد و بکشند و بکشند و بکشند و بکشند و بکشند
 سحر کند و محققان نباشد و حکم بر آنست که او را بکشند
 همه مذکور نکرد اما سزاوار است که حکم او ضرب و حد
 باشد. توبه بگوید توبه بگوید کذا فی فتح الذبیر * و علامه ابوالقاسم

را از حال ساحر پرسیدند که آیا توبه او مغبول میشود یا نه
گفت که ساحر سه قسم است اول ساحر کافر که مدعی اینست یعنی
که هر چه میکند مخلوق است پس هر گاه که از دعوی خود
توبه نماید و قتل کند و بگوید که خدا بخالی خالق همه
اشیا است توبه او مغبول گردد دوم ساحر ممتحن که معتقد
سحر نباشد پس او کافر نیست سیوم ساحر جاهل که سحر کند
و در بابت ننماید که چه میکند و اقرار سحرنداشته باشد از بن
ساحر توبه نخواهند گرفت و چنینیکه گرفتار شود خواهند کشت
کذا فی الفوازل * فصل پنجم * در بیان شهادت زور
که یکی از موجبات تعزیر است و ثبوت شهادت زور با بن
طور است که شاهدی بر نفس خود اقرار کند که وی شهادت
بزور داده با بقتل و موت شخصی گواهی دهد و آن شخص زنده
پیش آید با پرویت هلال گواهی داده باشد و سی روز بگذرد
و هلال دیگر مرئی نگردد با آنکه در آسمان هیچ علتی نباشد
و صاحب کنزالدفاع در بباب افتصار بر اقرار شاهد کرده
گفته است که حکم بر شهادت زور بی اقرار شاهد کرده
نمیشود و این زیادت از شیخ الاسلام است که شاهد بموت
کسی گواهی دهد و او زنده بیاورد * کذا فی فتم الغدیر * و زیادت
مذکور محل نظر است چه میتواند شد که گواهی مذکور در بن
شهادت اعتماد بر کسی ثقه کرده باشد و بعد از آن برخلاف
آن ظاهر گردد پس با بن گواهی ظاهر نمیشود که او بزور

گواهی داده چه در صورت شهادت بسمع جا بزا است بخلاف
 شهادت بقتل که در آن گواهی بسمع جا بزیست و شهادتیکه
 بنا بر تهمة و مخالفت در میان شهادت و دعوی با مخالفت
 در میان دو شهادت رد کرده میشود از شهادت زور خارج
 است ~~و در این باب~~ ^{و در این باب} آنچه میشود که کذب کیست مشهور است
 باشد آن با یکی از ائمه و مدعی گاهی خود را دروغ
 گویم سازد تا گواہ بکذب منسوب شود و اثبات شهادت
 زور به بینه ممکن نیست چه زور از باب نفی است و بینه
 حجت اثبات اند اما اگر گواہ بر نفس خود اقرار نماید اقرار
 او مقبول خواهد شد و بروی بحسب اقرار ضمان و تعزیر
 لازم خواهد آمد * کذا ذکر الزبلی * و از اینجا ظاهر گردد که اثبات
 زور به بینه ممکن نیست * مسئله * شاهد زور را به تشهیر تعزیر
 خواهند کردند بضرب نزد ایمیحنیقه روح و فتویٰ بر بنسب *
 کما فی السرا حیه * و نزد صاحبین ضرب و حبس چه عمروض
 شاهد زور را چهل تازیانه زد در روی او سیاد کرده بود و بنا بر
 اینکه شهادت بزور کبیره ابدست که شورش به بندگان خدا
 میرسد و در روی حد مقرر نیست پس تعزیر لازم خواهد شد
 و دلیل این حنیفه اینست که شریع شاهد زور را تشهیر مینماید
 و تعزیر نمیکرد یعنی تازیانه نمی زد و بنا بر اینکه از جاریه
 تشهیر حاصل میشود پس کفایت میکند و ضرب اگر چه در
 زجر مبالغه است لیکن از رجوع دیگران مانع خواهد بود

چنه بتصور ضرب مزد م خواهند ترصيد و رجوع نخواهند کرد
 در بنصورت تضييع حقوق متصور است پس تحقيق نظر باين
 وجه واجب وان در ثراء ضرب مي باشد و حد پست عمر رض
 محمول بر سياست است ~~بد لالت تبليغ عروا بجهت د چهل~~
~~مکران~~ در غير حد بنص منهي عنه است چنانکه خواهد آمد
 ان شاء الله تعالى و نيز بد لالت تسخيم را بن تاويل شمس الا نمه
 است و شيخ الاسلام چنين تاويل کرده که مراذار تسخيم
 شرمسار ساختن است بر مسا کردن و اشکار نمودن چه خجل را
 از روي مجاز مسود مي فامند قال الله تعالى و ذا بشرا حدهم
 بالانثى ظل وجهه مسودا يعني چون خبر داده شود بکي از
 ايشان بولدت دختر و مي او سياه شود از اندوه و غم و
 شرمندگي در ميان قوم اما تفسير تشهير از شريخ چنين منقول
 است که او شاهد زور را اگر سوفي مي بود بهر ذوق و اگر عوفي
 نمي بود او را پيش قومش همه آنها با بموضعي که بيشتر در انتم
 مردم فراهم آيند مي فرستاد و برنده مي گشت که شريخ
 شما را سلام خوانده گفته است که ما اين کس را شاهد زور
 پافتم شما از اين مرد حد بکنيد و مردم را حد بکنائيد صاحب
 بحر آورده شاهد کلام فقهاء اينست فاضي را ميرسيد
 که بنا بر سياست روي شاهد زور سياه بکند انتهي و تفسير
 عدم تعزير بعد از ضرب در احتجاج اينچنينه برص بعمل شريخ
 که بار گذشت بنا بر اينست که تشهير هم قسمي است از تعزير

پس با وجود خاص انتظاف عام معنی ندارد * و حاصل اینکه
 بر تعزیر شاهد زور اتفاق علما است مگر اینکه بحقیقه اکتفا
 به تشهیر او کرده و گاهی تشهیر از ضرب مخفی اشد می باشد
 و صاحب حدین بر تشهیر ضرب اضافه کرده اند کذا فی فتح القدر *
 و صاحب تنویر بالا یصار مطلق تشهیر شاهد زور را مذهب
 بحقیقه به تبعیت صاحب کنز گفته پس جمیع احوال را شامل
 است و ابو محمد کاتب انرا مقید ساخته با اینکه اگر سبب
 رجوع او معلوم نباشد که چیست در اینصورت اختلاف است
 ابو حنیفه به تشهیر و فائز شده و صاحبین بضرب او رفته اند
 اما اگر معلوم شود که او تائب و نادام رجوع کرده بالا جماع
 معذور نیست و او را اگر در یافته شود که گواه مصر بر حال سابق
 خود رجوع کرده بالا اتفاق بر و تعزیر بضرب خواهند کرد .
 و شمس الاثم ذکر کرده که تشهیر نیز قول صاحبین است
 افندی ایس ظاهر گردد بد که صاحبین به تشهیر و ضرب و حبس
 همه فائز اند که ازین جمله هر چه رای فاضل بدان افتضا کند
 بعمل آرد کذا فی منیع الغنار * مسئله * میان علما اختلاف
 است که نشاءت شاهد زور بعد توبه در حادثه دیگر مقبول
 است یا نه جمهور بر او رفته اند که در حال ادای شهادت
 اولی آنرا ساقی بوده باشد مقبول است چه فسق او را برین
 آورده که گواه زور داد پس هرگاه که توبه کرد و آثار
 آن را ترک کرد و در وقت بر روال فسق شهادت او را قبول

خواهند کرد و اگر پیشتر عدل با مستور الحال بوده باشد
 شهادت او گواهی مغبول نخواهد شد و از ابو یوسف مرویست
 که شهادت شاهد زور و رحاد نه دیکر بعد توبه مغبول است
 پیشتر فاسق باشد یا عادل با مستور الحال و بر همین روایت
 فتوی است که فای منیع الغفار * مترجم گوید * در بن زمانه
 معاصی است که اینجا قول جمهور برای فتوی مختار باشد
 نه روایت ابو یوسف * و در مقدمه ارمات توبه اختلاف
 کرده اند و صحیح آنست که تفرع بران مفوض بر رای قاضی
 است یعنی هرگاه بر قاضی آثار صلاح و بی ظاهر گردد توبه
 او ثابت و گواهی او مغبول گردد چنانکه در بسیاری از کتب
 معتمد آمده * کذا فی منیع الغفار * و از اینجا مستفاد گردد
 که توبه بی ظهور آثار آن نزد قاضی شرعا قابل اعتبار نیست
 * مسئله * اگر گواهان چنین گواهی دهند که این شیء ملک
 فلا نکس نبود این گواهی نیست بلکه از قسم دعوی باطل
 است پس مغبول نخواهد بود و همچنین اگر گواهی دهند که
 فلا ترا بر فلان هیچ دین نبود و هر کس که گواهی دهد با اینکه
 فلان امر نبود بدرستی که او بیاطل گواهی داد و حاکم خواهد
 دانست که او کاذب است * کذا فی کافی الحاکم * پس بحسب
 ظاهر اینچنین گواهی ارفیقیل شهادت زور است و گویا
 در اینصورت با فرار باطل با بسبب تیغنه ها نه بکند و
 چنانکه از عبارت کانی ظاهر میشود معزز خواهد کرد

و صاحب کنز بنا بر ندرتش ذکر نکرده با بسبب اینکه اینرا
از قبیل اقرار دانسته حاجت بذکران قدیده باشد چه گواه
مذکور را از بن سخن چار نیست که بگوید دروغ گفتم
باشنیدم یا آلمان بدم 'نرا پس خواهی دادم و گواهی بجمع
و آلمان بمعنی گواهی دروغ دادن است چه اقرار بشهادت
بلا علم اقرار بشهادت دروغ باشد پس ثابت شد که گواهی
بر نثی که در کافی مذکور گردیده از قسم اقرار است لهذا
ذکر آن بمخصوصه در کار نیست * کذا فی البحر الرائق * محقق نماند
که در میان شهادت زور و رجوع از شهادت مناصبت
است چه رجوع از شهادت منتهی سبق وجود شهادت
می باشد و از رجوع معنوم میشود که شهادت سابقه زور
بوده باشد و رجوع امریست مشروع و مرغوب از زوی
دیانت چه در رجوع از ارتکاب کبیره رهایی است * کذا فی
منیر العذار من لب البرجوع عن الشهادة * و رجوع از شهادت
آنست که شاهد بگوید از آنچه شهادت داده بودم رجوع
نمودم و مانند آن چنانکه بگوید که گواهی بزر داده ام
دروغ گفته ام و شهادت خود را می کشم و از گواهی خود
کنار می روم و نیست که فی المحرم معزیه ای استخراجه * و در فصول
در رجوع از شهادت که اگر گواهی بعد از شهادت
برده شود و بعد از آن بروی آید چه آثار شهادت
بر رجوع از شهادت نیست بلکه رجوع از شهادت مذکور بگوید

در شهادت خود مبطل بودم و این اشکار شهادت است انتہی
و شرط رجوع شهادت مجلس فاضی است چه رجوع فسخ
شهادت باشد پس چیز بکه شهادت مختص بان چیز بود مختص
خواهد بود و آن مجلس فاضی است و وجه دیگر آنکه رجوع
توبه است و توبه بحضرت جنابیت میباشد پس جنابیت سررا توبه
مستحق جنابیت علانیه را توبه علانیه در کار است و در رجوع فاضی
که نزد او گواهی داد بود و فاضی دیگر برابر است و چون
مجلس فاضی شرط صحت رجوع است چنانچه صاحب بحراز
محیط نقل کرده پس و فتیحه بنا بر شرط مذکور رجوع نزد
غیر فاضی صحیح نگردد بذا اگر مشهود علیه دعوی کند که
گواهان نزد دیگر مردم سوا می فاضی از شهادت خود رجوع
کرده اند بر بنمعنی بینہ او مقبول نخواهد شد چه دعوی
رجوع باطل کرده است و اگر بمین از گواهان مذکور خرا در
گواهان را حلف نخواهند دهانید و اگر مشهود علیه بر بنمعنی
اقامت بینہ بکند که گواه نزد فاضی دیگر رجوع کرده است
و فاضی مذکور بر روی حکم ضمان مال کرده مقبول خواهد شد
چه در بنصورت سبب دعوی صحیح است و اگر گواه مذکور
نزد فاضی اقرار کند که وی نزد غیر فاضی رجوع کرده است
اقرار مذکور اگر چه اقرار بر رجوع باطل باشد صحیح خواهد
بود چه اقرار مذکور برای زمان حال انشاء است انتہی
* و در محیط آورد * که اگر مشهود علیه دعوی کند که گواهان

پیش قاضی دیگر رجوع کرده اند و نگویند که قاضی مذکور
 رجوع آنها حکم بضمأن کرده است بینه او مسموع نخواهد شد
 و بر رجوع حلف نخواهند دهانید چه رجوع صحیح و موجب
 ضمان نمیکرد و مگر با تضام فضا مانند شهادت انتهی پس
 اگر خواهان قبل حکم قاضی بشهادت ایشان رجوع کنند
 شهادت مافظ شود و قاضی بشهادت آنها حکم نمیتواند
 کرد و برای یکی از خصمین برگزاین مذکور ضمان لازم نیاید
 چه آنها بسبب رجوع اتلاف حق کسی نکرده اند و بر شاهد
 مذکور تعزیر لازم آید و رجوع مذکور عام است از پنکه از کل
 شهادت رجوع کرده باشند یا از بعضی از آن چنانکه به دار و بنای
 آن با بأتان و بچکان آن گواهی داده باشند بعد از آن رجوع کنند
 و بگویند که بنا و همه مباحق مدعی نیست قاضی حکم به دار
 و آنان نیز نخواهد کرد چنانکه در جامع الفت و این در تعلیل
 عدم فضا آورده است که شاهد بسبب رجوع خود را فاسق
 ساخت و شهادت فاسق مقبول نیست و اگر گواسان مذکور
 بعد حکم رجوع نمابند حکم قاضی مصلحت فسخ نشود چه کلام آخر
 'نیا مفسر کلام اول' نیا است و حکم بسبب تناقض منقوض
 آورد و اما بر 'پنکه کلام ثانی' در دلالت بر صدق مثل کلام
 اول است و کلام اول باینکه فقه رحیم یافته و این کلیه شامان
 است شهادی را که در وقت رجوع مانند و فسخ ادای میدهد
 عدالت داشته باشد یا در حال است که در حال انزال شده باشد و

همچنین است در اکثر متون و شروح و فتاوی لیکن در بحر الرائق گفته که در خزانه از محیط نفل کرده که اگر رجوع باشد بعد فسامی فانی باشد بر حال شاهد نظر خواهند کرد اگر حالش در این رجوع از حالیکه وقت شهادت میداشت در عدالت افضل باشد رجوع او در حق خود و حق غیر صحیح خواهد بود کما حق که و براتعزیز خواهند کرد و نفل فضاورد مال بر مشهود علیه لازم خواهد آمد و اگر حال او عند الرجوع مانند حال وقت شهادت باشد با کمتر از آن و براتعزیز خواهند کرد و فتاوی نفل نیز خواهند نمود و مشهود به یعنی مال بر مشهود علیه رد نخواهند شد و بر گواه ضمن لازم نخواهد آمد و این تنصیل از علمیه مذکور بصحت نرسید و بسبب مخالفت با آنچه که انفا نفل کرده اند که شاهد هرگاه بعد حکم رجوع نماید ضمان برومی واجب شود و در تفصیل مذکور مطابقاً عدم تضمین است باینکه در نفل صاحب خزانه تفضل است چه وی در اول باب موافق جمهور فائز بضمن شده بعد صاحب بحر گوید که نسبت به محیط اما رضی الدین سرخسی که در دایره مرجع است بر کشاد و قول او بغیر تنصیل مطابق قول جماعت با فتمر اکثر چه احمد در محیطیکه از آن در خزانه نفل میکنند محیط برهانی باشد لیکن قول بتفصیل بر مذکور است صحیح نیست چه علامه عدله آنرا شاعری نفل کرده اند و در فتح القلید آمده که بر حنیفه در اول بتفصیل صد کرد و نفل بر

پیش فاضی د بکر رجوع کرده اند و نگویند که فاضی مذکور
بر رجوع آنها حکم بضمان کرده است بینه او مسموع نخواهد شد
و بر رجوع حلف نخواهند دهانید چه رجوع صحیح و موجب
ضمان نمیگردد مگر با اتصال فضا مانند شهادت انتهی پس
اگر گواهان قبل حکم فاضی بشهادت ایشان رجوع کنند
شهادت مافط شود و فاضی بشهادت آنها حکم نمیتواند
کرد و برای یکی از خصمین برگواهان مذکور ضمان لازم نیاید
چه آنها بسبب رجوع اطلاق حق کسی نکرده اند و بر شاهد
مذکور تعزیر لازم آید و رجوع مذکور عام است از بنکه از کل
شهادت رجوع کرده باشند با از بعضی از آن چنانکه به دار و بنای
آن با با تان و بچکان آن گواهی داده باشند بعد از آن رجوع کنند
و بگویند که بنا و بجه ما حق مدعی نیست فاضی حکم به دار
و اتان نیز نخواهد کرد چنانکه در جامع الفوائد در تعلیل
عدم فضا آورده است که شاهد بسبب رجوع خود را فاسق
ساخت و شهادت فاسق مقبول نیست و اگر گواسان مذکور
بعد حکم رجوع نمابند حکم فاضی مطلقاً فسخ نشود چه کلام آخر
انها منافض کلام اول آنها است و حکم بسبب تناقض منقوض
نمیرد و بنا بر این که کلام ثانی در دلالت بر صدق مثل کلام
اول است و کلام اول با اتصال فضا نرحیم یافته و این کلیه بشامل
است شاهدی را که در وقت رجوع مانده و وقت ادای شهادت
عدم التداشته باشد یا در عدم التداشته کمتر با افضل شده باشد و

مسجنین است در اکثر متون و شروح و فتاوی لیکن در بحر الرائق
 فتم در خزانه از محیط نفل کرده که اگر رجوع شاهد
 جد قضای فاضی باشد بر حال شاهد نظر خواهند کرد اگر حالش
 تبیین رجوع از حالیکه وقت شهادت میداشت در عدالت
 نفل باشد رجوع او در حق خود و حق غیر صحیح خواهد بود
 حتی که و براتعزیر خواهند نمود و نفش فضاورد مال بر مشهود علیه
 لازم خواهد آمد و اگر حال او عند الرجوع مانند حال وقت
 شهادت باشد با کمتر از آن و براتعزیر خواهند کرد و قضا را
 نفش ننمایند نمود و مشهود به یعنی مال بر مشهود علیه رد
 نخواهند شد و برگواه ضمان لازم نخواهد آمد و این تفصیل از
 علمای مذهب بصحت نرسید و بسبب مخالفت با آنچه که آنها
 نفل کرده اند که شاهد هرگاه بعد حکم رجوع نماید ضمان
 بروی واجب شود و در تفصیل مذکور مطلقاً عدم تضمین
 است با آنکه در نفل صاحب خزانه تناقض است چه وی در
 اول باب موافق جمهور فاعل بضمان شده بعد صاحب بحر
 گوید که نسخه محیط امام رضی الدین سرخسی که در دپارما
 موجود است بر کشاد م و قول او بغیر تفصیل مطابق قول جماعت
 با فتم اگر چه احتمال دارد محیطیکه از آن در خزانه نفل
 میکنند محیط بهمان باشد لیکن قول بتفصیل بر مذهب احنیفته
 صحیح نیست چه علمای عدم ضمان از شافعی نفل کرده اند و در
 فتح القدیر آمده که ابوحنیفه در اول بتفصیل مذکور فاعل بود

و آن کارل حماد است که شیخ ابوحنیفه بود بعد از آن وی رجوع نمود
 علیه از آن قول بقول صاحبین رجوع کرد و منذهب بران استغفار
 یافت کذا فی منیع الغفار * قاعده * حکم رجوع و حوبه تعزیر است
 بر راجع به و حال پجنمی ضمان مروجی واجب باشد یا نباشد
 چه راجع بر ترکب کبیرو کذب در مورد و حال شده است و در آن
 کبیرو حدی نیست پس تعزیر بر واجب گشته کذا فی المحيط *
 * فصل ششم * در بیان قوه متباعد بافعال ذمیمه و جبران از موجبات
 مختلفه اگر چه در حد ذات خود ثابت نباشد * در منیع الغفار
 آورد * و بدو ام من یمنع ذنوبه من کتاب تندیبه و شکلات
 هدا به تصنیف فاضی القصاص ابو العزا الحنفی که صورتش
 اینست چنانکه بران اتفاق دارد چه و رفقها در متهم بسر فیه
 و مانند آن بیکه حال متهم بدو شود که او عیوب است
 بفجور یا سهول الحال است و امر به انکار و اگر مجرور
 به نیکب است حاکم را مطابق او حاکم و نه عفو بیت
 و بی و بعضی گفته اند که قوه متباعد او را تعزیر کند اما
 اگر سهول الحال باشد حبس و بی تا کشف حال رواست به
 و نه اند که بکدام حدیث دارند و بعضی گفته اند اما حد حکم
 کرده و خوانند قاعده اهل اسرار است که در همه مصالح
 شخصی را در قوه متباعد حبس فرمودند و در قوه متباعد
 قاعده و حال متهم است و اگر طاعت کند و اگر نه
 و بپیر مجبور الحال در پیر پیر و در پیر پیر و در پیر پیر

غفلت می نمود و چون عیون از آن پس زوایا شد که
 قبل ثبوت حد عفویت حبس بعمل آید و در کفالت کنزالدفاع
 از خود که حبس در حد و در قصاص بنا بر تهمت فساد است
 و شهادت دو مستور الحال با واحد عدل برای اثبات
 تهمت کافی است چه خبر واحد در دیناات و معاملات حجت
 می باشد پس بشتهادت ~~عدالت~~ تهمت ثابت خواهد گردید
 اگر چه اصل حق ثابت نشود و شارح نیز برگفته که ظاهر کلام
 مصنف اینست که تخمین مستور واحد تهمت ثابت نشود و حبس
 به تهمت فساد مشروع است چه پیغمبر صاحب امر مرد بر او
 تهمت حدس کرده بود بخلاف دعوی اموال که حبس قبل
 ثبوت در آن مشروع نیست چه حبس در باب اموال نهایت
 عفویت است پس برای آن حجت کامل می آید چنانچه
 برای نفس الحد و کلام قوم ظاهر را بر بنمعی دلائل میکنند
 که فاضلی متهم را تعزیر می نمایند اگر چه بروی ثابت
 نباشد و شارح مذکور بعد از آن بیان کرده که او را در باب
 تهمت رساله ایست حاصلش اینکه تعزیر بکه از حقوق الله
 بایند برد دعوی و ثبوت هیچ موقوف نیست بلکه وقتی که
 قاضی را مردی عدل از آن خبر دهد و دست که قاضی احضار
 متهم نماید و تعزیر برساند چه از روی گواهی دو مستور
 الحال با واحد عدل و چه عاملاً بحبس متهم واقع شده و این
 حدس از غم تعزیر است و در رساله مذکور جواز هجوم

بابت مفسد و جو از اخراج مفسد از خانه و نفیش از بلد و
 با تخلید بحبس تا ظهور توبه نیز مصرح است و از أَجْمَلَه اینک
 هرگاه آواز غنا از خانه کسی شنیده شود یا فاضی را خبر شود
 با اجتماع مردم بر شرب یا اینک کسی این مورد را بدست
 و زبان فاضی را در بنصورتها تعزیر میرسد و جو از تعزیر بقتل
 یا باخذ مال نیز در آن مذکور است و معنی تعزیر باخذ مال
 چنانکه در بزازه آمده امساك مال از صاحب است تا ظهور
 توبه * مسئله * در سراج التوہاج ذکر کرده که کفالت
 در تعزیر جائز است یعنی فاضی را میرسد که در ابتدا از مدعی
 علیه کفیل طلب نماید چه تعزیر از حقوق عباد است مانند
 دین و ظواهر کلامش آنست که تعزیر بري که از حقوق الله
 بجا شد کفالت بآن صحیح نیست مانند حد و اثمی * مسئله *
 کسیکه متهم بقتل و سرفه و زدن مردم باشد او را بحبس
 خواهند کرد و همیشه در سجن خواهند داشت تا ظهور توبه
 کذا فی فتاوی فاضلخان * مسئله * کسی از حضار مجلس
 شاربین است و کسانی که جمع آمده باشند بطور شاربین اگر چه
 مر نکب شرب نباشند معز رشوند * مسئله * در نصاب
 الاحساب مذکور است و فتیکه امام مودی را بیند که بافساق
 در محتل شرب تشسته است او را تعزیر آن مرد میرسد اگر چه
 آن مرد شراب نخورده باشد و همچنین است و فتیکه امام بیند
 کسی را همراه دزدان و از أَجْمَلَه است کسیکه برود عوی

حقیقت باشد و فتنه که انکار بکنند و باب او حکایت از این بکنند و همیشه
آمده که امام باکبر برای خود عمل بکند پس اگر اکبر را می او این باشد
که او مارق است و مال نزد اوست تعزیر کند او را آبانمی
بینی که ر بختن خون باکبر را می جائز است چه شخصیکه
شمشیر آخته بر کسی در اید و بطن غالب در دل آنکس بگذرد
که او برای قتل وی آمده و آنکس را قتل آن شخص روا است
و عامه مشایخ بر آنند که امام تعزیر کند قابل را چه یافته
است او را در مقام تهمت و آدمی تعزیر کرد و میشود بجهت
تهمت و بعضی از افسام فسق موجب تعزیر نیست مانند بمین
غموس و بیع فاسد و اجاره فاسد و گاهی تعزیر بحبس نیز آید
و آن در باب کراهت فتاوی فاضلین مذکور است و جایز
است قید کردن در امور سفیه و هرگاه مسلمان نباشد
مسلمانان خمر باخیز بر مبارد و امام قادیان او بتاز بانه و حبس
مستحبست بیند تا که آثار توبه او از بین فعل ظاهر شود جایز است
چه آنکس بار تکاب چیز بکه برای او حلال نیست مستوجب
تعزیر گردد بده یعنی آوردن خمر و خمر بردن شهر مسلمانان
پس اگر افتضار کند امام بر یکی از ضرب با حبس جایز است
و اگر که تعزیر گاهی بد و عقوبت میشود و گاهی بلك عقوبت
و شرمی اینست بکنند پس اگر جاهل است از حرمت
این فعل ما خود نخواهد بود بلکه تعلیم کرده خواهد شد
و اگر عالم بحرمت باشد معزیر خواهد شد بحبس و ضرب

با بیگي از ان چنانکه گذشت و از موجبات تعزیر است خور
 خورائیدن صغیر را انتهى * مسئله * اگر پادشاه کسی را در قتل
 مسلمانی که مستحق قتل نباشد اکراه کند و ان کس را بقتل وعید
 کند نفس انکس ~~بسلطان مستحق قتل~~ ~~و در این صورت نزد~~
 ایشیخنیفه و محمد رحهما الله بر سلطان قصاص و بر قاتل تعزیر
 لازم آید و همچنین اگر کسی دیگر بر او برزنا اکراه نماید پس او را
 بکند بر مکرر تعزیر واجب شود * کذا فی العالمگیر به * و تفیید
 اکراه بر سلطان و تخصیص قتل بمسلم اتفاقی است چه هر شخصیکه
 قدرت بر ابقاع وعید داشته باشد سلطان باشد یا دزد هرگاه
 بر شخصی دیگر برای امری وعید نماید حکم اکراه ثابت خواهد شد
 زیرا که اکراه عبارت است از فعلی که شخصی با غیر خود
 بعمل آورد و رضای ان شخص بسبب فعل مدکور منتفی شود
 با اهلیت او فاسد گردد و انتفای رضا و فساد اهلیت بی اینکه
 وی از تحقق وعید بترسد متحقق نمیتواند شد و تحقق و تحمید
 نه مشروط مکرر کسیکه قدرت ابقاع آن داشته باشد و وقت
 تحقق قدرت سلطان و غیر سلطان برابرند و آنچه ابوحنیفه رح
 گفته که از غیر سلطان اکراه متحقق نمیتواند شد چه قدرت
 بدون لشکر متحقق نمیشود و صاحب لشکر بجز سلطان دیگر
 نیست علما گفته اند که در اینجا اختلاف ایشیخنیفه بنا بر اختلاف
 حجت و برهان نیست بلکه بسبب اختلاف عصر و زمان است
 چه در زمان ایشیخنیفه بجز سلطان دیگر بر قدرت متحقق نبود

و بعد از آنکه اهل بیته را اهل بیته متغیر شدند * بدو عید * در
تحقیق اگر چه چنانکه قدرش اگر چه کند و بزرگ عید شرط است خوف
مکره بالغتم بوقوع و عید نیز شرط یعنی مکره را ظن غالب پیدا شود
که مکره با لکسر یا آنچه تهدید کرده خواهد کرد تا که خوف مذکور
لوی یا عید برای تکلیف فعل مطلوب شود و ضرر و است که وعید
بقتل باشد یا بقطع یا بضرب شد بدو یا تحبس طویل بخلاف اگر چه
بضرب یک تاز بانه یا تحبس بکروزه چه بنظر عادت از آن با کسی
نیست و از این فعل اگر چه متحقق نمیشود مگر و فتیکه مکره
صاحب منصب باشد که ضرر او بضرب یک تاز بانه یا تحبس
بکروز معلوم شود در بنصورت باین فعل قلیل نیز اگر چه متحقق
خواهد شد چه رضای اهل عزت باشد که امانت فوت میشود
* کذا فی الهدایه * و در اشعار و نظائر مذکور است که امر سلطان
اگر چه با وعید نباشد اگر چه است و امر غیر سلطان اگر چه
نیست مگر و فتیکه مد لالت حال باشد که اگر امتثال امر وی
نخواهد کرد خواهد کشت یا دست خواهد برد یا خواهد زد
و بر هلاک نفس و تلف عضو خود به ترسد * کما فی منیه المفتی *
و در فتاوی ترم تاشی آمده که اگر چه بر ذیل مسام و ذمی
برابر است مثلاً اگر کسی مردی را بقتل ذمی اگر چه کند همان
حکم است که مذکور شد چرا که مسلم را نزد علمای ما
بلا خلاف برای ذمی میکشند و تعزیر میکنند چنانکه گذشت
* مسئله * شخصی که بخواهد خود را گرفتار نمود و بدو بگردد

از ~~معاذ~~ او را کرد بر رها فنده تعزیر خواهد بود لیکن ضمان
 نیست اما تعزیر پس برای اینکه این فعل از قسم جنایت
 است و اما عدم ضمان پس بنا بر عدم اتلاف مال است کذا فی
 نصاب الا احتساب * مسئله * کتاب ~~بعضی~~ و خطوط به ترویز
 و مزاح نمود ~~در~~ ~~باج~~ ~~و~~ ~~در~~ ~~رجب~~ ~~و~~ ~~در~~ ~~رجب~~ * مسئله *
 کسیکه دَم آتش یا موی چاربه بتراشد معزr گردد * کذا فی
 العالَمگیریه * و نیز در عالمگیری مذکور است کسیکه وطی بشبهه
 کند با مسلمانان را طیانچه زند باز سر مسلمانان در بازار مند بل
 بیفکند معزr گردد و بر مسلم بسبب بیع خمر یا اکل ربوا تعزیر
 و حبس واجب است و همچنین مغنی و مخنث و فائحه قابل
 تعزیر و حد و ثوبه * مسئله * علی ابن احمد را
 یوسیدند که مردی برد چگرمی دعوی داشته باشد و او را
 خیار بد و افرمای او را بغیر حق و بغیر کفالت در دست ظلمه
 اند از دپس ظلمه انهارا مفید و محبوس سازند و ضرب شد بد
 بزنند و از انها اموال کنیره غصب نمایند پس اگر انها مورد
 مدکوره نزد قاضی ثابت کنند بر مرد بکه انهارا مبتلا ساخته
 آ با تعزیر واجب است یا نه علی ابن احمد جواب داد که
 و آجب است و او نصر د بوسی بر شخصی که دست عبد خود
 بر بد و با او را کشته باشد تعزیر و آجب ساخته * مسئله *
 کسیکه بوسه بزند زن احنبیه یا کنیز غیر را با بانها معا نفه
 بکشد یا بشوید انهارا مسکند مستحق تعزیر گردد * مسئله *

کسی که شراب بخورد و به بیرون رود و عیال دارد و عیال با او باشد
 و داد بگوید که امروز آب من منزه نشود از خمر و اگر کسی
 از بلده مباح است و این رواست از ابو یوسف آمده که کذا فی
 الحادی * مسئله * اگر کسی که با بنده دسوء ادب بعمل آورد
 آفا را تعزیرا نهاده است * کذا فی المحیط * مسئله اگر کسی
 دیگری را بیاختصاص بخورد معزرت کرد و محبس و ملاکت نه بصرب
 کذا فی الحواهر * مسئله اگر در میان دو مرد خصومتی باشد
 و یکی از آنها کاغذی بفتوای علما بیاورد و خصم او بگوید
 آنچه فتوی داده اند همچنان نیست یا بگوید که من برین
 فتوی عمل نمکنم اگر فائل از عوام الناس باشد معزرت کرد
 * کما فی الحانیه * و اگر بنجامستفاد میگردد که اگر از علما باشد
 مستحق تعزیر نشود و در کراهیت خلاصه نیز همچنین بدون
 فید آمده لیکن بظاهر فید صحیح است و اگر در خصم هم بگوید
 و بروی فاضی در محکمه او دشنام دهند و از منع فاضی
 منع نشوند فاضی را اختیار است در میان حبس و ضرب
 آنها تا دیگران بان عادی نشوند که حرمت محکمه فاضی برود
 و اگر این جریمه بیکوشد نیکو است و اگر تشاتم واقع نشده
 باشد بلکه صرف بکی دگر برادشنام داده فاضی را بی طلب
 خصم تعزیر نمی رسد * کذا فی الخلاصه * و فید محکمه فاضی
 درین مسئله بنا بر آنست که فاضی را در غیور محکمه برای
 تشاتم تعزیر و نه پیرامد چنان تعزیر بر در مجاس فضا بنا بر اساءت ادب

باشد و آن منحصر است در محل حکومت او نه در جای غیر
 * مسئله * کسیکه مد بون را از دست دادن مجبور بدرد تعزیر
 بروی لازم آید تا که بار دیگر همچنین نکند لیکن بروی ضمان
 نیست اما تعزیر بنا بر ارتکاب جنایت است و اما عدم ضمان
 بسبب اینکه ~~ملازمین القیة کرده کذا فی الامانیة~~ * مسئله *
 اگر مستی بگیرد و از روی بوی شراب نیابند حد شرب
 بر او لازم نیاید لیکن بکمتر از چهل تازبانه تعزیرش کنند
 و در ضرب وی تاخیر ننمایند که سکون حاصل شود و اگر بوی
 شراب بافته شود و مسکوند داشته باشد تعزیر لازم نیابد و بر
 حامل شراب نیز تعزیر است حاصل اینکه باب تعزیرات
 منی بر غالب است و غالب در اینچنین مردم بیهودگی
 و فسق باشد پس بنا بر ظاهر حال بر اثبات تعزیر خواهد بود
 کذا فی القیة * مسئله * اگر در خانه قاضی شراب با او
 کوزه شراب بیابند تعزیرش جائز است چه نشان عزم فساد
 از وی ظاهر شد و عزم فساد گناه نیست که برای آن حد
 معین نیست پس تعزیر لازم آید کذا فی عیون القضاة
 * مسئله * بنده اگر اقامی خود خواهد که او را بدست دیگری
 بفروشد با وجود آنکه بحسن صحبت آقا اقرار داشته باشد
 یعنی بگوید که از مولی بروی جفا نمی رود تعزیر بروی
 لازم آید چه وی در طلب بیع متعنت است * کذا فی
 العالم کیرة * و تعنت بعی ذلت غیر خواستن بی نفع خود

نصوص و آثار از جمله این حدیث است ان تفهیم الحکد و دمن
 غیر ان تفسور الحیطان و ترفع الحجب و تکسر الابواب
 و تسلط الالباب علی دور المسلمین و محرم المؤمنین و تظهر
 ما امر الله بسره و اخفاءه و نهی عن افشائه و اشاعته حاصل
 معنی اینکجه اقامت حد و نهی باید که بغیر از جستن دیوارها
 و برداشتن پرده ها و شکستن درها و متسلط ساختن اربابان
 بر خانه های مسلمانان و حرم مومنان و عدم اظهار چیزی
 که خدا با خفای آن امر فرموده و از افشانی کرده بعمل آید
 کذا فی التمهید * و شمس الائمة حلوانی گفته ظاهر مذهب
 نزد ما اینست که فاضی را هجوم جائز نیست چه در این
 فتک ستر مسلم و حرمت محارم است و این جائز نیست
 کذا فی الخلاصه * مترجم گوید * عمل عمورض منافض به حدیث
 مذکور نیست چه تسور حیطان و غیره که در حدیث مذکور است
 از آن حسرت بوقوع نیامده و بودن خمر در خانه آنها بگواهی
 نزد وی ثابت شده باشد چنانچه در خانه بکی در آمده و در
 آمدن بخانه کسی به تهمت صرفه ممنوع است نه بعد ثبوت
 و از خانه دیگری که بر نیامده این فصور عائد بگواهان است
 نه بحاکم بلکه می تواند بود که گواهان هم صادق باشند
 و صاحب خانه انرا تا رفتن همروض نداشته باشد و صحت
 هجوم در خانه نائمه ظاهر است که بسبب اعلان فسق او را
 حرمی نمائند که فتک ان لازم آید * مسئله * کسی را که مدعی

دیگر می چشمک زنند تعزیر خواهند کرد بعضی از فضلا در توجیه
 گفته اند که وجوب تعزیر در بین فعل ظاهر و موافق قواعد
 شرعیه است چه غمز عین غیبت باشد و غیبت حرام است
 و بر مرتکب حرام تعزیر لازم آید و برای آنکه در باب تعزیر رضا بطه
 کلی است که هر گناهی که در آن حد مقدّر نباشد موجب
 تعزیر شود و در شرع تصریح با این معنی واقع شده که غمز غیبت
 است چه در آنجا مذکور شده که غیبت بر زبان مقصود
 نیست بلکه تعریض در بنیاب مانند تصریح است و فعل مانند
 قول و همچنین اِهماورمز و غمز و هر چه از آن مقصود می در یابند
 که موجب اهانت دیگر می باشد داخل غیبت بود و غیبت
 شرعاً حرام است و ام المومنین عائشه رض گوید که زنی
 بنحائمه در آنجا هرگاه روگردانید بدست خود اِهما کردم
 که اشاره از آن بکوتاهی فدا او بود رسول صلعم مرا آفت
 که تو غیبت او کردی و از آن جمله است حکایت هیئت کدی
 کردن چنانچه کسی در رفتن لنگ میکند یا بطور خاص راه
 میرود بهمان هیئت راه رفتن بلکه محاکات اشد است چه
 از غیبت زبانی این فعل در تصویر محکم عینه زیاده تر است
 * کذا فی شرح الکرمی * و در سیروا مام عبد الله با نعی مذکور
 است که در سنه سی و یک از هجرت نبویه حکم بن عاص اموی پدر
 مروان که از ارباب عثمان بن عفان رض بود فوت کرد و مرثیه
 صلعم فاش و بغول بعضی حکایت در مشی آنحضرت میگرد

پس آنجناب او را بطرف طائف راند و او همیشه طربد
ماند تا آنکه فوت بخلافت بعثمان رض رسید و او رض
طربد مذکور را داخل مدینه ساخت و هرگاه مردم درین
امر طعن کردند عثمان رض اعتداریدینوجه کرد که شفاعت
وی بحضرت رسالت مآب ~~صلی الله علیه و آله~~ بود و آنجناب وعده
داد که ~~او را~~ ~~باز~~ ~~بیاورد~~ ~~و~~ ~~بگوید~~ ~~چا~~ ~~فعلی~~ ~~گوید~~ ~~که~~ ~~ذکر~~ ~~عذر~~ ~~عثمان~~
رض در باب طلبیدن مناسبت بدیدم و قول ذہبی اینک
پیغمبر صلعم حکم را بد رساخته بود و عثمان رض در عهد
خلافت خود در مدینه آورده و صد هزار دینار بوی بخشید
اطلافي است فبیح * مسئله * اگر کسی را قاضی طلب کرد و او
در محکمه قاضی حاضر نشد و نافرمانی کرد چنانچه گفت که
حاضر نمیشوم یا خاموش ماند یا وعده کرد که فلان وقت حاضر
خواهم شد و حاضر نشد قاضی را بحسب حال تعزیر و بی بضرب
و حبس میرسد * کذا فی خزائن الفتاوی * مسئله * اگر شخصی
در خانه خود اعمال فسق ظاهر نماید سزاوار است که با وی
به نصیحت پیش آیند برای ابدای عذرش اگر باز ماند
از وی متعرض نشوند چه تعرض بتارک فسق سزاوار نیست
و اگر باز نماند امام را در باب وی اختیار است که حبس
و زجر و ضرب و اخراج از خانه هر چه خواهد بعمل آرد *
کذا فی الحما دینه * و مرویست از عمر رض که او خانه خمار
ساخت و آنرا تاراج و صفار و ابله است که ری بتحزب

نحانه فاسق بسبب مجاهره فسق او امر نمود و در فتاوی
نسبی مذکور است که وی رضخهای شراب که به پرده
نمی بود می شکست و در بنصورتها بر کاسر ضمان لازم
نخواهد آمد که اخی العیون و همچنین بر کسی که شرابهای
اهل ذمه هرگاه آنها در میان مسلمانان اظهار نمایند
مهرزد و خهای این بشکند و مشکذای این بد و ضمان نیست
و در شیوعیون آمده که کاسر ضمان دهد مگر امام که اکثر
در این مصلحت بیند پس در این هنگام بر وضمان نیست چه این
مختلف فیه است * مسئله * اگر کسی مشک شراب مسلمانان
در بد و شراب بر بخت در تده ضامن مشک خواهد بود نه
ضامن شراب در منتفی از هشام منقول است که وی از محمد رح
در باب کسی که مشک شراب در بد سوال کرد وی رح جواب
داد که نزد ابیوسف بر درنده ضمان نیست و نزد وی رح ضمان
لازم آید و اگر مسلمانان شراب را در خم بچانه خود باراده
ساختم سرکه نگاه دارد و کسی این خم را بشکند نزد ابیوسف
رح انکس ضامن خم خواهد بود و اگر اراده اتخاذ خل نداشته باشد
ضمان خم بر او لازم نآید و در ادب قاضی تالیف خصاف مذکور
است که اگر مشک را بدین امام در بد ضامن نخواهد بود و بغیر از این
ضامن و اما این مسئله در جامع صغیر مذکور است * مسئله * اگر
کسی تربت با مشک یا مزمار مسلمانان بشکند ضامن آن نخواهد
بود و بیع بین چترها جائز است و نزد ابیوسف رح حائز

خیسب و متلف آن ضامن نخواهد بود و بر همین خلاف است
 اگر کسی شراب منصف یا شکر مسلمان را بربزد * مسئله *
 نزد صاحبین بر شکستن طبل که برای لهو باشد ضمان نیست
 لیکن اگر طبل غاز بان و صیادان باشد ضمان لازم آید و قولیکه
 ضمان آن در کتاب از اینجغیه منقول است از آن طبلیکه
 برای لهو نباشد مزاد است چنانکه در استهلاك جاریه مغنیه
 و امام ابوالیشر نزد می روح گفته که فتوی بر قول صاحبین است
 * کدافی کراهیه الخلاصه * مسئله * اگر چاه یا چشمه یا حوض
 یا نهر در ملک کسی باشد مالک را میرسد که از در آمدن ملک
 خود کمیرا که فصد خوردن آب دارد منع کند و در آمدن
 ندهد بشرطیکه نزد ملک آن آبی دیگر غیر مملوک کسی بوده
 باشد و اگر آنکس آب دیگر نیابد یا صاحب نهر بگوید که آب
 برای خوردن او را بدهد یا بگذارد تا وی خود بخورد و لیکن
 شرط است که کنساره نهر را نشکند و اینکه مذکور شد از
 طحاوی مرویست و بعضی گفته اند صحت منع در صورتیست
 که صاحب چاه اثر از زمین مملوک خود کند بدهد باشد اما
 و فنی که در زمین موات کند بدهد او را منع نمیرسد زیرا که
 موات مشترک است و کند بدن چاه برای احیای حق مشترک
 است که آن عشر و خراج باشد پس آن در حق آب خوردن فاطح
 شرکت نیست درین صورت اگر صاحب چاه کسی را از خوردن
 آب منع کند و حال آنکه آنکس حوض ملک خود را چاروای

خود بسبب تشنگی داشته باشد پس او را می‌رود که مقاتله
 بسلّاح کند، زیرا که صاحب چاه بسبب منع قصد هلاک او کرده
 و آب چاه مباح است مملوک کسی نیست بخلاف اینکه محرّر
 و محفوظ در آوند باشد چه درین صورت می‌رود محتاج آب را
 که مقاتله بغير سلاح کند زیرا که آن آب در ملک محرّر در آمده
 و همچنین حکم طعام است در حالت ^{و بعضی گفته اند} تخمضه و بعضی گفته اند
 که در صورت چاه و مانند آن نیز مقاتله بعصا کند نه بسلّاح
 زیرا که مانع آب از تکاب معصیت کرد پس زدن بچوب قائم
 مقام تعزیر است * کذا فی الهدایه * مسئله * اگر پدر پسر
 خود را دشنام دهد معزّر گردد با وجود اینکه بر پدر برای
 پسر حد لازم نیاید کذا فی الاشباه * مسئله * اگر مردی
 با زنی مرده مقاتله کند او را تعزیر خواهند زد نه حد
 چه ببلول قیاس در عهد رسول صلعم این فعل بعمل آورد بود
 و آنحضرت برومی حد نزد کذا فی المحيط * مسئله * هرگاه
 خبر رسد که باغیان مسلّاح می‌خورند و آماده قتال میشوند امام
 را سزاوار است که آنها را بگیرد و ذرّخس دارد تا که از حال
 بغاوت قلع شوند و توبه آنها ظاهر شود چه دفع شربقه را مکان
 واجب است کذا فی الهدایه * فائدة * اولی برای انسان است
 که هرگاه کسی فوّلی که موجب تعزیر است در حق او بگیرد
 چو بشنود که علما گفته اند که اگر کسی شخصی را بباخبيت خطاب
 کند جزایب ندادن احسن است و اگر مخاطب پیش فاضی و رافعه

بر دقا قاضي شاتم را تعزیر نماید جائز است و اگر جواب شتم
 بستم دهد نیز باکي نیست * کذا في فتح القدير * بدانکه
 حق العبد در تعزیر غالب است و ابرار و عفو و یمین و شهادت
 بر شهادت و شهادت در مرد و شهادت یکمرد و دوزن چنانکه
 در سائر حقوق العباد جائز باشد در تعزیر نیز رواست بخلاف
 حد که آن خالص حق الله است از امور مذکوره هیچ در آن
 جائز نیست و بنا بر این معنی اگر مسلمانی زخمی را دشنام دهد
 تعزیر بر روی لازم آید چنانکه گذشت کذا في منیع الغفار *
 مترجم گوید * که آنچه در منیع الغفار آورده بیان تعزیر بر بست
 که حق العبد باشد نه تعزیر بری که خالص حق الله است
 چنانکه پیشتر ذکر یافت * مسئله * ظاهر روایت از علمای
 حنفیه این است که آفا بنده خود را تعزیر نکند کذا في منیع
 الغفار * مسئله * شوهر را تعزیر بر زن بنا بر چهار چیز ترک
 زینت و ترک غسل جنابت و برون رفتن از خانه بدون اذن
 و ترک اجابت از فراش و آنچه در معنی آن باشد جائز است
 و در ولوا الحبی و خلاصه نیز همچنان آمده و از اینجا عدم حصر
 در چهار چیز مذکوره مستفاد میشود پس در معنی امور
 مذکوره اینست که زوجه هرگاه کنیز زوج خود را بسبب
 غیرت بزند و از نصیحت شوهر نصیحت پندیرد و زوج را
 تعزیر بر روی بضرب میرسد کما فی التفتیه و از آن جمله است اینکه
 شوهر را دشنام دهد و یا پارچه او بدرد زربش او بدست

گیرد با او را حمار و ابله خواند با او را لعنت کند شوهر او را
 در شنام داده باشد بانداده بنا بر قول عامه علماء از همین
 قبیل است هرگاه که زن مذکوره اجنبی را در شنام دهد با پیش
 غیر و می خود مکشوف کند یا با کسی اجنبی گفتگو کند یا تکلم
 و نشاتم بالفصد و رخصت لیکه آواز او اجنبی بشنود با زوج
 بکند یا آنکه از خانه زوج بغیر اذن او چیزی از طعام
 یکی بدهد و عادت چنین جاری نباشد و اگر همچنین
 عادت بوده باشد که بی مشوره شوهر بدهد در بنصورت
 شوهر را ضرب او نمیرسد و نیز همچنین است اگر
 بر شوهر عوی باطل بکند و اگر نفقه و کسوت طلب
 نماید بر او الحاح کند از آن قبیل نیست چه شرعا صاحب
 حق را بد ملازمست و لسان ثفاضا است چنانکه در بزاز به
 در فصل امر بالید ذکر کرده و معنی جامع اینکه هرگاه زوجه
 مرتکب گناهی شود که برای آن در شرع حد مفد نیست
 سرزوج را تعزیر او میرسد چنانکه افارا تعزیر بند است
 * کذا فی البحر معز بالی البدائع * مسئله * شوهر زن را
 بترك صلوٰة تعزیر نمیتواند کرد چنانچه در آنها به ذکر کرد
 چه منفعت تعزیر در بنصورت بشوهر عاقد نمیشود بلکه
 بزوجه عاقد میشود و صاحب کنز به تبعیت بسیا رمی از عا
 جواز آن ذکر کرده و ملاخسر و در متن و شرح خود بر و
 عدم جواز اعتماد کرده و بد را تعزیر بر نفس برای ترك صلوٰ

جائز است چنانچه ملاخسرود در مختصر خود با پند عینی حزم کرده
 * مسئله * زوج اگر زوجه را بناحق بزند برومی تعزیر لازم
 آید چنانچه علما بان تصریح کرده اند * مسئله * زوج را
 ضرب زوجه برای ترك زینت و فتنی جائز است که زوجه قدرت
 بر زینت داشته باشد و آن زینت شرعی باشد و الا جائز نیست
 چنانچه ~~زوج را ضرب و می برای ترك اجابت و فتنی~~ جائز است
 که از حیض و نفاس پاک باشد و همچنین زوج را ضرب او برای
 خروج از خانه و فتنی جائز است که خروج بغیر حق باشد و اما
 و فتنی که بحق بوده باشد جائز نیست و زوجه عام است از اینکه
 کبیره باشد یا صغیره چه تعزیر در حق صبیان نیز جاریست
 و صغرمانع وجوب تعزیر نیست چنانچه عنقریب خواهد آمد
 * و زبانی در شرح کنز آورده * که امور چند در تعزیر صحیح
 است که آن در حد و صحیح نیست اول شهادت بر شهادت
 دوم شهادت نساء بار حال سیوم مخفوف چهارم تکفل پنجم اینکه
 صغرمانع تعزیر نیست و حد را منع میکنند و تمثیل آن در کافری
 از فیه نمل کرد که اگر مرا هفی عالمی را دشنام دهد برومی
 تعزیر لازم آید و اگر تعزیر حق الله می بود صغرمانعش
 میگردد و در مجتبی ابن قولی نیست بسرخشی کرده که صغرمانع
 وجوب تعزیر نیست و اگر حق الله می بود مانع میشد و از رجوعانی
 منقول است که بلوغ در تعزیر معتبر باشد و توفیق بین الذولین
 آنست که مراد در همانی از تعزیر حق الله است مانند اینکه

صبي شراب بخورد باز ناکند باز زدي نمايد و مقصود صرخسي
 تعزير هست که بنا بر حقوق بندگان باشد انتهي * و دليل صحت
 ابن تاول قول خانيه است که آدمي ببوسه اجنبیه اراده باشد
 پاکنيز و بمعافه او و بمس او بشهوت و بجماع ماديون فرج
 بالا تفارق واجب التعزير ميشود و همچنين بلواطت نيز نزد
 ابيحنيفه رح تعزير لازم است و نزد صاحبين حد زنا پس مفعول
 اگر بالغ است او را تعزير خواهند کرد بقول ابيحنيفه رح و حد
 خواهند زد بقول صاحبين و اگر صبي است هيچ بروي واجب
 نباشد پس اين عبارت خانيه تصريح است بعدم وجوب هيچ
 شئي بر صبي در آنچه که تعلق بحقوق الله دارد انتهي * مسئله *
 در حاکمي فديسي آمده که با مقام راز الفاظ شتم است و موجب
 تعزير و در صيرفيه از اجناس ثقل کرده که موجب تعزير نيست
 چه از ابو يوسف و چه از حاکمي شطرنج روايت کرده اند
 حالانکه فمار است انتهي و و حوت تعزير ظاهر است چنانچه
 در قول حاوي فديسي گذشت و صاحب فتح القدیر بر قول حاوي
 حزم کرده گفت که در با مقام و با قدر تعزير است و بعضي
 در با بليد نيز تعزير و واجب دانسته اند و ظن صاحب فتح القدیر
 اينست که يا بليد مانند با ابله باشد در عدم ايجاب تعزير
 و در حاوي فديسي آمده که هرگاه کسی بتعزير بض کسی
 را فذل نمايد تعزير بروي لازم آيد انتهي که اني منه الغفار
 * مسئله * اگر کسی بر کسی دعوي نمايد که او با جار به اش

و طبع کرده است و جار به مذکورده زنی حامل گشته و تفصائی که
 باین منبب شده طلب نماید و مدعی علیه منکر د خول باشد پس
 مدعی را تحلیف نماید علیه میرسد پس اگر مدعی علیه سوگند یاد
 کند او را میرسد که تعزیر مدعی از قاضی در خواست نماید
 و اگر مدعی بر دعوی خود اقامت بینه کند قیمت نقصان از
 مدعی علیه خواهد یافت کذا فی مجمع المفتین * مسئله *

حاحب بحر الرائق گوید که شراح کنز حکم استیفای ذی حق
 حق خود را از غیر بی قضای قاضی ذکر نکرده اند و من جمیع احکام
 استیفا از مواضع متعدد ده برای تکثیر فواعد و تیسیر طالبین
 خواعد پسند بدم تفصیلش اینکه اگر حد فذف است مفتذون
 استیفای حد فذف از فاذن بنفس خود نمیتواند کرد بنا بر
 روایت اصح حق الله در فذف غالب است و استیفای حق
 مذکور کسی نمیتواند کرد مگر آنکه اقامت حد و دبار تعلق دارد
 و او امام باشد یا نائب امام لیکن در اقامت حد طلب مفذوف
 نیز شرط است و اگر فصاص باشد ولی مفتول قاتل عامد را
 بسیف می تواند کشت فضا بفصاص او شده باشد بانه و اگر
 بغیر سیف فصاص خواهد او را منع کنند و اگر ممتنع نشود
 تعزیر بر روی لازم آید لیکن از قتل بغیر سیف ضهان بر ولی
 مذکور لازم نخواهد آمد چه وی استیفای حق خود کرده
 * کذا فی جنایات البزازیة * و اگر حق تعزیر باشد مثلاً بکسی دیگر یا
 باین حق زند و مضروب ضارب را بزند بر هر دو تعزیر لازم آید

و البته بقدر بر باد بی کرده شود چه وی اظلم است و وجوب
 تعزیر بر وی اسبق * کذا فی الفنیة * و اگر کسی دیکر بر او دشنام
 دهد او را میرسد که جواب دشنام بدشنام بدهد و اولی
 ترک آنست چنانکه بالا گذشت و علما گفته اند که زوج را
 تادیب زوجه می رسد و اگر یکی را بر دیگری حق تعزیر باشد
 و صاحب حق غیبت یا بد و افتامت ~~تجزیر نماید~~ یا عجز است
 * کما فی جامع الفصولین * و اگر حق مذکور عین باشد مثلاً
 کسی سرای دیکری برای یکسال اجاره گرفت و بعد یکسال
 غاصب شد و کلید سرای با جرتسلیم نکرد آجور را میرسد که
 دیکر کلید سازد و در سرای خود عمل کند و اگر سرای مذکور
 بی اذن حاکم دیکر بوا اجاره دهد و است صاحب بحر الرائق
 گویند که این قسم حادثه پیش آمد که مدت اجاره گذشت
 و مستاجر غائب شد و متاع خود را در سرای مستاجر
 گذاشته بود چنان فتوی دادیم که اجیر در خانه بکشد و در آن
 ساکن شود و تا حاضر شدن مستاجر متاع او را در گوشه سرای
 مذکور بگذارد و فتح باب موقوف بر اذن قاضی فیست * کذا فی
 الفنیة * و اگر حق مذکور دین باشد در مداینات فنیة آورده
 که صاحب دین هرگاه از مال مدیون بر چیز بکشد همچنانست و هم
 صفت حق اوست دست با بد او را گرفتن آن بی رضای مدیون
 جائز است و اگر مال مدیون خلاف جنس دین باشد گرفتن
 آن بغیر رضای مدیون جائز نیست چنانچه در اهرم بعوض

و تا نیرود تا نیز بعوض د راهم و از ابی بکر را زی ضرر و بهشت گفته
 اخفند راهم بد تا نیرود تا نیر بد راهم از روی استحقاقان جا غن
 است نه از روی فیا س و اگر شخصی د بکر مال مد بون گرفته
 بد ا غن رساند این صامه گوید که شخص مذکور و دا غن هر دو غاصب
 باشند پس اگر مد بون ان غیر را ضامن کرد اند تفاسی د بن
 لازم نیاید و اگر دا غن را ضامن کرد اند مفاصه و افع شود و
 استردا در لازم ناید و نصیرا بن بحیث گفته که درین مسئله
 آخذ و دا غن غاصب نخواهند شد بلکه هرگاه مال بد ا غن رسد
 مفاصه گردد و آخذ بمنزله معین دا غن باشد و این قول هتلی به
 است انتهای و ظاهر قول علمای ما آنست که دا غن را میرسد
 که اگر مال مد بون از جنس مال خود باشد بگیرد مد بون مفر
 باشد یا منکر خواهد بیند داشته باشد خواه داشته باشد صاحب
 بحر گوید در صورتیکه دا غن بمال مد بون بی شکست در و ثقب
 دیوار نتواند رسید حکم چیست بنظر نرسیده و سزاوار اینست
 که او را شکست و ثقب جا غن باشد چنانکه اخذ مال بد و ن این
 افعال ممکن نباشد و اگر دا غن مال مد بون که خلاف جنس
 مال او باشد بغیر اذن بگیرد و در دست دا غن تلف شود بروی
 ضمان رهن لازم آید * کما فی غصب البزازیه * و ضمان رهن با این
 طریق است که هرگاه مرهون تلف شود در دست مرتبه و در
 روز قضا قیمت ان و دین مرتبه هر دو برابر باشد پس
 در صورت دین صاف می شود گو با مرتبه استیفای دین خود

نمود و اگر قیمت آن زیاده از دین باشد پس آن مقدار را بگذارد
 و دست مرتهن امانت است زیرا که ساقط شد از دین انگذری که
 استیغای آن مرتهن نموده و آن مقدار دین است در بنصورت
 باقی امانت خواهد بود یعنی راهن ضمان آن از مرتهن نخواهد
 گرفت و اگر قیمت آن کمتر از دین باشد پس دین مرتهن بگذرد
 قیمت آن ساقط خواهد شد و باقی را مرتهن بگذرد چون خود که
 راهن است خواهد گرفت زیرا که استیغای بگذرد مالیت است
 * کذا فی الهدایة * و در عصب منیة المفتی آمده که اگر شاخه‌ای
 که بخت کسی هوای خانه د بگرمی بگیرد و صاحب خانه آنرا
 قطع نماید در حکم آن تفصیل است اگر شاخه‌ای مذکوره
 چنان بگردد باشد که مالکش بر سن بسته هوای خانه د بگرمی
 افروخته تواند کرد بر فاطع ضمان لازم آید و اگر انچنان نباشد
 ضمان بروی لازم نیاید بشرطیکه از جائی قرارشیده باشد که
 اگر موانعه بحاکم می برد حاکم از همانجا حکم به بردن آن
 نمیکرد انتهی * مسئله * شخصیکه بر کسی دعوی داشته باشد
 و مدعی علیه را غیاب و اهل او را بدست ظلمه گرفتار کند
 که آنها اهل آنکس را حبس کنند و تاوان دهانند بر آن شخص
 تعزیر خواهد بود کذا فی الاشباه و تفلاعن التمیمة * مسئله *
 در خوردن طعام یک پاد و مرتبه با کافر برای تالیف قلب
 وی با سلام باک نیست چه پیغمبر صلعم یک مرتبه با کافر
 خورد پس حمل کرد بر آنرا که برای تالیف قلب وی بر اسلام

نبود لیکن مدار و مسدود اکل مکروه است زیرا که از بی غم و بر صلاحت
 هر و بسبب آنکه فرموده یا غیر اهل دین خود خوردن جفا است و
 این جمله است برای توافق حد و ثبوت محمول است بر مد او است
 پابر بنکه نیت اکل تالیف قلب کافر بر اسلام نباشد کذا فی
 نصاب الاحتمال من الذخیره * فصل هفتم *
 در بیان انواع تعزیر * بدانکه * تعزیر گاهی بضرب می باشد
 و اکثر آن می باشد تازیانه و اقل آن سه تازیانه است * کذا فی
 تنویر الابصار * و در شرح آن منیع الغفار مذکور است که بیان
 قلت و کثرت تعزیر بضرب مبنی است بر آنچه که قدری
 انرا ذکر کرده و گویند و ری میدانست که زجر بکمتر از سه
 تازیانه نمیتواند شد حالا بکه همچنان نیست چه زجر باختلاف
 اشخاص مختلف میشود پس تعیین و تفریر با وجود آنکه مفهومی
 بدون معین و مقرر حاصل میشود معنی ندارد و هرگاه چنین است
 پس تند بر تعزیر مغضوب بر رای حاکم خواهد بود بهر قدر که
 مصلحت در آن بیند بعمل آرد بنا بر قول بعضی از علمای معتبر
 که گفته اند تعزیر بر چند مراتب است تعزیر اشرف الاشراف که
 علماء و عاوی به باشند با علام میشود یعنی فاضی بگویند که مواخبر
 رسیده است که او چنین و چنان میکند پس او بهمین قول منزجر
 خواهد شد و نارد بر نحو او اند کرد و تعزیر اشرف که امر او
 کلا نتوان فرقه باشند با علام و بکشیدن و در فاضی به مخصوص است باشد
 و تعزیر او ساطع فاس که مردم بارای نداشتند بجز و حبس است

و تعزیر بر ازاله غایبانه بضرب نیز نمیشود * که افی کشید
 المعتبرات انتهى * صاحب نهر الفائق گوید که این تفصیل مفتضی
 این معنی است که تعزیر بر مفوض بر ایمی قاضی نباشد یعنی قاضی
 و انمیرسد که کسی را تعزیر خلاف مراتب مذکوره نماید و مفتضای
 تفویض آنست که او هر چه خواهد جعل آرد و سزاوار است
 که تفصیل مذکور در کلی الاطلاق نباشد چه اگر کسی از اشرف
 الاشراف شخصی را چنان زند که خون وی بر آید در تعزیر
 او قول قاضی که مذکور شد کفایت نخواهد کرد چه همچنین
 بیباید بقول مذکور البته منزجر نخواهد شد و من بعضی قضات
 را دیدم که اشرف الاشراف را بضرب تادیب فرمود و اقرا
 صواب میدانست انتهى * و در فتح القدر آورده * که اکثر
 تعزیر سی و نه تازیانه است نزد ابیحنیفه و محمد رح و
 ابویوسف رح گوید که اکثران هفتاد و پنج تازیانه باشد و اصل
 کلی در تنفیص تعزیر از حد قول رسول صلعم است من بلغ حدا
 فی غیر حد فهو من المعتد بن یعنی هر که غیر حد را بحد برساند
 سزاستم کنندگان و از حد درگذشتگانست و این معنی در صورتیست
 که بلغ از تبلیغ باشد و بعضی از بلوغ خوانده اند برین تغدیر
 ترجمه چنان باشد کسیکه برسد بحد در غیر حد الخ و این اقرب
 است بفهم و معنی اول خالی از تکلف نیست فتامل و این
 حدیث بروایت بیضی و بسیاری از علما مرسل است و مرسل
 نزد ما و نزد اکثر اهل علم حجتی است موجه برای عمل

و هر که از آن که تعزیر بر احد نرسد ابو حلیفه و محمد زح
 و هر که از حد بند شد چهل تازیانه باشد اعتبار
 نمودند و آنچه از حد نرسد که هرگاه نکره در تحت نفی افتد
 از حد دور می کند و می کنند با پدر که تعزیر بر او بیچ حد می نرساند
 و بر چهل تازیانه البته حد صادق می آید لهذا ضرور است
 که به موجب نص مذکور بان نرسد خاصه که محل محل احتیاط
 است و از آن است که ابی یوسف و یحیی بن یزید اصلت حریت و مرحد
 اقل حد و د احرار را اعتبار کرده چه حد احرار کامل است و حد
 عبید ناقص زیرا که آن نصف حد احرار است و اقل کامل هشتاد
 تازیانه است پس پلک تازیانه از آن کم کرد و حد ناقص را
 اعتبار ننمود و همین قول زفر رح و فیا س است چه بر کمتر از
 هشتاد صادق می آید که حد نیست بسبب کم بودن از حد
 کامل پس از افراد مسکوت عن النهی کردند و ابو حلیفه و
 محمد رح میگویند که حد عبید کامل است چه حد قابل تجزیه
 نیست پس فی نفسه کامل است لیکن هرگاه به حد دو مقابل
 میشود نصف آن می باشد و این معنی موجب آن نیست که در حد
 ذات خود ناقص باشد * کذا فی المحيط * و معزاد و پنج تازیانه
 که در ظاهر روایت از وی مرویست در آن هیچ معنی معقول
 نیست و بعضی بسبب اختلاف روایت چنین ذکر کرده اند
 که ابی یوسف و تعزیر شخصی هفتاد و نه تازیانه امر کرده
 و ضربات آنرا شمار کردن گرفت هرگاه نوبت به پنج ضرب

منه و خنده با فکشتنهای خود عفت میکرد تا آنکه به پانزده عفت
رسیده و برای چهار ضربه با فیه عفت نه بجست که آن کمتر از پنج
بود چه عفت برای پنج التزام کرده بود لهند اکسیکه نزد او بود
گمان برد که وی حکم به هفتاد و پنج تازبانه کرده است
جال آنکه وی امر نکرده بود مگر به هفتاد و نه و مثل این
از عمر و رض و معنی هفتاد و پنج تازبانه و این روایت
صحیح نیست و ارفیه ابوالبکم منقول است که بعضی گفته
اند که ابویوسف روح در تعزیر نصف از حد احرار گرفت و اکثر
حد احرار صد تازبانه است و نصفی از حد عبيد اخذ کرد
و اکثر حدان پنجاه تازبانه است پس هفتاد و پنج حاصل گردید
و صحت اعتبار این اخذ ممنوع است و بعد از آنکه ضرب
هفتاد و پنج تازبانه از علی رض ماثور است منع صحت اعتبار
مذکور و اراضر رند آورد * چنانچه در سراج الوهاج مذکور
است که ابویوسف روح در مقدار ضربات تعزیر تغلبد علی
رض کرده و معقول نمودن آن موکد این معنی است چه آنکه
که به رای در یافت نشود تغلید صحابی در آن واجب است
و منع مذکور تمام نمیشود مگر آنکه ثبوت این عمل از علی رض
ممنوع باشد چه آنچه صحاحین گفته اند که این حد بث غریبه
است و بغوی انرا در شرح سنن ابی لیلی نقل کرده و
شایعه روح در نغ و حر موافق مذهب ما است و در تعزیر عبت به
نورده تازبانه فائل سد دجه حد عبد در شرب مخمر نزد اربست

و اما نه است و در آخر از چهل و مائک رح گفته است که برای
 اکثر مردم معین نیست پس امام زامیر صد که بحسب
 عفت نبی میل هوای عسانی نوز را بر حد بیفزاید چه
 ضرر نیست که معین بن زائده خاتمی بنفش خاتم بیت المال ساخت
 و نوزد خان زن بیت المال آمد و از و مال گرفت پس این خبر بعمر
 رض رسید و آنحضرت او را صد تازیانه زد و حبس کرد و روی
 حرم را دید که شکوه بجای آورد انجناب او و طصد تا؛ پاننه د پگز زد
 بوزبان معن مذکور درین امر کلام کرد خلیفه رض بروی بضر
 صد تازیانه د پگز و اخراج بلد حکم فرمود و امام احمد حنبل رح
 با سائید خود روایت کرده که نحاشی شاعر را نام رمضان شراب
 خورده بود و در آن حال او را پیش علی رس آوردند آنحضرت
 او را هشتاد تازیانه بجرم شراب و سست تازیانه بکناه افطار
 زده انتهى و دایا، ما حدیث مذکور است یعنی من بلغ الخ و بنا بر
 اینکه عفو بت بغد و جنابت می باید پس در جنابتی که از زنا
 اهورن است روا نیست عفو بتی که فوق از عفو بت زنا باشد
 بعمل آید و حدیث معن ما اول است چه احتمال دارد که معن
 مذکور مرتکب گناهان بسیار باشد یا اینکه این گناه خاص او
 مشتمل بر جرائم کثیره بوده باشد از آنجمله تزویر و اخذ مال
 از بیت المال بغیر حق و فتیج باب این حیلله برای کسیانیکه
 نفیس آنها از استشراف این حیلله دور بود و ظاهر است که
 در حدیث نجاشی حجت در باب از د باد تعزیر بر حد هیچ نیست

چه در حدیث مرثوم صریح است که علی رضی الله عنه هشتاد و نه روز
 که حد شرب باشد بست تازبانہ برای فطر رمضان افزود و بود
 حنا نکه روایت دیگر بر بنه عنی نص است و آن اینکه آنحضرت
 در حدیثی که مذکور شد نجاشی را بعد زدن هشتاد تازبانہ
 نیست تازبانہ دیگر زد و فرمود که این بست تازبانہ ترا بنا بر
 جرأت برفہنی خدا و افطار رمضان زد پس درین حدیث
 در تعزیر بادتی انحد کجا است و از احمد حنبل مر و بست که
 در تعزیر بیش از حدیثی برده تازبانہ روایت است بنا بر حدیثی که در
 مقدمہ گذشت و بعضی از اصحاب شافعی مذهب شافعی را بران
 حمل کرده اند چه این قول او مشہور است کہ اگر این حد بست
 صحیح شود پس مذہب من همین است و در صحیحین و غیرہ
 کتب احادیث از پیغمبر صلعم بطرق صحیحہ حد بست مذکور
 مر و بست یعنی لا یجوز فوق عشرة اسواط الا فی حد من حد و الله
 و جمهور علمای ما و بعضی ثقات دیگر در جواب آن گفته اند کہ
 این حد بست منسوخ است بدلیل عمل جمهور صحابہ رضی الله عنہم
 حد بست مذکور بی انکار احدی از آنها و عمر رضی الله عنہ به ابی موسی
 اشعری کہ از عمل او بود نوشته کہ عفو بست را بزاید از بست
 تازبانہ فرساند و از صبی تا چهل نیز مر و بست و بانچه کہ از
 تقدیر اکثر تعزیر بہ سی و نہ تازبانہ سابق ذکر یافت در یافت
 کرد بد کہ چیزیکہ پیشتر گذشت یعنی در تعزیر بہ ہج مقدم نیست
 بلکه بہ رای ما موقوف است مراد از آن آنست کہ از آنہ اع

تغزیر هر چه **افنام** مناسب و اخذ اختیار کند چه تعزیر چنانکه
 بضرب **هی** باشد بغیر ضرب نیز می باشد چنانکه گذشت لیکن
 اگر در واقع خاصه رای **افنام** مفتضی تعزیر بالضرب باشد
 درین هنگام بررسی و نه تازبانه زباده نخواهد کرد و در نوادراین
 سماعه آمده که اگر قاضی مرد بر اصد تازبانه تعزیر کند
 و ان مرد بمیرد ابو یوسف رح گفته بر قاضی ضمان نخواهد بود
 چه هر اخبار آمده که اکثر تعزیر بالضرب صد تازبانه است
 پس اگر بر صد تازبانه زباده کند و معزرازان سبب بمیرد
 نصف دیت او از بیت المال خواهند داد چه این خطا از والی است
 * کذا فی المحيط * و در مالی از ابو یوسف رح مرویست
 که اگر قاضی ضرب صد تازبانه در تعزیر مناسب بیند و بزند
 اخذ با ثر کرده باشد و اگر بیشتر از آن زند جائز است انتهای
 * بدانکه * ضرب تعزیر باشد ضرب است چه من حیث العدد
 در وی تخفیف جاری شده پس تخفیف در آن من حیث الوصف
 نخواهد بود تا بفوات مقصود که انزجار است مودبی نشود
 و لهذا از حیثیت تغریق بر اعضا تخفیف در وی جاری نگردد
 و در محیط مذکور است که محمد رح در حد و مبسوط
 ذکر کرده که ضربات تعزیر یکجا بر عضو واحد نمیزنند بلکه
 جدا جدا بر اعضا میزنند و در اشر به مبسوط آورده که تعزیر
 در موضع واحد میزنند و درین مسئله دور واپت نیست بلکه آنچه
 در حد و مذکور است محل آنست که بسبب جرم کبیر تبلیغ

بافسی اغایت واجب شود مثلا نمودی باز اجنبیه افعال محرمه
 هوای جماع بعمل آورده یا سارقی بعد فراهم آوردن متاع
 مسروق منه قبل از اخراج بگیر آمده باشد ضربات بر
 عضو واحد جمع نخواهند کرد بلکه بتفریق بر اعضا خواهند
 زد که بسبب موالات ضربات عضو مضروب فاسد و
 تباه نشود و موضوع آنچه که در اثر به منسوط است
 آنست که ادنی تعزیر با یونکاب جرم صغیر لازم آمده باشد
 چنانچه سه تاز پانه و مانند آن درین حال در عضو واحد
 خواهند زد چه دوسه ضرب مفسد عضو نیست و بتفریق
 ضربات آنچه مقصود از تعزیر است که انزجار باشد حاصل
 نمیتواند شد بنا بر آن در محل واحد جمع خواهند کرد و هرگاه
 ثابت شد که تعزیر بیکه با فسی اغایت باشد در موضع واحد
 جمع در ضربات آن روا نیست برین تقدیر معنی شدت
 ضرب قوت ضرب احد نه جمع در عضو واحد چنانکه
 بعضی گفته اند و در منسوط مذکور است که لایق تعزیر
 و اذرا واحد تعزیر خواهند کرد * کذا فی فتح القدر *
 و در بحر الرائق آورده * که از اشد بیت اشاره بانست که
 اهل تعزیر را از لباس او برهنه کنند * و در غایه البیان
 آورده * که معاقب را در همه عفوایات برهنه خواهند کرد
 مگر در حد فک که در حد مذکور لباسها بر بدنش باقی
 خواهند گذاشت و در فتاوی فاضلخان مخالف آنست چه

در اینجامند کوراست که در حال زدن او را استاد کرده
 همه پوشانده او بر بد نشی مافقی خواهند گذاشت مگر حشوو
 فرو از روی خواهند بر آورد و کشیدن قاز پانه در تعزیر
 جائز نیست و قول غایبه الیان ظاهر است چه در مبسوط
 تصریح بان واقع شده و نیز از اشد بیت ایما با پنمعهنی است
 که اگر تعزیر بر وحده شخصی جمع شود تعزیر برادر استیقامند
 خواهند کرد چه تعزیر بر محض حق العبد است کذا فی الظهیر به
 * و در محیط سرخسی آورده * که مجرم را استاد کرده
 برهنه نموده خواهند زد مگر در حد فذف حال زدن لباس
 بر بد نش خواهند داشت مگر حشوو و فرو از روی خواهند
 بر آورد چه در برهنگی بمضروب زباده درد میرسد
 وحد فذف مبنی بر تخفیف است پس به برهنه کردن در
 ابلاد و می مبالغه نخواهند کرد و حشوو و فرو از رسیدن اثر
 بمضروب مانع است و وزن هر شاکه مستحق حد با تعزیر شود
 پارچه های او در هیچ عفو بت بر نمی آرند، مگر حشوو
 فردن بر که کشف عورت حرام است و زجر واجب و در هیچ
 عفو بت معافان را نمی کشند و نمی بندند لیکن استاد
 میکنند آرند مگر هر شاکه عملیه عتاب را از اقامت عفو بت
 عاجز گردانند در صورت او را خواهند بست و بعضی
 گفته اند که مراد از سبک بودن آنست که او را در عفا بین
 نه کشد چه از بدعت است و بعضی گفته اند که مراد آنست

که تازبانہ را در حال زدن بر بدنش نکشند چه این زیادت است
 بر حد و ضارب تعزیر دست خود را فوق سر خود بلند نکند و مرد را
 ایستاده کرده و زن را نشانیده و تازیانه خواهند زد چه مشروع
 در ضرب آنست که مرتفع بوق زنند و تفریق بر اعضا بدون ایستاده
 کردن معاف متصور نیست ~~و اگر در حال استامگی و می زنند~~
 از کشف بعضی از اعضای او ایمن نخواهند بود و کشف عورت
 حرام است * کذا فی المحیط * مسئله * جمیع اعضا را سوای
 رو و سرو فرج خواهند زد چه سر مجمع حواس است و محل
 عقل و در زدن آن خوف فوت عقل و نفص حواس است و رو
 مجمع محاسن است و بر زدن آن اندیشه اینست که بچشم
 و گوش و غیره برسد پس آن نیز مانند سراسر است و ضرب بر فرج
 مهلك است و نزد ابی یوسف راح ضرب راس نیز روا است
 چه ابی بکروص در تعزیر کسی بجلاد گفته بود که سرش را
 بیک تازیانه بزن که در آن شیطانست و بر او پستی دو تازیانه
 گفته و علما در جواب ابی یوسف گفته اند که این حد پست
 در قتل اهل حرب و ضرب مرهایی آنها عموماً وارد شده
 با خصوصاً در شان قومی از ملک شام که میانه سرهایی خود
 می تراشیدند و وارد شده و از بعضی مشائخ مرویست که بر سینه
 و شکم نیز نزنند چه آن مقتل است مانند سر * کذا فی المحیط *
 و تعزیرگاهی بحبس می باشد و حاکم را مبرسد که مجرم را
 بعد ضرب محبوس کند و جمع نماید در میان ضرب و حبس

چه حبس کند صلاحیت تعزیر بودن دارد و شرع بان فی الجمله
مایل شد و احتیاجی که صرف حبس در تعزیر کافی است پس
جائز باشد که آنرا با ضرب جمع کنند * کذا فی البحر * و تعزیر
شکاهی بهیله زدن میشود و شکاهی بگوش مالیدن و شکاهی بکلام
سخت و شکاهی بچشم نمائی و شکاهی بد شناسی که بحذف نرسد
* کذا فی المجتبی * و ابی یوسف شمس الاثمه سرخسی مذکور کرده اند
که تعزیر بصفع مباح نیست چنانچه ان نهایت استخفاف است
پس اهل قبله را از آن محفوظ خواهند داشت * کذا فی منیع الغفار *
و در ضیاء العلوم آمده که صفع زدن بر ثفا است و اما تعزیر
باخذ مال در مذهب نیامده چنانچه صاحب بحر بر آن نص کرده
و گفته که محمد بن ح تعزیر باخذ مال ذکر نکرده و بعضی گفته اند
که جواز تعزیر بر همان از ابو یوسف مرویست * کذا فی الظهیر به
* و در خلاصه آورده * که از ثقه شنیع دلم که اگر فاضل با والی
تعزیر بر مال مناصب و اقل و بیشتر است مثلا مردی که بجماعت حاضر
نشود تعزیر بر وی باخذ مال جائز است انتهى او صاحب بزاز به افاده
کرده که معنی تعزیر باخذ مال بر قول جواز نیست که حاکم چیزی
از مال شخصی که تعزیر بر وی واجب شود گرفته مدتی نگاهدارد تا او
منزح شود بعد از جارا آنرا واپس دهد نه اینکه برای خود با
برای بیت المال نگاهدارد چنانکه ظلمه توهمان دارند زیرا که
اخذ مال مستلما فی بکسی از مسلمانان بغیر سبب شرعی
جائز نیست * و در مجتبی آورده * که علما کیفیت اخذ مال

فکر نکرده اند و من چنان می بینم که حاکم گرفته نگاهداری
 پس اگر از قوبه معز و ما بوس شود مال مذکور در هر وجه
 مناسب داند صرف نماید انتهى و در شرح آثار آمده که
 تعزیر بمال هم را بتدای اسلام بود بعد از آن منسوخ گردید
 انتهى * و گاهی تعزیر بقتل می شود چنانچه کسی ^{مرد} ^{پرا یازن}
 غیر حلیله را بافت اگر بداند که به بائگ زدن و ضرب
 بمادون سلاح منجر نمی شود رواحت که او را بتعزیر بکشد
 والا کتفا بصیحه و ضرب نماید و اگر زن مطاوعت مرد کرده
 باشد قتل او نیز جائز است * کذا فی التبیین نفلاً عن الهند وانی *
 و اگر با زن یا محرمه خود کسی را باین حال بیند و آنها
 مطاوعت مرد مذکور بکنند قتل زن و مرد مطلقاً رواست
 * کذا فی المنیة نفلاً عنه ایضا * صاحب منیع الغفار گویند
 که شیخ ما در بحر الرائق آورده که از روایتین مذکور تین
 فرق میان اجنبیه و زوجه و محرمه مستفاد گردد بدین
 در صورتیکه زن اجنبیه باشد قتل حلال نخواهد بود مگر
 بشرط عدم انزجار بصیاح و ضرب و در زوجه و محرمه
 مطلقاً حلال است * و نهرا الفائق بعد نقل کلام صاحب بحر
 در باب تفریق میان زن اجنبیه و زوجه آورده که مسلم
 تمیدارم انچه میقول است از هند وانی در تبیین نص است
 برای اجنبیه چرا جائز نباشد اینکه معنی لغتاً ^{مرأ} ^{امرأة}
 که باشد و تخصیص انزجار بصیحه و ضرب برای این باشد که

هرگاه در بنصورت علم انزجار بصیحه و ضرب غیر در است
 بدو جنبیه بطریق اولی خواهد بود و بر بنمعنی دلالت میکند
 آنچه در حد و دوزا به آمده که اگر کسی با زن خود مرد بوا
 یابد اگر آن مرد بصیحه و ضرب مالدون سلاح منجر شود قتل
 او حلال نیست و در صورت عدم انزجار کشتن آن مرد زوا است
 اگر زن مطاوعت کند قتل و می نیز حلال است و این معنی
 نص است بر اینکه غیر محتسب را نیز ولایت تعزیر و قتل حاصل
 است انتهای و این تفریر موجب اندفاع تناقض فیما بین هر دو
 قول هندوانی است * و در خانیه آورده * اگر کسی مردی محصن
 را با زن خود با زن دیگری مرتکب بزنا بد و صیحه زد با وجود
 این آن مرد نگر بخت و از زنا باز نماند آنکس را قتل آن مرد
 حلال است و برناقل فصاص نخواهد بود و همچنین در بخت
 سرفه گفته که اگر کسی مرد پرا دبد که مال و می دزد می میکند
 باد بد که مردی معروف بد زدی بد بوارخانه اس با خانه
 دیگری نفب میزند پس صیحه زد و آن مرد نگر بخت آنکس را
 قتل آن مرد حلال است و برناقل فصاص نخواهد بود غایبه الا مر
 اینست که آنچه در منیه المفتی از حلیت قتل زانی با زوجه
 یا محرمه خورد بلا فید صیحه و ضرب مطلق ذکر کرده و بخا زمی
 در مختصر محیط نیز بر آن رفته بنا بر موافق در میان کلام
 علما حمل آن بر فید مذکور واجب است و از اینجا بر وهبان
 در نظم خود حلیت قتل بشرط مذکور مطلقا یعنی بلا فید

خود را تیه کند بر روی تفدیم جلد را نماید و دست را بپند پس
 اگر باز جلد را بپند و الا لا محبوس سازند یا قاربان نه بپند
 یا از خانه بیرون نمایند چه بهر یک از این امر تعزیری تواند شد
 و از امام زاهد صفار مرود هست که وی امر بتحریب دارالفسق
 کرده بود انتهای * در حد و حدایه و بحر الرائق مذکور است
 که در میان جلد و نفی جمع نمیکنند مگر بنا بر سبب
 و نفی بعضی تغریبات است که دور کردن از وطن عبارت از آن
 باشد چه خدا تعالی جلد را در قول خود الزانیة و الزانی
 فاجلد و اکل واحد منهما مائة جلدۃ یعنی زن و مرد زنا کنند و
 چون غیر محصن باشند پس بزنیده ای ائمه و حکام هر یکی را
 از آن مرد و صد تا زبانه آلا به کل حد ساخته بدو وجه وجه
 اول آنکه جلد را مقرون بقای جزا گردد انید و چه تفدیم
 کلام اینست الزانیة و الزانی اذ از نیا فاجلد و الخ و جزا
 مفتضی آفست که برای حکم شرط کافی باشد پس اکنونی جزء
 حد باشد جلد که بر آن فاداخل شد کافی نباشد وجه دوم
 اینکه درین مقام بسوی بیان حکم حاجت است و در چنین محل
 مناسب نیست که بعضی از محتاج الیه مذکور و بعضی از آن
 مسکوت عنه باشد چه این قسم بیان در موضع حاجت منحل
 مطلوب است و کلام الهی از وصیت چنین نفص منزله پس
 ظاهر گردد که جلد اینجا کل چیز می است که بذکران حاجت
 است یعنی تمام جلد نه جزء آن انتهای او در اصول ثابت شده

که هرگاه لفظ مطلق در قرآن واقع شود و بزرگبیل اطلاق عملی
بر آن ممکن باشد جائز نیست که بنا بر خبر واحد یا قیاس بر آن
زبانده نمایند یعنی آنرا بسبب خبر واحد و قیاس مفید نسازند
چه تفیید نسخ و صف اطلاق است و کتاب قطع است پس
روانیست که ~~بعضی از کتب اطلاق را بر آن~~ ~~بعضی از کتب اطلاق را بر آن~~ ~~بعضی از کتب اطلاق را بر آن~~
منسوخ شود و تفیید را زیادیت از آن خوانند که آن بر اطلاق
زیاده است پس در آن به مذکور جلد جلد است بفرینه نای
جز آنچه شرط مفید است چنانچه یاد کردیم و آن مطلق است
و اقتضای آن دارد که خواه به تعزیب باشد خواه بلا تعزیب
مجزی و کافی در زجر است باشد پس اگر بخیر البکر با البکر
جلد مائة و تعزیب عام یعنی حد بکر بزنا یا بکر صد تا زبان
و تعزیب یکسال است تعزیب بان منظم شود لازم آید که
جلد بلا تعزیب حد نباشد چه در بنصورت زجر مجموع خواهد
بود نه بغض و حد آنست که زاجر باشد پس لازم آمد که جلد
تنها زاجر نیست پس حد نیست و همین عبارت از نسخ اطلاق
است و حد به مذکور منسوخ است مانند جزء آن که الثیب
بالثیب جلد مائة و رجم بالحجارة باشد یعنی حد ثیب بزنا یا ثیب
صد تا زبان و رجم است مگر هرگاه امام در تعزیب مصلحت بیند
بفقد مصلحت تعزیر حکم به تعزیب نماید چه تعزیب در بعض
احوال مفید می افتد انتهای * و در فصول حواشی شرح اصول شاهی *
آمد که تعزیب مختص بزنا نیست بلکه جائز است که امام در

آنچه بعد تعزیر بالضرر است بنا بر آن کتاب تخویف که امری منکر
 است و صاحب کفایه از تمر تاشی همچنین نقل کرده و در حدیث
 نیز تصریح با این معنی واقع شده و ظهور سیماي خدا الحین علامت
 توبه اوست چه توبه امر بهست متعلق بقلب و ظهور آن بی دلیل
 متصور نیست * کفایه فی شرح الشارح * بدانکه * محرم بر توبه بزرگی
 و خورجی جنایت و حال جانی و مجنی علیه مختلف میشود
 و تقدیر آن مقوض بظن غالب و اکبر را می امام است چه وی
 بمصالح احوال رعایا و مرافق حال و مال برابرازد بکران آگاه
 تر است پس بنا بر اختلاف عظیم و صغر جرم و تفاوت حال
 جانی و مجنی علیه قتل کسی که برد بگری چشمک زده باشد
 یا کسی را بلید گفته باشد سزاوار نیست و گوشمالی کسی را که
 از وی فضا صی ساقط شده باشد مانند آقا عی که بنده خود را
 کشته باشد یا بق نیست و جریبات قاضی و خصوصت رز بلی
 را که اهانت جلیل القدر کرده کفایت نخواهد کرد بلکه ضرور
 است که امام در جنایت نظر کند که از جنس حق الله است
 یا حق العبد و از آن جمله است که حد و فضا صی از وی ساقط
 شده یا از آن کم است و جانی از آن طاعنه است که بعفو بت
 شده یا منجر میشود بانی و مجنی علیه از آن فرقه است
 که بفول و فعل جانی متا ذمی شده و تنگ با وی لا حق
 شده یا بی پس بلحاظ این مراتب از اصناف عفو بات
 و انسلیم قادیبات بهر نوعی و بهر قدری که مناسب دانند

[illegible]

عظم و صغر جنابت و حال فائز و مفعول فیه خواهد کرد * و در
 بحر الرائق آورده * که در تعزیر چیزی مقدار نیست بلکه به رای
 قاضی مفوض است چه مفسود از تعزیر جزا است و احوال
 مردم در جزای مختلف می باشد و در تهنید بیت کور است که تعزیر
 بقدر عظم جنابت و صغر است ~~و در تعزیر~~ حال معزراست و در
 کافی از ابی یوسف روح مرویست که هر نوع از تعزیر قریب
 بباب آن خواهند کرد یعنی در شتم مناسب بحد فتن و در لمس
 اجنبیه موافق بحد زنا و در گرفتن مال غیر محرز قریب بسرقه و
 غیر ذلک چنانکه بالا گذشت * و در ظهیر به آمده * که سزاوار است
 که قاضی در سبب تعزیر نظر نماید اگر از جنس چیزی باشد
 که در آن حد واجب میشد و بسبب شبهه مایط گردد بد تعزیر
 بغایت افهی رسانند * و صاحب فقیه الخد بر گوید * که از ابو یوسف
 روح مرویست که تعزیر بقدر عظم و صغر جرم و احتمال مضروب
 و عدم احتمال اوست و نیز از وی روایت مرویست که هر
 نوعی از تعزیر بباب آن قریب گردد خواهد شد چنانکه
 گذشت * بدانکه * نوعی از تعزیر با اضطرابی است که اقامت آن
 بر قاضی و امام مؤنون نیست و اگر مؤنون مانند وقت فوت
 شود و شخص مبتلا از ضرورتی الحال مامون نمی ماند مثل قتل
 شخصی که شمشیر بر کسی برهنه کرد یا کسی که در صحرا پیش آمده
 یا که بزرگانه اش را با متاع او بزدن چنانکه در امثله گذشت
 این تعزیر را قسم و قاع است که برای حفظ نفس و عیال و

در تعزیر بر روی و اگر چه شده باشد بد بگرمی بگوید که تعزیر
 بر من جاری بکن و او همچنان کند بعد از آن کسی که تعزیر بر روی
 جاری گردد بد نزد قاضی مرا فعه برد پس قاضی بر فاعل تعزیر
 احتساب خواهد کرد * و در مجتبی آورده که اقامت تعزیر نزد بعضی
 مانند ~~فصل~~ صاحب حق را میسر است و نزد بعضی با نام تعلق
 دارد چه صاحب حق گاهی بغلط اسراف می نماید و اما بحسب
 مناصب میکند بخلاف تعزیر بر پکه حق الله است چه هر کس
 ولایت اقامت آن دارد بحکم نیابت الله تعالی * مترجم گوید *
 که در اینجا مراد از تعزیر واجب نهی عن المنکر است چنانکه
 گذشت * صاحب فتح القدیر گفته * که حوازی و جوانی در حال
 زنا و صیحه و ضرب بدو ن صلاح چنانکه قبل ازین در قول
 ابو جعفر هند وافی گذشت تصریح برین معنی است که هر آدمی را
 ضرب از روی تعزیر رواست اگر چه محتسب نباشد و صاحب منتفی
 باین معنی نیز تصریح کرد چه این قسم تعزیر از باب ازاله منکر است
 و شارع هر کسی او را آن ساخته چه در حدیثش پاف دارد است
 من رأی منکر منکر فی غیره بیده او ان لم یستطع فیلسانه الحدیث
 یعنی هر کس که از شما امر منکر بیند پس تغییر دهد آنرا بدست
 خود و اگر استطاعت آن نداشته باشد پس بزبان خود
 بخلاف حد چه تولیت آن بجز ولایه کسی را نیست و بخلاف تعزیر بدست
 حق العبد است چه ان موقوف بر دعوی است و اقامت آن
 و غیره را که کسی را نه برسد منکر جائز است که مدعی و مدعی علیه

کسی را حکم سازند انتهای * مستحب * کسیکه بحد یا به تعزیر
 بمیرد خون او را بکشان است آنچه این فعل از وی با مر شارع
 سر زده و فعل ما مور مفید بشرط خلاصت نمی باشد مانند فعل
 فساد و بزاع چنانچه در مختار و دیگر کتب مذکور است مگر زنی که
 به تعزیر زوج خود بمیرد دم او هد ر نیست چه تا دیب او مباح
 است پس مفید بشرط خلاصت خواهد بود و منفعت تعزیر من
 وجه با و عائد میشود یعنی بسبب او و وجه اش را استقامت
 بر امر خدا حاصل شد چنانچه منفعت آن بزوجه راجع است
 و از اینجا ظاهر گرددید که هر ضربی که از جانب شارع ما مور به
 باشد برضارب بموت مضروب ضمان لازم نمی آید و هر ضربی که
 ماذون فیه باشد بدون امر یعنی مباح بموت مضروب برضارب
 ضمان لازم می آید چه فعل مباح مانند مرور و طریق
 مفید بشرط خلاصت است و باین کلیه واضح گشت که بر
 زوج ضرب زوجه اصلا واجب نیست پس اگر زوجه
 دعوی ضرب فاحش بر زوج بکند بشرط ثبوت بر زوج تعزیر
 لازم خواهد آمد چنانکه اگر معامی متعلم را ضرب فاحش زند
 معذور گردد چنانچه در مجمع الفنا و می مصرح است * کذا فی
 منیع الغفار * مترحم گوید * که از تشبیه ضرب فاحش زوج با
 ضرب فاحش معلم در پنمقام بحسب ظاهر شبهه پیدا میشود
 که ضرب معلم نیز مانند ضرب زوج ماذون فیه باشد نه ما مور به
 حال آنکه بتصریح علما ما مور بد است پس معنی عبارت اینست

که ضربت ز درج ماذون فیه است و ضرب معلم ما مور به و ضرب
 فاحش از هر که باشد نه ما مور به خواهد بود نه ماذون فیه
 پس ضرب فاحش خواه از کنسیکه ضرب او را مباح باشد خواه
 از شخصی که بر او واجب بود و بعد از جواز با هم مانا است و ضارب
 بنا بر ضرب فاحش ~~مهر بر او است و اگر ضارب را بزند~~ باشد خواه
 ماذون * مسئله * مرد بر آنکه بتیمی در حجر تربیت اوست در امور بکه
 فرزندان خود را می زند و در بتیم مذکور را اصع و بان آثار
 و اخبار وارد است کذا فی الغنیة * مسئله * پدر را میرسد که فرزند
 صغیر خود را بنا بر تعلیم قرآن و اموخت ادب اگر آه نماید چه
 تعلیم قرآن و ادب بر والد بن فرض است و اگر کسی دیگر بر او ضرب
 بندد خود امر نماید ما مور را ضرب بندد مذکور حلال است بخلاف
 حُرکه بامر کسی ما مور را ضرب و می حلال نیست کذا فی الروضة *
 صاحب بحر الرائق گوید که این قول بر عدم جواز ضرب ولد امر
 تنصیب است بخلاف معلم که او متعلم را میتواند زد و فرق
 در میان معلم و ما مور این است که ما مور برای مصلحت پدر
 فرزند را به نیابت پدر می زند و معلم برای مصلحت ولد
 بحکم ملک میزند چنانچه می به تملیک پدرش مالک گردد بد *
 * مسئله * در روضه از ابی بکر اعش مرویست که آقا بندد
 خود را با فعال سیئه تعزیر نمیتواند کرد و این روایت مخالف قول
 علمای ما است که گفته اند آقا را تعزیر بندد جایز است نه حد
 و این قول مفتی است و همچنین زوج زوجه خود را بمادون

حدیثی از میثواله ذکر بقوله تعالی. واضربوهن انتهی * ذرا شباه
و نظائر آمده که واجب بر صفت سلامت مفید میگردد پس
اگر فاضل حکم بقطع به سارق فرماید و مقطوع بشوایت قطع
بمیرد ضمنی لازم نیاید و همچنین است اگر معزربه تعزیر هلاک
شود و همین حکم است هرگاه که قصد از مقدار معتاد تجاوز
نکند ~~و این را باید گفت چه بسا بجهت اجاره واجب~~
گشته و اگر زوج و زوجه خود را تعزیر نماید و بسبب تعزیر فوت
کند ضمان لازم آید و از بن جنس است اگر پدر یا مادر پسر
را با وصی بد و او را برای تادیب بزند و بسبب آن هلاک
شود و از جنس اول است ضرب بد و بطوسی بد را معلم پسر را
باذن پدر بنا بر تعلیم چه اگر پسر مذکور فوت کند ضمان لازم
نیاید پس ضرب تادیب مفید است بوصف سلامت بنا بر ابا حنبل
و ضرب تعلیم مفید بشرط مذکور نیست بنا بر وجوب انتهی
*** خاتمه در سیاست *** بد آنکه سیاست
نوعی است از تعزیر و ان در لغت بمعنی تادیب و امر و نهی
است * کذا فی القاموس * و نیز اصل آن سوس است بمعنی
طبع و خلق * کذا فی الخطیط * و در اصطلاح قانونی است موضوع
برای رعایت اداب و مهال و انتظام اجوار ~~و سیاست بر دو~~
نوع است یکی سیاست عادلانه که حق را از ظالم میگرداند و این
نوع سیاست شرعی است که علمان از علم شرع حاصل میشود
بجهل ان از جهل شرع ناشی و علما در بین نوع کتب متعدد *

تجدیدش کرد براند و نوع آخر سیاست ظالمانه است که شرع
 اثر احرام ساخته * کذا فی البحر * و از اینجا ظاهر گردید که
 این هردو سیاست مختلف اند در نوع و اشتراك در میان
 هردو و لعظی است و استعمال سیاست در عفو بات شدیده
 آمده مانند قتل و ~~سلب و اسیر کردن و غارت~~ و غنایات
 خفیفه مانند تادیب پدر به پسر و آقا به بنده نمی بینی که
 اگر یکی دیگر بر اخلق افشرد و پدر چاه انداخته با از کوه
 پیاغین افکنده باشد و موجب هلاک و می گردد نزد این خفیفه روح
 بروی تعزیر لازم آید و اگر کسی به این امور خو کرده باشد از روی
 سیاست مفتول شود و اصل کلی این است که بعضی از جنایات
 عظیمه چنان است که عفو بت برای آن در شرع معین
 نیست با معین است لیکن بشبهه مافط گشته و در حد ران
 فساد ظاهر است بنا بر آن امام از جانب شرع باند بشیدن
 و راجی زدن و عمل کردن بحسب رای خود مامور گردیده
 و علاوه اینکه و قابع و حوادث لا تعد و لا تحصی است لهذا
 تفویض برای امام اولی است * و در حد و بحر آمده * که در حکم
 سیاست علما چنین ذکر کرده اند که امام انرا بکند و نگفته اند
 که قاضی بکند پس ظاهر آنست که قاضی را حکم بسیاست
 و عمل آن نمیرسد و نیز در کتاب مذکور آمده که ظاهر کلام
 علما آنست که سیاست فعلی است که ناشی میشود از حاکم
 بحسب مصلحتی که وی می بیند اگر چه بر فعل مذکور دلیل

خیر چنانچه آرد نه شده باشد انتهای مسئله * شخصی که او می
 در امور خلق بافتن و مکر و سرورده باشد فتاش واجب است
 چه وی در ارض با عیبی بفساد شده و هر که ساعی بفساد باشد
 دفع شر او بقتل واجب است و زبانی تصریح با بنمعی کرده
 که قتل عند النکران نیست مگر بطریق سیاست * کذا فی منع الغفار
 * مسئله * از عقیده بی انکار است حکما بجهت کرده آید که بزرگوار
 که دعوی سرفه باشد اگر از سرفه انکار کنند امام را میرسد که عمل
 یا کبر را می خود نماید پس اگر بر ظن وی غالب آید که مدعی
 علیه سارق و مال مسروق نزد او است او را عقوبت فرماید و این معنی
 جائز است چنانکه اگر امام کسی را با فساق در مجلس شرب
 نشسته بیند یا کسی را با سراق در پاد عفویت می تواند کرد
 و علما بغلبه ظن قتل نفس جائز داشته اند چنانکه اگر کسی
 یا مشهور و نه بر کسی در آید و مشهور علیه بظن غالب بداند
 که برای قتل آمده است شاهر را میتواند کشت * کذا فی منع الغفار
 * حکایت کنند که روزی مولانا عصام ابن بوسف رح نزد امیر بلخ
 رفت در همان وقت دزدی را پیش امیر آوردند دزد مذکور از
 دزدی انکار آورد و امیر از مولانا پرسید که بر چه دزد چه لازم
 می آید مولانا فرمود که در شرع بر مدعی بینه و بر منکر بمین است
 امیر فرمود تا زبانه زن را حاضر آوردند پس فوبت بداد
 تا زبانه نرسید بود که دزد مذکور را فرار کرد و مال حاضر آورد
 مولانا گفت که هیچ جور و شبیه تر بعادل از این جور نداده ام

و نیز جنینش مسطور است که اگر کسی ببرد بگرمی دعوی سرکوب
 نماید بر مدعی بینه و بر سارق بمین لازم آید و ضرب خلاف
 شرع است پس فتوی بضرب نمیتوان داد چه فتوی باید
 که مطابق شرع باشد * کذا فی البحر * و در حد و حدادیه مذکور است
 که ابو شکویند سالی که در کربلا کشته شد و در آن روز که در آن
 خطیب بلد که سهر فزید شنیده ام که تعریف قطاع الطریق
 این است که طریقی بخروج وی منقطع و مسدود شود بعد
 از آن فرمود که شیخ شمس الدنمه ابی محمد عبد العزیز احمد
 اهلوانی البخاری در مالیه خود ذکر کرده که قطاع الطریق
 هرگاه قطع طریقی و اخذ مال نماید اگر چه کسی را اندکشته و بخروج
 وی راه مسدود نموده باشد سلطان را سیاست قتل وی میرسد
 و بنابر این معنی گوئیم هرگاه از مبتدع دعوت و دلالت مردم
 بسوی بدعت سوزند و توهم آن باشد که بدعت اروپا
 منتشر خواهد گردید اگر چه حکم بکفر و نمی توان کزد مگر
 سلطان را از روی سیاست قتل او میرسد چه فساد او اعم است
 بحیثیتی که در دین تأثیر میکند و بدعت اگر بحد کفر رسد قتل
 جماعهٔ مبتدع عموماً مباح است و اگر فسق باشد مثل عام روا
 بیست لیکن معلم و رئیس و امام انوار اینان بر جزو امتناع خواهند
 کشت انتمی * و در سنن بحر الرائق آورده که اگر کسی بار سیوم
 دزدی کند تا ظهور توبه او را در حدس خواهند داشت چه عا
 رض گفته که من از خدا شرم دارم در بدعتی که بگذارم برای

او چشتی که بان بخور ذوبانی با آنکه بدان راه رود و بنا بر آنکه
 اجرای قطع بار میوم در معنی املاک است چه در بنصورت تقو به
 جنس منفعت لازم می آید و بنا بر اینکه سرفه بار میوم نادر
 الوجود است و زجر برای غالب الوجود مشروع بخلاف فصاص
 چه ان حق العبد است پس ولی مقتول حتی الامکان استیفای
~~حق مقتول را بر عهده می آید~~ سرعیت آن میراث برای زجر نیست
 که اعتما رکثرت و قلت وقوع دران ملحوظ باشد بلکه مشر و عید
 ان برای استیفای حق است و در استیفای حق شیوع و ندرت
 بر اثر باشد و روا پتی که در باب قطع دست چب در سرفه
 ثالثه و پایی راست در رابعه وارد است امام طحاوی دران
 طعن کرده و بر تقدیر تسلیم محمول بر سیاست ساخته است
 * و در سراحیه آورده * که امام را ~~میگوید~~ که در سرفه ثالثه
 و رابعه از روی سیاست قطع دست چب و پایی راست نماید
 و امثله سیاست در ضمن فصول مذکور گردیده حاجت با عاده
 ان نیست * مسئله * در منح الغفار آورده که امام را سیاست فتل
 سارق مبرود بنا بر سعی فساد در روی زمین ذکر کرده است
 انرا ملاحظه و در شرح خود معلل با آنچه ذکر کردیم یعنی سعی فساد
 فی الارض و اشاره کرده است این قول را بمنید * والله اعلم بالصواب *
 * * * * * خاتمة الاصح * * * * *

بحمد الله حمد الشاکرین * و نصلي على محمد خاتم النبیین *
 * و على آله الطیبین الطاهرين * و صحابه الهادین المهديین *

بعد میگوید اهل العباد اسیر جالوس المربوبین الی رحمة
ربه الغنی * ولا یتأسسن الرضوی * اعمله الله بلطفه الحلی
والخفی * چون کتاب جامع التعزیرات من کتب الثقات
میرزا ی. نشر فوا ید با تطبیح رسید * نفیر حفر ترجمه
کتاب مذکور را که ~~میرزا ی. نشر فوا ید~~ و ~~مشتمل بر~~
اکثر عوائد و نظائر * و حل عو بصات مسائل مسکون بدلا
اصح و خد مت مصنف کتاب مذکور خود با اهتمام تمام
به ترجمه پرداخته اند بنابر تعمیم افاده نیز بطبع رسانید
* و ملحق بکتاب منطبق گردانید * تا بعضی از بینندگان را
در فهم مطلب دقتی و مطالعه کنندگان را کلفتی پدید ناید
و در شهر جمادی الاولی سه پکهزار و دویست و هفت
میرزا ی. فد می بمطبع انسان العین و عین الانسان
عبد الرشید خان * سلمه الله * واقع دار
۱۷۱ مارت کلکنه طبع ان باختتام رسید * و آنچه
از آغاز مرکوز خاطر فاقتر بود بخوبی
انجامید * امید از ارباب نصفت
صفا طوبت آنست که خورد
تغیرند و عذر پذیرند والله
الموفق للصدق والصواب
وهو المرجع بی کل
باب *

* صحیفه نامه جوانان و زوایا *

* صفحه * سطر * غلطی * صحیح *

۶	۵	پسند بد	پسند بد
۹	۱۲	حنانکه خاندون	چنانکه خواهد
۱۰	۷	کد	کدا
۱۲		محدود	محدود
۱۳	۱۶	محدود	محدود
۱۴	۱۳	صاحب	صاحب
۱۵	۱۸	دنی الهمت	دنی الهمت
۱۷	۱۲	خزانه المفتیین	خزانه المفتیین
۱۹	۲۰	تفسیر	تفسیر
۲۳	۲۱	گوبا	گوبا
۲۵	۹	رؤسهم	رؤسهم
۲۶	۱۴	افصل	افصل
۲۸	۲۱	بر	بر
۳۰	۱۴	ارتکاب	ارتکاب
۳۲	۴	مدعی علیه	مدعی علیه
۱۵۱	۱۱	بجیز بکه	بجیز بکه
۵۰	۲۰	ادرؤوا	ادرؤوا
۵۱	۴	ادرؤوا	ادرؤوا
۶۲	۷	مایل	مایل

* صفحہ *	* سطر *	* صحیفہ *
۶۵	۱۷	مساحفہ
۶۶	۳	موطوۃ
۶۸	۱۳	شبه
۷۶	۳	ومساحفہ رجال ولفسان حواجر حواجر
۱۶۵	۴	وتمچنین مساحفہ مرد امام مساحفہ رجال بانساء و
۱۶۸	۶	جماع است جماع و موجب حرمت مصافحت است
۱۶۹	۹	بکہ
۱۷۱	۱۱	زہرا کہ
۱۷۵	۱۱	در روایت
۱۷۶	۲۰	بندہ اورا
۱۷۷	۷	دفع
۱۷۸	۱۷	مذکور است
۱۷۹	۲۰	آبد
۱۸۱	۲۱	ذبیح
۱۸۲	۱۷	حلال است
۱۸۳	۱۳	نفس او
۱۸۴	۱۳	غلیظ از
۱۸۵	۱۳	غیر
۱۸۶	۱۱	ممدود

علاط	۱۰	۱۱
افغان	۱۱	۱۲
محقق	۱۲	۱۳
مقدمه	۱۳	۱۴
کمان	۱۴	۱۵
مقدمه	۱۵	۱۶
سرنبی	۱۶	۱۷
آزمودن	۱۷	۱۸
چه	۱۸	۱۹
چنانچه	۱۹	۲۰

S189
S1A